المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية
بدمياط الجديدة

شمسِ الدّينِ مُحَمّد بِنْ عُثمَان الزَّوزَنيّ (ت٧٩٢هـ) وآراؤه النَّحويّة والصَّرفِيِّة في شَرح التَّلْخِيص

الدكتور
رامي السيد خليل السيد
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين
بدمياط الجديدة

العدد الثامن عشر (يونيو ٢٠٢٥م)
الترقيم الدولي/ ISSN (2356- 6353)
الترقيم الدولي الإلكتروني/ (2636- 2716)
رقم الإيداع بدار الكتب / (2013/ 18766)

شمسِ الدّينِ مُحَمّد بنْ عُثمَان الزَّوزَنيّ (ت٧٩٢هـ) وآراؤه النَّحويّة والصَّرفِيّة في شَرح التَّلْخِيص

ملخص البحث:

آراء شمس الدين محمد بن عثمان الزوزنيّ (ت٧٩٢هـ) النحوية والصرفية في شرح التلخيص، وتهدف دراسة البحث إلى بيان شخصية الزوزنيّ النحوية والصرفية في شرحه على التلخيص، وقد كشفت الدراسة عن مكانة الزوزنيّ العلمية، وسعة ثقافته النحوية والصرفية والبلاغية، وعلو كعبه في هذا الفن، وبراعته في التأليف وقدرته على الشرح والمناقشة والتحليل، وتمكنه من أسرار اللغة ودقائقها، وأفصحت الدراسة عن منهجه من خلال شرحه وأسلوبه، ومعرفة اتجاهه النحوي، فظهر منهجه البصري في أرائه النحوية، وإن وافق الكوفيين في مسألتين فقط، وأنبأت الدراسة عن سعة اطلاع شمس الدين الزوزنيّ بكثرة ما اشتمل عليه شرحه من مصادر متنوعة، بلاغية، ونحوية، ولغوية مهمة.

ومن أسباب دراستي له: أنه لم يتعرض له – فيما أعلم – أحدٌ من الباحثين بدراسةٍ أو عرض الآراء النحوية؛ لحَدَاثَةِ تحقيقه.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة، وتتبعها خاتمة وفهارس. أمَّا المقدمة فتحدثت فيها عن أهمية الموضوع، والخطة، والمنهج، والدراسات السابقة. وأما المبحث الأول فجاء على مطلبين، الأول: التعريف بشمس الدين الزوزني. والثاني: التعريف بكتابه. وأمَّا المبحث الثاني فهو: علاقة النحو بالبلاغة. وأمَّا المبحث الثالث فعنوانه: آراؤه النحوية والصرفية في شرح التلخيص، وفيه أربعة عشر مطلبًا. وأمَّا الخاتمة فبينت فيها أهم النتائج، منها: معرفة اتجاهه النحوي البصري، وبيان أنه لم يكن نحويًّا فحسب؛ بل كان كانت له العديد من المشاركات في عدد من العلوم

والفنون، مما يشهد له بسعة العلم، وسرعة الفهم، واعتماده على الأسلوب النحوي المنطقيّ، فكان كثيرًا ما يؤيد كلام الرضي ويرتضيه، وأما الفهارس فاكتفيت بفهرسي المراجع والموضوعات.

أما عن منهجي فاعتمدت على المنهج الوصفيّ التحليليّ من خلال عرض أرائه النحوية، واستقصائها ومناقشتها وتحليلها.

الكلمات المفتاحية: شرح التلخيص، الزوزني، النحو، الصرف، الآراء.

The Grammatical and Morphological Views of Shams al-Din Muhammad ibn Uthman al-Zuzani (d. 792 AH) in *Sharh al-Talkhis*

This study aims to elucidate the grammatical and morphological scholarly personality of al-Zuzani as reflected in his commentary on *al-Talkhis*. The research reveals al-Zuzani's scientific stature, the breadth of his grammatical, morphological, and rhetorical knowledge, his high distinction in this field, his proficiency in authorship, and his ability to explain, discuss, and analyze. It also highlights his mastery of the secrets and subtleties of the language.

The study discloses his methodology and style through his commentary and identifies his grammatical orientation, revealing his Basran school approach in his grammatical views, although he concurred with the Kufans on only two issues. The research indicates the vastness of Shams al-Din al-Zuzani's knowledge, evidenced by the numerous diverse rhetorical, grammatical, and significant linguistic sources included in his commentary.

One of the reasons for this study is that, to my knowledge, no researcher has previously studied or presented his grammatical views, due to the recent scholarly verification of his work.

The nature of the research necessitated a structure of an introduction, three sections, a conclusion, and indices. The introduction discusses the importance of the topic, the research plan, the methodology, and previous studies. The first section is divided into two parts: the first introduces Shams al-Din al-Zuzani, and the second introduces his book. The second section addresses the relationship between grammar and rhetoric. The third section, titled "His Grammatical and Morphological Views in *Sharh al-Talkhis*," is divided into fourteen parts. The conclusion outlines the

most important findings, including the identification of his Basran grammatical orientation and the fact that he was not merely a grammarian but also contributed to several other sciences and arts, testifying to his vast knowledge and quick comprehension. He frequently endorsed and agreed with the statements of al-Radi. The indices were limited to a bibliography and a table of contents.

As for the methodology, I adopted a descriptive-analytical approach by presenting, investigating, discussing, and analyzing his grammatical views.

Keywords: Sharh al-Talkhis, al-Zuzani, Grammar, Morphology, Views.

المقدمة

الحمدُ لله الذي تَكَفّلَ بحفظ كتابه، وعلمنا لغةَ القرآن لتدبرِ معانيه ووجوهِ إعرابه، وأوقفنا على محكمِ آيهِ وفصلِ خطابهِ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا – صلي الله عليه وسلم– عبده ورسوله، خير من نطق بلسان عربي مبين، مَنْ أُوتِيَ جوامعَ الكلمِ وبدائعَ الحكمِ، عليه أفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليمِ وعلى آله وأصحابِه أجمعين.

وبعد...

فقد تعددت كتب البلاغة في القرن الثامن الهجري، واحتوت على الكثير من القواعد والآراء النحوية، وكان من هذه الكتب؛ كتاب (التلخيص) للخطيب القزويني، وهو تلخيصٌ لمفتاح العلوم للسَّكَّاكي, وقد نال هذا التلخيص من الشهرة والذيوع بين أرباب البلاغة ما نال؛ حيث قامت على هذا الكتاب الشروح والحواشي التي أرست قواعد البلاغة.

ومن بين تلك الشروح التي قرت بها عين الباحثين كتاب: شرح التلخيص للعلَّامة محمد بن عثمان الزَّوزني المتوفى سنة ٧٩٢ من هجرة النبي– صلى الله عليه وسلم-.

وتَظهرُ أهميةُ هذا الشرح عند النحويين– أيضًا- ليس عند البلاغيين فحسب، فالذي يتصفحه يجدُ ذلك، ولقوة العلاقة بين النحو والبلاغة حينئذ, والمتأملُ يجدُ أنَّ الجانبَ النحويّ يظهرُ عند الشيخ شمس الدين الزوزنيّ عند شرحه وتعليقه على كلام الخطيب القزويني، **فقد آثرت هذا البحث لأسباب منها:**

١ ـ إلقاءُ الضوءِ على شرح عظيم من أَجَلِّ الشروحِ التي وضعت على التلخيص، والتي كان لها بالغُ الأثر في إثراء الدراسات البلاغية والنحوية, وذلك لأنَّ صاحبه يُعَدُّ نحويًّا بلاغيًّا، وظهر ذلك من مصنفاته-عند ترجمته- ومن ثَمَّ جاء شرحه على التلخيص موسوعة اسْتُخدم فيها النحو لفهم هذه علوم البلاغة وقواعدها.

٢ ـ التعرف على شخصية العَلّامة/ محمد بن عُثمان شمس الدين الزَّوزني، ومذهبه النحويّ، وقد تبين لي ذلك من خلال دراسته وترجمته، ومن خلال القراءة في شرحه على التلخيص ظهرت شخصيته وقدرته على الرد أو الاختيار ببسط الحجج والأدلة، والمناقشة والتعليل، سواء أكانت في الجانب النحويّ أم البلاغيّ.

٣ . أن كتاب "شرح التلخيص للزوزني "لم يتعرض له – فيما أعلم – أحدٌ من الباحثين بدراسةٍ أو عرض الآراء النحوية؛ لحَدَاثَةِ تحقيقه، فأردت أن أكشف النقاب عن شخصه النحويّ الفريد والبارز، وأَتَعَرّفه.

خطة البحث:

جاء هذا البحث في ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة، وتتبعها خاتمة وفهارس.

أمَّا المقدمة فتحدثت فيها عن أهمية الموضوع وأسباب اختياري له، وخطة البحث، والمنهج المتبع، والدراسات السابقة.

وأما المبحث الأول فجاء على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بشمس الدين الزوزني.
- المطلب الثاني: التعريف بكتابه شرح التلخيص.
- المطلب الثالث: التأثُّر والتَأْثِير.

وأمَّا المبحث الثاني فجاء بعنوان: علاقة النحو بالبلاغة.

وأمَّا المبحث الثالث فجاء بعنوان: آراؤه النحوية والصرفية في كتابه شرح التلخيص.

وأمَّا الخاتمة فبينت فيها أهم النتائج والاستخلاصات التي توصل البحث إليها.

وأما الفهارس فاكتفيت بفهرسي المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

أما عن منهجي فقد اعتمدت على المنهج الوصفيّ التحليليّ من خلال عرض أرائه النحوية، واستقصائها ومناقشتها وتحليلها، مع مراعاة سرد تلك الآراء مُرتبة ترتيبًا زمنيًّا من الأقدم إلى الأحدث، وذلك باتباع الخطوات الآتية :

١- جمع آراء العَلّامة شمس الدين الزوزنيّ من خلال شرحه على التلخيص.

٢- وضع عنوان مُنَاسب لكل رأي من هذه الآراء التي تم جمعها ،ثم أذكر تمهيدًا مُوجزًا لكل مسألة تناولتها، ثُمَّ أسوق نص كلام شمس الدين الزوزنيّ في كل مسألة، وبعده أقوم بدراسة المسألة وتحليلها.

٣- القيام باستقصاء آراء النحاة– ما أمكن ذلك– ومواقفهم، وأدلتهم مؤيدين ومعارضين

حتى يتسنى لي بيان موقف شمس الدين الزوزني من هذه الآراء كل على حده.

٤- توثيق أقوال النحويين، وآرائهم من مصادرها الأصلية، ورتبت الآراء في القول الواحد ترتيبًا تاريخيًّا حسب وفيات النحويين.

٥- ضبط الآيات القرآنية الواردة في البحث ضبطًا صحيحًا بعد بيان سورها، ورقمها فيها, وتخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات إن وجدت.

٦- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من الكتب الصحيحة، فإن لم أجد فمن الكتب المعنية بذلك.

٧- تخريج الشواهد الشعرية، والنثرية بنسبتها إلى قائليها – ما أمكن ذلك -، مع بيان البحر العروضي للأشعار التي وردت في البحث، وضبطها، وتفسير غوامضها.

وقد استعنتُ في ذلك كُلِّه بالعديد من المصادر، والمراجع المتنوعة، ومنها الكتب النحوية، والصرفية، واللغوية، وكتب التفسير والقراءات، والحديث، والتراجم، والدواوين الشعرية.

٨ – ترتيب فهرس المصادر والمراجع ترتيبًا هجائيًا.

الدراسات السابقة:

١ – شرح التلخيص للعلامة محمد بن عثمان الزوزنيّ المتوفى ٧٩٢هـ تحقيقا ودراسة إعداد الدكتور/ رضا محمد حسن إشراف الأستاذ الدكتور/ فرج محمد فرج، والأستاذ الدكتور/ محمد عبدالمنعم علي متولي –كلية اللغة العربية بالزقازيق– عام ٢٠٢٤-١٤٤٦هـ، وهو أساس بحثي الذي اعتمدت في بيان أرائه النحوية، حيث قام شمس الدين الزوزني بذكر بعض الآراء والمفاهيم النحوية سواء بالتصريح أم بالتلميح، وقد استخدمت هذه الرسالة كمصدرٍ رئيسٍ للبحث في استخراج آرائه النحوية.

٢ . صلة النحو بالبلاغة رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص (الماجستير) في اللغة والأدب العربي، إعداد/ فراح طهير إشراف أ. د/ بلعيدوني١٤٣٩هـ-٢٠١٦م.

استأنست بهذه الرسالة في مبحث صلة النحو بالبلاغة حيث قدمت رؤيةً شاملةً حول

العلاقة بين النحو والبلاغة، فقد استفدت منها في فهم أعمق للعلاقة بين هذين المجالين.

٣- اختيارات الزوزني في شرحه على لباب الإعراب للاسفراييني. إعداد الباحث/ محمد منصور- رسالة لنيل درجة التخصص الماجستير في كلية اللغة العربية بالمنصورة- إشراف الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الإسناوي عام ٢٠٢٠م ؛ ونظرًا لاستكمال جهوده النحوية والصرفية ذكرت آراءه في كتاب شرح التلخيص في البلاغة؛ لتكمل آراؤه النحوية والصرفية لمن أراد أن يطَّلع عليها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير عباد الله أجمعين.

المبحث الأول

التعريف بشمس الدين الزوزنيّ، وكتابه شرح التلخيص

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

التعريف بالعلامة محمد بن عثمانَ شمس الدين الزوزنيّ

اسمه:

اتفقت كتب التراجم التي ذكرته أنَّ اسم الشَّيخ هو: محمد بن عثمانَ بن محمد بن علي العُرْضِي(١)، الزَّوْزَنِي(٢)، النحوي، البياني(٣).

لقبه وكنيته:

لُقِّبَ –رحمه الله– بـ(شمس الدين) وكُنِّي بـ(أبي عبد الله)(٤).

موطنه:

(١) كذا نسبه حاجي خليفة (ت:١٠٦٧هـ) وحده, وقال ياقوت الحموي (ت:٦٢٦هـ): "عُرْض: بضم أوله، وسكون ثانيه، وعرض الجبل: وسطه وما اعترض منه, وكذلك البحر والنهر، وعُرْض: بُليد في برية الشام يدخل في أعمال حلب الآن، وهو بين تدمر والرصافة الهشامية، ينسب إليه عبد الوهاب بن الضحاك, أبو الحارث العُرضي". ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي(١٠٣/٤).

وبعد البحث عن هذا الموضع وُجِد أنه يقع بين تدمر والرصافة داخل دولة سوريا, وبينه وبين زوزن مسافة ليست بالقصيرة (ما يقرب من ٢٥٠٠ كم) ولعله قد قطنها بعضًا من الزمان.

(٢) هذه النسبة التي عليها جميع من ترجم له, قال ياقوت الحموي: "زوزن: بضم أوله وقد يفتح، وسكون ثانيه، وزاي أخرى، ونون: كورة واسعة بين نيسابور وهراة، ويحسبونها في أعمال نيسابور، كانت تعرف بالبصرة الصغرى لكثرة من أخرجت من الفضلاء والأدباء وأهل العلم". ينظر: معجم البلدان(١٥٨/٣).

وهذه البلدة تقع حاليًا في دولة إيران, وهي الدولة التي ضمَّت بين جنباتها أو نُسِب إليها جل علماء البلاغة واللغة.

(٣) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (١٨٦/٣– ترجمة رقم: ٤٣٢٢), و معجم المؤلفين (٢٨٥/١٠).

(٤) ينظر: هدية العارفين (١٧٤/٢).

لم تسعفنا كتب التراجم بذكر شيءٍ عن مولده أو نشأته, ولكن من خلال النسب الوارد في اسم هذا الشَّيخ الجليل يمكن أنْ يُقال بأنَّ العلامة الزوزني كان يقطن نواحي بلاد فارس وبالتحديد قرية (زَوْزَن) الواقعة بين نيسابور وهراة, وهذه الأماكن داخل دولة إيران حاليًا, وقد اشتهرت هذه البلاد قديمًا بكثرة علمائها وفضلهم على غيرهم(١).

مؤلفاته:

ذكر حاجي خليفة وغيره من المترجمين(٢)أنَّ من آثارِه:

١- **شرح تلخيص المفتاح للقزويني (ت:٧٣٩هـ)**، وهو الكتاب الذي بين أيدينا والذي ظهرت فيه آراؤه النحوية.

٢- **شرح لب الألباب للاسفراييني (ت:٦٨٤هـ)** في النحو, وقد رتبه على مقدمة وأربعة أقسام, الأول: في الإعراب, الثاني: في المعرب, الثالث: في العوامل, الرابع: في المقتضى للإعراب, وقد أتمه في: ربيع الأول، سنة ٧١٢هـ، بشيراز, ويذكر فيه: أنه أفاد كثيرًا من الاسفراييني(٣).

وفاته:

ذكر المترجمون أنَّ وفاته كانت سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة من الهجرة (٧٩٢هـ)(٤).

(١) ينظر: شرح التلخيص للعلامة محمد بن عثمان الزوزنيّ المتوفى ٧٩٢هـ تحقيقا ودراسة (ص:١٨،١٧) إعداد الدكتور/ رضا محمد حسن إشراف الأستاذ الدكتور/ فرج محمد فرج ، والأستاذ الدكتور/ محمد عبدالمنعم علي متولي –كلية اللغة العربية بالزقازيق– عام ٢٠٢٤-١٤٤٦هـ.

(٢) ينظر: هدية العارفين (١٧٤/٢).

(٣) ينظر: كشف الظنون (١٥٤٣/٢).

(٤) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (١٣٤/٥).

المطلب الثاني

التعريف بكتابه: شرح التلخيص.

يعد كتاب (شرح التلخيص لشمس الدين الزوزنيّ) من أهم وأعرق شروح التلخيص للخطيب القزويني المتوفى سنة ٧٣٩هـ، حيث إن كتاب التلخيص هو تلخيص القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي المتوفى سنة ٦٢٦هـ، فهو أعظم ما صُنِّف في علم البلاغة، ولكنه كان غير مصون من الحشو والتطويل، فصنف الشيخ الخطيب القزويني (التلخيص)؛ متضمنًا شيئًا من القواعد والترتيب، **فجاء على ثلاثة فنون: الأول**: علم المعاني وفيه ثمانية أبواب: الباب الأول: أحوال الإسناد. الثاني: أحوال المسند إليه. الثالث: أحوال المسند. الرابع: أحوال متعلقات الفعل. الخامس: القصر. السادس: الإنشاء. السابع: الوصل. الثامن: الإيجاز والإطناب والمساواة.

والفن الثاني: علم البيان وفيه ثلاثة أقسام: الأول: التشبيه. الثاني: الاستعارة. الثالث: الكناية.**والفن الثالث**: علم البديع.

وتكمن أهمية الكتاب في كونه من أقدم شروح التلخيص تأليفًا، فهو الشرح الثاني للتلخيص بعد شرح الخلخالي ت٧٤٥هـ، وقد سبق هذا الشرح شرحي التفتازاني ت ٧٩٢هـ للمطول والمختصر، وقد تأثر بالشرح كبار رجال البلاغة أمثال سعد الدين التفتازاني في المطول والمختصر، وبهاء الدين السبكي في عروس الأفراح ت ٧٧٣هـ،

وقد شرح الشيخ شمس الدين الزوزني هذا الكتاب شرحًا وافيًا محكمًا، وقد ظهرت شخصيته فيه من الجانب البلاغي والجانب النحوي، حيثُ يُقّدمُ رؤيةً شاملةً حول الموضوعات البلاغية التي تناولها الخطيب القزويني، ويُمزِج شرحه بالقضايا النحوية التي يحتاجها أحيانًا لفهم وبيان ما يتطرق إليه، وحقق هذا الكتاب الدكتور/ رضا محمد حسن المدرس بقسم البلاغة والنقد عام ٢٠٢٤م، وقد ظهرت آراء شمس الدين الزوزني النحوية والصرفية في هذا الكتاب؛ لتضح شخصيته القوية، وأسلوبه المنطقي الفصيح، فيعَدُّ هذا الكتاب مرجعًا مهمًّا للباحثين والدراسين في مجال البلاغة العربية، ويساهم في فهم أعمق للغة العربية وخصائصها.

وقد ظهرت قيمة هذا الكتاب أنه من أحسن كُتب البلاغة تبويبًا وترتيبًا وتنظيمًا وسعة من حيث الآراء البلاغية والنحوية؛ وهذا ما يَدُلُّ على أهميته في مجال البلاغة، فالمطلع عليه يجد أن شمس الدين الزوزني قد تفرد بآراء تختص به في مجال البلاغة العربية؛ ولقوة الصلة بين البلاغة والنحو -كما سيأتي- تُعْكَس أهمية هذا الكتاب للباحثين والدارسين في المجال النحويّ والصرفيّ..

ومن ميزات هذا الكتاب:

- سعته وشموله، فقد اتسم هذا الكتاب باستيعابه لجمع كبير من مسائل البلاغة، وبعض الآراء النحوية، وقد عُنى بمسائل الخلاف.

-الدقة في تنظيم كل باب و قدرته الفائقة على الترتيب والتبويب والتنظيم، وليس هذا مستغرب من شمس الدين الزوزني؛ فالسمة البارزة على مؤلفاته - رحمه الله - التبويب والترتيب، فكتابه في النحو (شرح لباب الإعراب) خير شاهد على ذلك.

- القدرة الفنية الكبيرة؛ فالكتاب حوى مسائل علمية واسعة، عرضها الزوزني -رحمه الله- بطريقة سهلة بعيدة عن التعقيد.

-كثرة الشواهد التي اعتمد عليها شمس الدين الزوزني في الاستدلال على الأحكام البلاغية والنحوية.

-وفرة المصادر وتنوعها, فلم يكتف بالمصادر البلاغية والنحوية التي أكثر من النقل والأخذ منها، بل اعتمد - أيضًا- على غيرها فقد أخذ عن كتب اللغة كثيرًا وتدل مناقشاته واستدلالاته على سعة اطلاعه ودقة نظره فيما يطلع عليه.

المطلب الثالث

التأثُّر والتأثير

أولًا– تأثُّر العلامة شمس الدين الزوزني بمَن سبقه.

تأثَّر العلّامة الزوزني في شرحه بجملةٍ من العلماء الذين سبقوه من نحويين وبلاغيين، ممن كان لهم الدور الأبرز في تمهيد طريق العلم وتوسيع مداركه، فقد اطّلع على مصنفاتهم، واستفاد من آرائهم، فنهل من علومهم، وتشرّب أساليبهم، حتى تهيأ له أن يشرحَ ما لخّصوه، ويحلل ما قرروه، بل ويناقش ما ذهبوا إليه، ولم يقتصر تأثّره على العلماء السابقين فحسب، بل انفتح – أيضًا– على معارف عصره، وتفاعل مع التيارات العلمية التي كانت رائجة في زمانه، مما أضفى على شرحه طابعًا متجددًا ومعاصرًا حينئذٍ.

والمتصفح لكتابه –شرح التلخيص– يجدُ ذلك، حيث تأثر بجمع من العلماء في مجالات مختلفة من أصحاب المعاجم والمفسرين والنحويين والبلاغيين وغيرهم.

وما نحن بصدده في هذا الموضع هو تتبّع ملامح التأثّر النحوي لدى شمس الدين الزوزني؛ إذ تتبدّى في ثنايا شرحه إشارات واضحة تدلّ على تأثّره ببعض علماء النحو، كسيبويه، والمازني، والمبرّد، والزجاج، وأبي علي الفارسي. غير أن هذا التأثّر، على أهميته، لم يبلغ من العمق ما يجيز الحكم بأن الزوزني قد تبنّى مناهجهم أو سار على خطاهم في معالجة القضايا النحوية، بل يظل هذا التأثّر جزئيًا وظاهرًا في مواضع محدودة، لا يرتقي إلى مستوى التأثّر المنهجي أو الاستمداد الكامل.

ولكن عند الوقوف على منهجه في تعامله مع شرح الرضي على "الكافية"، يتجلّى التأثّر بوضوحٍ بالغٍ، حيث تبدو بصمات الرضي واضحة في شرح الزوزنيّ، مما يدل على أن صلته به كانت أوثق، وأن تأثّره به كان أعمق من سائر النحويين.

تأثره بالعلامة الرضيّفي شرحه على الكافية.

وقد تجلّى تأثّر العلّامة شمس الدين الزوزني بالرضي في شرحه على الكافية في جملةٍ من المسائل النحوية، حيث يظهر اقتفاؤه لآثار الرضي في مواضع متفرقة من شرحه، سواء في تبنّي

بعض آرائه أو في طريقة عرض المسائل، وعلى الرغم من أن هذا التأثّر لم يكن شاملًا لكل جوانب الشرح، إلا أنّ حضوره في بعض المواضع كان واضحًا بما يكفي ليُعدّ أحد ملامح الزوزنيّ المنهجية في التعامل مع التراث النحوي, ومن الأدِّلة التي تشهد بهذا الأمر: **قوله في مسألة: (ضمير الشأن، والخلاف في تسميته)**: "... وقال في شرح الكافية[١]: يُخْتَارُ تأنيث الضمير؛ لرجوعه إلى المؤنث، أي: القصة، إذا كان في الجملة المفسِّرة مؤنث؛ لقصد المطابقة، لا لأن مفسِّره ذلك المؤنث، كقوله تعالى: ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ**﴾[٢] بشرط ألا يكون المؤنث فضلة، فلا يُخْتَارُ: (إنها بنيت غُرفَةً)، وألَّا يكون كالفضلة، فلا يختار: (إنهَا كانَ القرآنُ معجزةً)، وتأنيثه وإن لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثًا قياسٌ؛ لأن ذلك باعتبار القصة، لكنه لم يسمع، انتهى كلامه, ولعل المصنِّف جرى على القياس....."[٣].

وقوله في مسألة (العطف بـ (ثُمَّ) بين لزوم الترتيب والتراخي وعدمه): "(وَفِي ﴿**ثُمَّ**﴾ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الإِنْذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ) أي: أكثر بلوغًا, أي: وصولًا إلى النفس, وأشد تأثيرًا فيها، وإنما دلَّ ﴿**ثُمَّ**﴾ على أبلغية الإنذار الثاني؛ لِمَا ذُكِرَ في شرح الكافية: أنَّ "ثُمَّ" قد تجيء للتَّدرُّج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي، والبُعد بين تلك الدرج, ولا أنَّ الثاني بعد الأول في الزمان، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه, نحو: "والله ثُمَّ واللهِ"، وقوله: ﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ (١٧) ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ**﴾[4]، وقوله: ﴿**كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (٣) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾"[5].

وتتتابع شواهد هذا التأثّر في مواضع متعدّدة ذكرها البحث، حتى ليُخيَّل لمن يتصفح الشرح أنه أمام صدى صوت الرضي، حضورًا وأسلوبًا ومنهجًا.

---

(١)ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٧٠).

(٢)من الآية (٤٦)، من سورة: الحج.

(٣) ينظر: البحث (ص:..).

(٤)سورة: الانفطار, الآيتان (١٧, ١٨).

(٥) ينظر: البحث (ص:...).

ثانيًا: أثر العلامة شمس الدين الزوزني فيمن عاصره ومن جاء بعده.

لم يُلحظ للزوزني أثرٌ بارز في نحاة عصره، ولا في مَن تلاه من النحويين، غير أن تأثيره تجلّى بوضوح في ميدان البلاغة، إذ ترك بصمةً عميقة في عدد من أعلامها، ممن عاصروه. وعلى الرغم من أن هذا التأثير لم ينل حظَّه من الذيوع، فإنه الحقيقة التي لا مراء فيها؛ فقد كان للزوزني أثر ظاهر في علمين من أعلام البلاغة، طبّقت شهرتُهما الآفاق، وارتبط اسماهما بتاريخ هذا العلم ارتباطًا لا يُفصَم، وهما: العلّامة بهاء الدين السبكي (ت:٧٧٣هـ)، والعلّامة سعد الدين التفتازاني (ت:٧٩٢هـ).

والمطّلع على كتابيهما شرح التلخيص، يجد دلائل هذا التأثّر واضحة، سواء في طريقة التناول، أو في نمط التحليل، أو في بعض الصياغات والاختيارات، مما يعزّز القول بأن الزوزني كان من المؤثرين في الاتجاه البلاغي الذي ساد في القرن الثامن الهجري.

المبحث الثاني

علاقة النحو بالبلاغة

إنّ العلاقة بين النحو والبلاغة كانت – ولا تزال – محلَّ عناية واهتمام كبيرَين لدى العلماء قديمًا وحديثًا، وذلك لما لمسوه من آثار الفصل المصطنع بينهما، وما تَرَتّب على هذا الانفصال من جمود في تناول القواعد النحوية، التي غالبًا ما تُدرَّس في عزلة عن البلاغة، فتبدو جافة، مجرّدة من الحسّ السياقي والدلالي.

فالنحو، من حيث الأساس، معنيٌّ ببيان دلالة الألفاظ على المعاني، في حين أن البلاغة تتجاوز ذلك لتبحث في العلّة الكامنة وراء مجيء القاعدة على هذا الوجه، وتُرشد إلى السياق الأمثل الذي تستعمل فيه. ومن ثمّ، فإن النحو والبلاغة ليسا علمين منفصلين، بل هما فرعان متكاملان يصدران عن أصلٍ واحد، بحيث يُبيّن النحو ما القاعدة؟ وتُفسّر البلاغة لماذا جاءت على هذا النحو؟

فعلى سبيل المثال: القاعدة النحوية التي تُجيز تقديم المفعول به على الفاعل، أو تقديم الحال على صاحبها، لا تكتمل دلالتها الجمالية والتعبيرية إلا حين تتناول البلاغة علل هذا التقديم، من غرض التخصيص أو التشويق أو الحصر، وغيرها من مقاصد الخطاب.

ومن هنا تأتي البلاغة؛ لتكشف العلل الكامنة وراء تلك القواعد، وتُظهر الحكمة من صيغتها وتركيبها، فلا يصحّ الاكتفاء بحفظ القواعد النحوية وتطبيقها إعرابيًّا، دون إدراك مواضع استخدامها وسياقاتها البلاغية، إذ إن حسن التوظيف لا يتم إلا بفهم الغاية التعبيرية من القاعدة.

والمتأمل في هذا التكامل يدرك بجلاء أن العلاقة بين النحو والبلاغة علاقة وثيقة، تقوم على الربط العضوي بين القاعدة النحوية من جهة، والعلة البلاغية من جهة أخرى، مما يجعل التنظير البلاغي بمثابة الجسر الذي يفضي إلى توظيف نحويٍّ واعٍ ومؤثر.

ويقول الزمخشري عن علاقة النحو بالبلاغة: "وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان

المطلع على نكت نظم القرآن الكافل بإبراز محاسنه الموكل بإثارة معادنه فالصاد عنه كالساد لطرق الخير كيلا تسلك والمريد بموارده أن تعاف وتترك"(١).

أمَّا عن أدلة النحو فتكمن في ثلاثة: النقل و القياس و استصحاب الأصل، و لا شيء آخر(٢)، وأمَّا أدلة البلاغة فيتمسكون بأصل رابع, هو الطبع و الذوق.

ويتضح ظهور هذه العلاقة وتوطيدها قبل التقعيد النحوي والتنظير البلاغي؛ فإن سمة صلة جلية لا سبيل لإنكارها بينهما، فهما علمان يكمل كل واحد منهما الآخر، وهو تكامل بين التراكيب ومعانيها، ففي العصر الجاهلي كان الشعراء يحتكمون إلى أحد خبرائهم، ومن هؤلاء النابغة الذبياني، فقد احتكم إليه حسان ابن ثابت والخنساء، وظهر ذلك في بيت حسان الشهير من [الطويل]:

لنـا الجفنـاتُ الغُـرّ يَلْمَعْـنَ بالضُّـحى وأسـيافُنا يَقْطُـرْنَ مِـن نجـدةٍ دَمَـا(٣)

فقد عِيب على حسان في ذلك، حيث قال النابغة له: "يا بني إنك قلت لنا: الجفنات، فقلت عددك، وقلت: يلمعن بالضحى، ولو قلت في الدجى؛ لكان أفخر"(٤).

وقد تنبه النابغة لجموع القلة والكثرة، وهو موضوع لا شكَّ في اختصاص النحو والصرف به، لكن النابغة عاب على حسان عدم التوظيف للجمع التوظيف الأمثل لخدمة السياق، فالبيت معيب؛ لأن الشاعر استخدم الجمع في غير سياقه، فقد رأى النابغة أن السياق في هذا الصدد يتطلب جمع الكثرة، حيث إن السياق سياق فخر وتخويف، وبثّ الرهبة في قلب العدو، وذلك يحتاج إلى تكثير ومبالغة.

وهنا عيب على حسان؛ إذ جاء بجمع قلة في سياق يستدعي الكثرة مما أخل ببلاغة البيت، فهذه أولى عبارات النقد وجد فيها الربط بين النحو والبلاغة، إلا أنَّ هذا الربط لم يكن

(١)المفصل في صنعة الإعراب (ص: ١٩).
(٢) ينظر: لمع الأدلة صـ (٨١).
(٣) البيت من الطويل لحسان بن ثابت في ديوانه(١/٣٥)، والكتاب(٣/٥٧٨)، وعلل النحو(ص: ٥٢٥).
(٤) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي – العلمية (٨/ ١١٥)، وغذاء الألباب لشرح منظومة الآداب للشيخ محمد السفاريني الحنبلي (ص: ١١٥).

مقصودًا، إذ لم يقعد للنحو، ولم ينظر للبلاغة إلا بعد العصر الإسلامي.

وقد ذكر ابن يعيش خلاصة ذلك أنهم قالوا: البيت مَدْحٌ، وقد كان ينبغي أن يقول: لنا الجِفانُ البِيضُ؛ لأنّ الغُرّة بَياضٌ يسيرٌ، وكان حقُّه أن يستعمل "السُّيُوف" موضعَ "الأسياف". وهذا، وإن كان الظاهرُ ما ذكروه، إلّا أنّ العرب قد تستعمل اللفظَ الموضوع للقليل في موضع الكثير(١).

وقد كان العرب بفطرتهم اللغوية السليمة، يوظفون مخالفتهم للقواعد النحوية لأغراض بلاغية بل كان ذلك على فطرتهم السليمة التي مكنتهم من صنوف الكلام، فتارة يأتون بكلامهم على القياس وأخرى يتركون هذا القياس حسبما طلب السياق، وذلك لغرض بلاغي.

وقد كان العرب في العصر الجاهلي أمة فصيحة بليغة يتكلمون سليقة، ليس لهم قواعد يتبعونها في حديثهم، وكان حبهم لهذه اللغة كبيرًا جدًا، وكانت غايتهم هي بلوغ المتكلم مراده(٢).

ثم بعد ذلك جاء عصر صدر الإسلام؛ ليطل بوجهه المضيء على العالم أجمع، وجاء القرآن الكريم متحديًا بفصاحته وبلاغته البشرية جمعاء، واحتوت آياته على الفصاحة والبيان، وهنا رأى العربُ أنَّ بلاغة القرآن أمر يدرك ولا يعلل، يحس ولا يوصف شيء كالنغم يُثري على النفس ويستقر في أعماقها دون أن تكون لنا القدرة على تحديده أو إيضاحه(٣).

وقد جاء القرآن الكريم مازجًا بين النحو والبلاغة، وخضعت كل القواعد النحوية للبلاغة فيه، فكان نموذجًا يحتذى به في المزج بينهما، وأصبحت القواعد النحوية في القرآن الكريم طائعة مرنة مستجيبة لكل ما تمليه عليها البلاغة، فتجد القرآن الكريم في آيات كثيرة يعدل عن الثوابت النحوية، فمثلًا في قوله تعالى: ﴿**إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ**

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٢٥).

(٢) ينظر: صلة النحو بالبلاغة رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص (الماجستير) في اللغة والأدب العربي، إعداد/ فراح طهير إشراف أ.د/ بلعيدوني (ص: ٢٤) ١٤٣٩هـ-٢٠١٦م.

(٣) ينظر: صلة النحو بالبلاغة (ص: ٢٨).

﴿يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾(١) حيث جاء الفعل (يضركم) من قوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ مضموم الراء بالرغم من وقوعه جوابًا للشرط، فحقه الجزم، وتعقبات النحويين عليه توصف بغير الاتزان والموضوعية، حيث قالوا: إن الراء حركت إتباعًا لحركة الضاد، ولم يشيروا إلى علة هذا الإتباع، ولماذا لم يفك التضعيف ويصبح الفعل بسكونه كالمألوف.

كما أن العلاقة بين الصرف والبلاغة علاقة ترابط وثيق، لا تقل عمقًا عن العلاقة بين النحو والبلاغة، فالصرف لم يكن يومًا علمًا قائمًا بمعزل عن البلاغة، خاصة في سياق القرآن الكريم، حيث نجد أن البُعد الصرفي قد امتزج بالبُعد البلاغي في كثير من الآيات، فكان لتغيّر الصيغة الصرفية أثرٌ بلاغي واضح في المعنى والدلالة، مما يكشف عن وحدة متكاملة بين بنية الكلمة ووظيفتها التعبيرية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾(٢)، فقد صحت الواو بعدم قلبها ياء على القياس، كما قلبت في (الدنيا)، وذلك لعلة بلاغية إذ إن الصعود فيه عناء ومشقة، وليس ذلك في الدنو؛ لذا صحت الواو لتتناسب مع المقام الصعب إذ الياء تكون في موطن اليسر والسهولة، والحق إن هذا كثير في القرآن الكريم.

وصار الأمر على هذا النحو في المزج النحويّ البلاغيّ قبل التنظير البلاغي، والتقعيد النحويّ بعد هذا العصر.

أمَّا بعد التقعيد النحويِّ والتنظير البلاغيِّ فلكل من النحو والبلاغة وظيفة لا تنفصل إحداهما عن الأخرى فتعتبر البلاغة فنًّا من الفنون، فإذا كانت البلاغة هي تأدية المعنى الجليل واضحًا بعبارة صحيحة فصيحة لها في النفس أثرٌ خلَّاب مع ملائمة كل كلام للموطن الذي يقال فيه، والأشخاص الذين يخاطبون، فليست البلاغة إلا فنًّا من الفنون(٣).

وأمَّا النحو فهو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين العلم لتأدية أصل المعنى مطلقًا

(١) الآية (١٢٠)، من سورة: آل عمران.
(٢) من الآية (٤٢)، من سورة: الأنفال.
(٣) البلاغة الواضحة لعلي الجارم ومصطفى أمين (ص: ١٠) المكتبة الوقفية-٢٠٠٣م.

بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب(١).

ومما تقدّم يتبيّن أن العلاقة بين النحو والبلاغة علاقة تكامل لا انفصال، إذ يُسهم كل منهما في إضاءة جوانب المعنى وتجويد التعبير، فالنحو يضع القاعدة، وتأتي البلاغة لتكشف أسرار التعبير الكامنة خلف هذه القاعدة، وتُظهر مقاصد المتكلم ومواطن الجمال في التركيب، وهذا التكامل يجعل من النحو علمًا حيًّا، أقرب إلى أذهان المتعلمين وقلوبهم، حين يُقدَّم في سياق بلاغيّ يعكسُ مرونته وجماله، فيتفاعل معه الطلاب بشغف ويُقبلون عليه بحب، كما يُسهِم هذا التفاعل في اختيار القاعدة النحويّة المناسبة للمقام، بما يتّسق مع السياق ويخدم المعنى، وبهذا يتجلّى وجه الترابط العميق بين النحو والبلاغة.

والحقُّ إنَّ المزج بين النحو والبلاغة موجودٌ منذ أول العهد بالتأليف، فقد وجدنا كثيرًا من العلماء الأفذاذ الأوائل الذين قعدوا للنحو كسيبويه في الكتاب، والزجاجي في الجمل، وابن جني في الخصائص، والزمخشري في المفصل، وغيرهم، فقد ربطوا بين القواعد النحوية وبين السياق، فذكروا لنا القاعدة ثم ذكروا السياق الذي ينبغي أن تكون فيه، وما علماء البلاغة الأوائل من ذلك ببعيد، حيث كانت قواعد النحو جزءًا أصيلًا في أمَّات الكتب البلاغية فمن ذلك كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ومفتاح البلاغة للسكاكي، والمثل الثائر لابن الأثير، وغيرهم، فلم يفصل العلماء الأوائل بين النحو والبلاغة في كتبهم إلا قليلًا، وهذا الفصل قد لاقى قبولًا بعد ذلك، فمثلًا عندما اعتكف العلماء على ألفية ابن مالك شرحًا وتعليقًا، فلم يذكر أحد من الشراح شيئًا عن البلاغة ففصل ابن هشام وابن عقيل والأشموني وغيرهم النحو عن البلاغة، فاقتصروا على النحو فقط حيث اعتمدوا على الألفية، ولو وصل هؤلاء العلماء الأجلاء النحو بالبلاغة لخطونا في هذا الأمر خطوات واسعة، ولكن هؤلاء العلماء الأجلاء لم يجمعوا بين النحو والبلاغة، وجعلوا كتبهم قاصرة على النحو فقط مما أتاح الفرصة لمن أتى بعدهم أن يجعلوا هذا نهجًا مُتّبعًا.

(١)مفتاح العلوم (ص: ٧٥).

والقارئ لكتاب سيبويه يجد من أول وهلة الربط الوثيق بين النحو والبلاغة، مقتديًا في ذلك بشيخه وأستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي، فيظهر ذلك عندما نقل سيبويه عن الخليل حيث قال: "أمَّا (قد) فجواب لقوله: لما يفعل، فيقول: قد فعل، وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر"(١).

فإن الخليل حدد لنا السياق الذي تذكر فيه (قد) وهو وقت انتظار الخبر، فليس لنا أن نستخدم (قد) في أي سياق حين نعبر بها، بل لها وقت معين وسياق محدد، والحق إن الخليل كثيرًا ما ربط بين القواعد النحوية والبلاغية، ونقل عنه سيبويه في الكتاب.

وسيبويه— رحمه الله– ضمن كتابه كثيرًا من النكات البلاغية فكان– رحمه الله– وفيًّا لأستاذه جاد له بكل ما يملك، فمن الربط بين النحو والبلاغة في الكتاب ما جاء به في تقديم الظرف أو الاسم إذ يقول: "والتقديمُ ههنا والتأخير " فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً، في العناية والاهتمامِ، مثلُه فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول، وجميعُ ما ذكرت لك من التقديم والتأخير " (٢).

ويُلْحَظُ في قول سيبويه أن تقديم الظرف أو الاسم في التراكيب لم يكن نابعًا من عشوائية أو مجرّد التقديم المكاني، بل كان بدافع بلاغي مقصود، يتمثّل في إظهار العناية والاهتمام، أو لتحقيق أغراض بلاغية أخرى، كالحصر أو التخصيص أو التشويق، وهذا يُؤكّد أن التقديم في القاعدة النحوية ليس مجرد إجراء شكلي، بل ينبني على علل معنوية عميقة، ومن هنا يتّضح الارتباط الوثيق بين علم المعاني والقواعد النحوية، حيث يُسهم كل منهما في تفسير الظواهر التركيبية تفسيرًا دلاليًّا متكاملًا.

ومن المزج أيضًا بين النحو والبلاغة في كتاب سيبويه قوله: "هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حِيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: مَتَى سير عليه؟ فيقول الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلانس، وصَلاةَ العَصْر. فإنَّما هو: زَمَنَ مَقْدِمِ الحاجِّ، وحينَ خُفوقِ النجم،

(١) الكتاب (٤/ ٢٢٣).
(٢)الكتاب (١/ ٥٦).

ولكنَّه على سعة الكلام والاختصار"[١].

فإذا أراد المتحدث البليغ أن يتوسع في الكلام وفي الوقت نفسه يوجز ويختصر فإنه يأتي بالمصدر، فيقول: (آتيك خفوق النجوم)، أي: وقت خفوق النجم، فقد أوجز المتحدث بحذف كلمة وقت، وتوسع في الكلام، فإذا أراد المتحدث أن يخبر مخاطبه على سبيل المثال بأن مجيئه وقت خفوق النجم، فقد أوجز المتحدث بحذف كلمة: (وقت)، وتوسع في الكلام فإذا أراد المتحدث أن يخبر مخاطبه على سبيل المثال بأن مجيئه وقت خفوق النجم، قال له: أجيئك وقت خفوق النجم، وفي الوقت نفسه يجوز أن يقول في السياق ذاته: (أجيئك خفوق النجم)، وهذا من باب التوسع في الكلام.

فسيبويه ذكر لنا فيما سبق العلة من التعبير بالمصدر في بعض أحواله، فهو قد يكون للسعة واختصار الكلام، وهذا مما لاشك فيه أمر نحويّ بلاغيّ.

ومن العلماء الذين مزجوا بين النحو والبلاغة ابن يعيش في كتابه شرح المفصل، فعلى سبيل المثال عندما تكلم عن حذف الصلة جعل في حذفها مبالغة عظيمة وخطورة كبيرة، فيقول: "وقد جاءت (التي) في قولهم: (بَعْدَ اللتَيَّا والتِي) محذوفة الصلة بأسرها, والمعنى بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه"[٢].

فيتضح من كلام ابن يعيش أنَّ القارئ المتأمل يجد أنَّ ابن يعيش قال عن حذف الصلة؛ أنها بلغت من الشدة مبلغًا تقاصرت عن العبارة، وكأن الأمر فوق الوصف، لا يستطيع عاقل أن يقدر خطورة الأمر، وفظاعته، فقد بلغ الأمر مبلغًا عظيمًا، فقد جاءت كل هذه المعاني التي توحي بأن الأمر عظيم نتيجة حذف الصلة، الذي يكشف عن هول الأمر وفظاعته، وهذا يُعَدُّ مزجًا طيِّبًا بين النحو والبلاغة.

وإذا كان علماء النحو أتوا في كتبهم بقواعد بلاغيّة مهمة، وكثيرًا ما ربطوا القواعد

(١)الكتاب لسيبويه (١/ ٢٢٢).
(٢)شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٩٠،٣٩١).

البلاغية بالنحوية في كتبهم، فإن السابقين الأولين من علماء البلاغة كالجرجاني وابن الأثير والقزويني وغيرهم، كانوا أشدَّ وصلًا فتجد الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتبه، قد نظر للبلاغة بطريقة منهجية، وفي تقديري لم يخل موضوع من موضوعات الكتاب تقريبًا من النحو، بل جعل الرجل النحو جزءًا أصيلًا من الكتاب، فتراه يذكر القاعدة النحوية ثم يذكر المعنى البلاغي لهذه القاعدة، بل نراه يذكر السياق البلاغي الذي توضع فيه البلاغة، وأنها لو استخدمت في غير هذا السياق صارت خطأ، وقد نظر إلى الموضوع نظرة جديدة تتسم بالحكمة والعمق، فهو نحويٌّ بلاغيٌّ، فهو خير من وصل النحو بالبلاغة، وظهر ذلك في كتابه دلائل الإعجاز عندما ربط القاعدة بالمعنى، فهو فارس الاتجاه النحوي في بناء الأسلوب الأدبي، وتقدير نواحي الجمال فيه على أساس النحو كما هو واضح في دلائل الإعجاز [١].

والحقُّ إن أكثر كتاب دلائل الإعجاز قواعد نحويّة استطاع الإمامُ عبد القاهر بفكره الثاقب أن يلبسه ثوبًا من البلاغة، فبحث عن العلل الكامنة من خلف هذه القواعد، ففي سياق حديثه حول تقديم الفاعل على الفعل يذكر أنَّ تقديم الفاعل على الفعل لم يكن اعتباطيًّا بل كان لعلة بلاغية، حيث قال: "فإذا قلتَ: "أَأَنْتَ فعلتَ ذاك؟ "، كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل" [٢].

فالإمام عبد القاهر أخذ من تقديم الفاعل قاعدة بلاغية ظهر من خلالها اتصال النحو بالبلاغة في كل شيء، والغرض منها التقرير بكونه فاعلًا.

وعند الحديث عن ضمير الشأن، تكون القاعدة النحوية في قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**﴾[٣] اسم (إنّ) ضمير الشأن (الهاء)، لكن الإمام عبدالقادر يأخذ هذه القاعدة؛ لينفذ منها إلى معنى بلاغيّ، فيقول: "فقولُه تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**﴾ يُفيد من القوةً في نفيِ الفَلاحِ عنِ الكافرين، ما لو قيل: "إنَّ الكافرين لا يفلحون"، لم يستفد ذلك" [٤].

(١) الأسلوب الأدبي بين الاتجاهين النحو البلاغي للدكتور/ صلاح عيد (ص: ٤١) -مكتبة الآداب-١٩٩٣م.
(٢) دلائل الإعجاز (١/ ١١٣).
(٣) من الآية (١١٧)، من سورة: المؤمنون.
(٤)دلائل الإعجاز (١/ ١٣٣).

فمن الحق أن يقال: إن الإمام عبد القاهر الجرجاني نظر إلى كل القواعد النحوية حتى اليسيرة منها، والتي يعلمها كل أهل اللغة جميعًا نظرة فاحص مدقق بصنوف الكلام، فـ(الذي) اسم موصول، وهو أمر معلومٌ للجميع إلّا أن الشيخ عبد القاهر نظر إلى الصلة الوثيقة بين الذي وبين معناها، فتراه يقول: "اعْلَمْ أنَّ لك في (الذي) عِلماً كثيراً، وأسرار جمَّةً، وخفايا إذا بحثْتَ عنها وتصوَّرْتَها أطَّلَعْتَ على فوائدَ تُؤنِسُ النفسَ، وتُثلِجُ الصدرَ، بما يُفْضي بكَ إليه منَ اليقين، ويُؤدِّيه إليكَ من حُسْن التَّبيين" (١).

ويذكر –أيضًا– سر التعبير بـ(الذي) أنه يخاطب به من كان الأمر عنده معلومًا ويخاطب به من يجهل الأمر، فقال: "وليس ذاك إلاَّ أنك في قولك: (هذا قَدِم رسولاً من الحضرة) مبتدئ خبَراً بأَمرٍ لم يَبْلُغِ السامعَ ولم يبلَّغْهُ ولم يَعلَمْه أصلاً وفي قولكَ: (هذا الذي قدِم رسولا)، مُعْلِمٌ في أمرٍ قد بلَغَه أن هذا صاحبه" (٢).

فالشيخ عبد القاهر نظر في قواعد النحو ثم شرع في بيان بلاغة القواعد، وهذا ما يزيد الدارسين خصوبة وترغيبًا في حب النحو والبلاغة، وهذا هو المرجوّ.

ثم يأتي بعد ذلك ضياء الدين ابنُ الأثير، فتراه في كتابه المثل السائر يكشف عن الصلة الوثيقة بين النحو والبلاغة، فيذكر القاعدة والمعنى البلاغي، حيث يعلم القارئ من خلال قراءته للكتاب السياقَ الذي ينبغي أن تقال فيه القاعدة، ومن ذلك ما جاء في كتابه عن تقديم الخبر على المبتدأ إذ يقول: "ومن تقديم خبر المبتدأ قوله تعالى: ﴿**قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾(٣)، فإنه إنما قدم خبر المبتدأ عليه في قوله: ﴿**أَرَاغِبٌ أَنْتَ**﴾، ولم يقل: أأنت راغب؛ لأنه كان أهم عندهم، وهو به شديد العناية، وفي ذلك ضرب من التعجب والإنكار؛ لرغبة إبراهيم عن آلهته" (٤).

(١) السابق (١/ ١٩٩).
(٢)دلائل الإعجاز (١/ ٢٠١).
(٣) من الآية (٤٦)، من سورة: مريم.
(٤)المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق/ الحوفي (٢/ ١٧٦).

فابن الأثير ذكر مثالًا من تقديم الخبر على المبتدأ، ثم شرع بعد ذلك في بيان وتفصيل العلة التي جاء من أجلها هذا التقديم، ثم كشف عن المعنى مع التقديم، وبين أن في التقديم مزيّة وفضل على التأخير.

وقد ذكر– أيضًا– فضل تقديم الظرف على تأخيره، وأن في تقديمه بلاغة لا توجد إذا أخّر وهذا في تقديم الظرف المثبت، أمّا تقديم الخبر المنفي أو تأخيره، فيذكر ابن الأثير بلاغة هذا أو ذاك، ففي قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿**لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ**﴾(٢)، يذكر لنا ابن الأثير قوله: "فإنه إنما أخر الظرف في الأول؛ لأن القصد في إيلاء حرف النفي الريب نفي الريب عنه، وإثبات أنه حق وصدق، لا باطل وكذب، كما كان المشركون يدعونه، ولو قدم الظرف لقصد أن كتابا آخر فيه الريب لا فيه، كما قصد في قوله: ﴿**لَا فِيهَا غَوْلٌ**﴾، فتأخير الظرف يقتضي النفي أصلًا من غير تفصيل، وتقديمه يقتضي تفضيل المنفي عنه، وهو خمر الجنة، على غيرها من خمور الدنيا" (٣).

يتبيّن مما سبق أن ثمة علاقة وثيقة بين علمَي النحو والبلاغة في نظر علماء البلاغة، إذ لم يتناولوا البلاغة بمعزل عن النحو، كما لم يفصل علماء النحو دراستهم عن المعاني والوظائف البلاغية، ومن هنا تبرز ضرورة إعادة وصل ما انقطع بين هذين العِلْمَين، وتقوية الصلة بينهما، إذ لا يصحّ دراسة أحدهما بمعزل عن الآخر؛ لما بينهما من ترابط منهجي ودلالي لا ينفصم، وقديمًا قيل: تبدأ البلاغة حيث ينتهي النحو، وهي عبارة تعبّر بجلاء عن رؤية علماء البلاغة لهذا التداخل البنيوي بين القاعدة النحوية والمقصد البلاغي.

(١)الآية (٢)، من سورة: البقرة.
(٢) الآية (٤٧)، من سورة: الصافات.
(٣)المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق/ الحوفي (٢/ ١٧٦).

المبحث الثالث

آراؤه النحوية والصرفية

المسألة الأولى: عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر.

قال شمس الدين الزَّوزنيُّ: "... **فَالضَّعْفُ** أي: فضعف التَّأليف الذي يجب عراء الكلام الفصيح عنه **نَحْوُ**: (**ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْدًا**)، فإن تأخير المفعول عن الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول غير جائز إلا عند الأخفش[١] وابن جني[٢]؛ للزوم الإضمار قبل الذكر لتأخير المفعول فيه لفظًا ورتبةً, فهذا التَّأليف ضعيفٌ, بل يجب أن يُقدَّم المفعول؛ لئلا يضعف" [٣].

ويتضح من النص السابق موافقة الشيخ شمس الدين الزوزنيّ رأيَّ جمهور النحويين القائل بعدم جواز تأخير المفعول عن الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول شعرًا ونثرًا، واحتجَّ لذلك كما هو مُوَضّحٌ من كلامه السابق، حيث إن عود الضمير من الفاعل المتقدم علي المفعول المتأخر وقع فيه خلاف بين النحويين على ثلاثة آراء:

الرأيُ الأول: امتناعُ عودة الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول شعرًا ونثرًا، ونُسب هذا الرأي للجمهور[٤]، واختاره المبرد [٥]، وابن السراج [٦]، والفارسي [٧]، وغيرهم[٨].

١() نُسِبَ إليه في: المغني لابن فلاح (٢/ ١٨٣)، وارتشاف الضرب(٢/ ٩٤٣)، والتصريح(١/٤١٦).

٢() ينظر: الخصائص لابن جني (١/٢٩٥، ٢٩٩)

(٣)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٩٢،٩١).

٤() ينظر: الإيضاح لابن الحاجب(١/١٢٦)، وشرح المفصل لابن يعيش(١/ ٢٠٣)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص: ١٦٥)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٣١٦)، وشرح الألفية لابن عقيل (٢/ ١٠٥)، والمقاصد الشافية (٢/ ٦١٢)، والتصريح (١/ ٤١٥،٤١٦).

٥() ينظر: المقتضب (٢/ ٦٧)، و (٤/ ١٠٢). ونسب إليه الرضي الإجازة في شرح الكافية (٣/١٤٥).

٦() ينظر: الأصول في النحو (١/ ٨٧).

٧()ينظر: الإيضاح العضدي (ص :١٠١،١٠٢).

٨() كالجرجاني في المقتصد (١/٣٣٢،٣٣٣)، وأبي البركات الأنباري في الإنصاف (١/ ٥٩)، وابن الأثير في البديع (١/ ٩٨)، والخوارزمي في التخمير (١/ ٢٣٤)، وابن الحاجب في شرح الوافية (ص: ١٥٧)، والإيضاح(١/١٢٦)، والأمالي (٢/ ٥٧١)، وأبي الفداء في الكناش (١/ ١٣٥)، وغيرهم.

وهو ما اختاره الزَوزَنيُّ وأيّده حيث جعل عودة الضمير من الفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر في اللفظ والرتبة من ضعف التأليف المخِلّ للفصاحة[١].

واستدلوا لصحة مذهبهم بأن أصل القاعدة أن يلي الفاعلُ فِعْلَه ثم تأتي بالمفعول، فقولهم: (ضَرَب غُلَامُه زيدًا) تقدم الفاعل مشتملًا على ضمير المفعول لفظًا وأصلًا، فحينئذ يكون الضمير قبل الذكر، وهذا ممتنع؛ لأن المتفق عليه أن يعود الضمير على متقدم ولو لفظًا[٢]، وأنَّ كُلًّا من الفاعل والمفعول في نحو: (ضَرَب غُلَامُه زيدًا) قد وقع في رتبته، فلم يمكن أن يجعل الضمير في تقدير التأخير؛ لأنّ الشيء إذا وقع في مرتبته، لا يجوز أن يُنْوَى بها غَيرُهَا [٣].

الرأي الثاني: جواز عودة الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر شعرًا ونثرًا، ونُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش[٤]، وأبي عبدالله الطُوَال[٥]. **وهو رأي** ابن جني[٦]، وابن فلاح[٧]، والرضيّ[٨]، وابن جماعة[٩]. **وصَحَّحَه** ابنُ مالك [١٠]، **وضَعَّفه** ابن الحاجب[١١].

واستدلوا لصحة مذهبهم من السماع والقياس:

١()ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص:٩١،٩٢).

٢()ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٢٣٨)، والإيضاح لابن الحاجب (١٢٦/١)، وشرح الكافية للرضي (١/ ١٨٨)، والمقاصد الشافية (٢/ ٦١٠).

٣( )ينظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري(١/ ٥٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٠٣).

٤( ) نُسِبَ إليه في: المغني لابن فلاح (٢/ ١٨٣)، وارتشاف الضرب(٢/ ٩٤٣)، والتذييل (٢/ ٢٦٦).

٥( ) نُسِبَ إليه في: التذييل (٢/ ٢٦٥)، وتخليص الشواهد (ص: ٤٨٨)، ومغني اللبيب (ص: ٦٣٩).

٦( )ينظر: الخصائص (١/ ٢٩٥).

٧( )ينظر: المغني لابن فلاح (٢/ ١٨٤).

٨( )ينظر: شرح الكافية للرضي (١/ ١٨٩).

٩( ) ينظر: شرح الكافية لبدر الدين ابن جماعة (ص:٨٨).

١٠( ) حيث قال في شرح التسهيل (١٦١/١): "... والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه لوروده عن العرب". وينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٨٥ ، ٥٨٦).

١١( ) ينظر: الإيضاح شرح المفصل (١٢٧/١).

فأمَّا من السماع، فقول الشاعر من [البسيط]:

جَـزَى بَنُـوه أَبا الغَـيْلانِ عَـنْ كـبَرٍ وحُسْـنِ فِعْـلٍ كمـا يُجْـزَى سِـنِمَّارُ(١)

ومنه قول حسَّان بن ثابت من [الطويل]:

وَلَـوْ أن مَجْـدًا أخلـدَ الـدهرَ واحـدًا مـن النّـاسِ أبقَـى مجـدُهُ الـدَّهرَ مُطْعِمَـا

وأما من القياس فجوازهم نحو: (ضَرَب غُلامُه زيدًا) أسهل من جواز (ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْن)، ونحو: (ضَرَبْتُه زَيْدًا) علي إبدال (زيد) من (الهاء)، وكلاهما فيه ما في (ضَرَب غُلامُه زيدًا) من تقديم ضمير علي مُفسِّر مؤخر الرتبة، وأنّ المقصود من الظاهر تفسيره للضمير، فإذا عُلِم عود الضمير على الظاهر جاز وإن كان متأخرًا؛ لحصول العِلم على من يعود عليه، وذلك يطَّرِدُ تقدم المفعول على الفاعل حيث جُعل الموضع له التقديم حتى وإن أُخِّر(٣).

ورُدَّ بأنَّ ما جاء من كلام العرب شعرًا إذا كان قليلًا لا يقاس عليه، ويُعدُّ من الشذوذ، وأن القول بجواز (ضَرَب غُلامُه زيدًا) قياسًا على (ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْن) ليس صوابًا؛ لأنَّ الإعمال والبدل في المثالين جاءا على خلاف الأصل، إذ الأصل والكثير الشائع تقدُّم مُفَسّر

١() البيت لسليط بن سعد في: الإيضاح لابن الحاجب(١/١٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩٥٥).
وذكر بلا نسبة في: سفر السعادة للسخاوي(١/ ٣٠٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٦١).
اللغة: (أبا الغيلان) كنية رجل آذوه بنوه وأهله، و (سنمار) رجل رومي بنى قصر الخورنق للنعمان، فلما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر؛ لئلا يبني مثله لغيره، فخر ميتا.
والشاهد: "جزى بنوه أبا الغيلان"؛ حيث عاد الضمير من الفاعل المتقدم على متأخر في اللفظ والرتبة.
٢() البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، شرحه وكتب هوامشه وقدم له أ/ عبدأ على مهنا (ص: ٢٣٤) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية (١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٦١)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٨٦)، و شرح الألفية لابن الناظم(ص: ١٦٦).
اللغة: (أخلد) كُتِبَ له الخلود والبقاء، و (مطعم) هو مطعم بن عدي والد الصحابي الجليل (جبير).
والشاهد فيه قوله: "أبقى مجده الدهر مطعما" حيث أُخِّر المفعول (مطعما) عن الفاعل (مجده)، مع أن الفاعل يشمل ضميرا يعود على المفعول المتأخر لفظا ورتبة.
٣( )ينظر: الخصائص (١/ ٢٩٨)، والمغني لابن فلاح (١/ ١٨٣ ، ١٨٤)، و شرح الكافية له(١/ ٣٠٥)، وشرح التسهيل لابن مالك(١/ ١٦١، ١٦٢)، والتذييل (٢/ ٢٦٥).

ضمير الغائب، فمتى جَاءَ ما يخالفه فلا ينبغي أن يُقاس عليه[١].

ووصف الشيخ الزوزني هذا الرأي بالضَعف وعلل لذلك كما هو موضح من قوله في صدر المسألة[٢].

الرأي الثالث: جواز عودةَ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر في الشعر للضرورة، وامتناعه نثرًا، **ونُسب** هذا الرأي إلى أحمد بن جعفر(ت/٢٨٩)[٣].

واختاره ابن الناظم[٤]، وأبو حيان[٥]، وغيرهما[٦]، **وقيل:** إنه رأي الجمهور[٧].

والشيخُ الزَّوزَنِيُّ لم يصرح بهذا الرأي، ولم يُشر إليه في كلامه السابق.

الرأي الراجح: يرى البحث أن الراجح ما ذهب إليه المبرد وابن السراج، ومن وافقهما من الجمهور **والزَّوزَنِي**ّ؛ لصحة أدلتهم، وعدم الطعن فيها، وعدم سلامة أدلة الرأيين الآخرين، وذلك أن جُلَّ النحويين لا يجيزون عودة الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر؛ لمخالفته باب المضمر[٨]، وأن الإجماعَ عندهم أن يعود الضميرُ على متقدم لفظًا ورتبةً، أو متقدم لفظًا متأخر رتبة، كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ**﴾[٩] . والله –تعالى– أعلم.

المسألة الثانية: بين (أل) التعريف واللام.

١( )ينظر: التذييل (٢/ ٢٦٦)، والمقاصد الشافية (٢/ ٦١٣،٦١٤).

(٢)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٩١،٩٢).

(٣)ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٩٤٤).

(٤)ينظر: شرح الألفية لابن الناظم (ص: ١٦٥).

(٥) ينظر: تذكرة النحاة (ص:٣٦٤،٣٦٥)، والتذييل (٢/٢٦١).

(٦)كابن هشام في أوضح المسالك (٢/١١٠)، والشاطبي في المقاصد الشافية (٢/ ٦١١)، والشيخ خالد في التصريح (١/ ٤١٦).

(٧)ينظر: مغني اللبيب (ص:٦٣٩،٦٤٠)، وهمع الهوامع (١/ ٢٦٩).

(٨) ينظر: تذكرة النحاة (ص: ٣٦٤).

(٩) من الآية (١٢٤) من سورة: البقرة.

قال الشيخ شمس الدين الزَّوزنيُّ: "...وَبِاللَّامِ؛ لِلْإِشَارةِ عطف على بالإشارة, أي: وتعريف المسند إليه باللَّام؛ لفوائدَ لم تكن كل واحدةٍ منها لكل معرَّفٍ باللَّام, بل بعضٌ لبعضٍ..."(١).

ويتضح من النص السابق أنَّ الشيخ شمس الدين الزوزنيّ يوافق رأيَّ سيبويه وجمهور النحويين القائل بأَنَّ اللام للتعريف وحدها دون الألف، أو أن الألف للوصل، حيث دار الخلاف بين النحويين على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن (اللام) حرف تعريف، والألف من (أل) زائدة، وهمزتها همزة وصل، وإليه ذهب سيبويه في أحد قوليه(٢)، والمبرد (٣). **واختاره** الزجاجي (٤)، وهو رأي الجمهور(٥).

ويُستدَلُ لرأيهم بأن الهمزة تحذف باستمرار، فتحذف في أول الكلام وفي آخره، وفي درجه، وأنّ حرف التعريف نقيضُ التنوين؛ لأنّ التنوينَ دليلُ التنكير، كما أنّ اللام دليلُ التعريف، فكما أنّ التنوين حرفٌ واحدٌ، فكذلك المعرّف حرفٌ واحدٌ(٦)، ودلالة عمل حرف الجر إلى ما بعد حرف التعريف، فهذا يدلّ على شدّة امتزاج حرف التعريف بما عرّفه(٧).

الرأي الثاني: أن اللام وحدها للتعريف، والهمزة أتت في الابتداء؛ ليتمكن بها من الابتداء بالساكن، وهو رأي متأخري النحاة(٨).

---

(١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٢٠٠،٢٠١).

٢() ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ١٤٧،٢٢٦).

٣() ينظر: المقتضب (١/ ٨٣).

٤() ينظر: اللامات (ص: ٤١،٤٢).

٥() ينظر: الموفقي لابن كيسان(ص: ١١٧)، واللامات (ص: ٤١)، وعمدة الكتاب للنحاس(ص: ١٧٥)، والإيضاح للفارسي(ص: ٥٤)، والخصائص(٢/ ٣٤٠)، وسر صناعة الإعراب(٢/ ١٨)، وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤٥١)، والبديع (٢/ ٣٢١)، والمقدمة الجزولية (ص: ٢٣٣)، واللباب(١/ ٤٩٠).

٦() ينظر: توجيه اللمع (ص:٣١٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٣٦).

٧() ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني(٢/ ١٨)، وتوجيه اللمع لابن الخباز(ص: ٣١٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٥٥).

٨() ينظر: اللامات (ص: ٤٢)، والمنصف لابن جني (ص: ٥٣)، والبديع (٢/ ٣٢١)، والمقدمة الجزولية في النحو =

وهذا الرأي يوافق الرأي السابق حيث إن زيادة الهمزة هنا ابتداء، وفي الرأي السابق وصلًا، فاتفقا الرأيان في أدلتهما.

الرأي الثالث: أن (أل) بأكملها أداة التعريف وهي بمنزلة: (مَن)، و(أَن)، و(بَل)، فهمزتها همزة قطع، واستعملت وصلًا، وهو رأي الخليل [١]، وسيبويه في قوله الثاني[٢].

وصَحَّحَه ابنُ مالك [٣]. **ونُسِب** لابن كيسان، والزجاج [٤].

وبالرجوع إلى كُتُب ابن كيسان لم أجد هذا، حيث قال بوصلها[٥].

ويُستدل لهذا بأن الهمزة مفتوحة قبل اللام، ولو كانت وصلًا لضُمّت أو كُسِرت، وأن العرب يقفون عليها، فتقول: (أَلِي)، ثم تتذكر فتقول: (الرجل)، ولا تقف على حرف[٦].

ورُدَّ بأن الفتح يأتي لكثرة الاستعمال، والشيء إذا كثر استعماله خفف، فألزمت الفتح طلبًا للتخفيف، وتخفيفها يكون بوصلها وليس بقطعها، وأن العرب وقفت عليها؛ لأنها صارت على حرفين عندما انضاف لها حرف آخر[٧].

والشيخ الزّوزَني لم يختر هذا الرأي، ولم يذكره في كلامه، بل اكتفى بكون (اللام) وحدها للتعريف، كما يتضح من نصه في صدر المسألة[٨].

=

(ص: ٢٣٣)، واللباب (٢/ ١٩١)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ١٣٧)، والكناش (٢/ ١٩٨)، والتذييل (٣/ ٢١٨)، وإرشاد السالك (٢/ ١٠٠٢)، والجنى الداني (ص: ١٣٨).

١() ينظر: الكتاب (٣/٣٢٤).

٢() ينظر: الكتاب (٤/٢٢٦،١٤٧).

٣()ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٥٤).

٤() ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٢٠٢)، والتذييل (٣/ ٢١٨).

٥() الموفقي في النحو لابن كيسان(ص: ١١٧).

٦() ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٩١)، والتذييل والتكميل (٣/٢٢٢).

٧() ينظر: التذييل (٣/ ٢٢٢).

(٨)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٢٠١،٢٠٠).

الراجح: يرى البحث أن رأي سيبويه ومن وافقه من الجمهور، والزَّوزني القائل بأن (اللام) للتعريف، وأن الألف فيها وصلًا ؛ لعدم الطعن فيه، ولإجماع العلماء عليه، ولقوة أدلتهم.

والله –تعالى– أعلم.

المسألة الثالثة: الخلاف في موصولية (أل) وفي اسميتها.

قال شمس الدين الزَّوزنيُّ: "...الاستغراق ضَرْبَانِ: حَقِيقِيٌّ أي: منسوب إلى الحقيقة, أعني نفس الأمر...والصاغة: جمع الصائغ, واللام في اسم الفاعل اسم موصول عند غير المازني من النحاة, وحرف تعريف عند المازني, فالمثال على مذهبه"(١).

ويتضح من النص السابق أن الشيخ الزوزنيّ ذكر رأي المازني فيكون (أل)الموصولة حرف تعريف، عند دخولها على الصفة الصريحة كاسم الفاعل، وبيّن أن غيرَه من النحويين يجعولنها اسمًا، ولم يؤيد رأيًا في هذه المسألة، وقد نتج عن هذا خلاف بين النحويين في ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن (أل) الداخلة على الصفة الصريحة كاسم الفاعل، وغيره نحو: (هَذَا الضَّاربُ زَيدًا) موصولٌ اسميٌّ، وهو رأي جمع من النحويين كسيبويه(٢)، والمبرد (٣)، وابن السراج (٤)، والزجاجيّ (٥)، والفارسيّ (٦)، وأكثر النحويين(٧).

واستدلوا لصحة رأيهم بالآتي:

١. عود الضمير إليها، نحو: (جاءتني الضاربُها زيدٌ)، و (قد أفلحَ المتقي ربَّهُ)، والضمائر لا تعود إلا على الأسماء، وليس للضمير هنا مَرجِعٌ سوى (أل) (٨).

---

(١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٢٠٤-٢٠٦).
(٢)ينظر: الكتاب (١/١٨١،١٨٢).
(٣)ينظر: المقتضب (٣/ ٨٩).
(٤)ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٢٢٣).
(٥)ينظر: الجمل (ص:٣٦٧).
(٦)ينظر: الإيضاح العضدي (ص: ٥٤).
(٧)كالرماني في معاني الحروف (ص:٦٧)، والجرجاني في المقتصد (١ /٣٢١)، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة (١/ ١٧٨)، والشريف الكوفي في البيان في شرح اللمع (ص: ٣٢٦، ٥٨٩)، والجزولي في المقدمة الجزولية (ص: ٥٢)، والعكبري في اللباب (٢ / ١٢٧)، وابن معط في الفصول (ص: ٢٣١)، وابن الخباز في توجيه اللمع (ص: ٤٩٢)، والمرادي في توضيح المقاصد (١/ ٤٣٤)، وغيرهم.
(٨)ينظر: التذييل والتكميل(٣/ ٦٠)،وتوضيح المقاصد(١/ ٤٣٤)، وشرح الألفية للأشموني(١/ ١٣٩).

وردَّه ابن النحاس [١] بأن الاستدلال بعود الضمير لا دليل عليه، محتجًّا بقول أبي علي: أن الضمير يعود إلى ما دلَّ عليه الألف واللام من الذي[٢]، أي على موصوف محذوف.

ويُجاب عليه ببطلان ذلك؛ لأن الصفة لا تحذف إلا في مظان حذفها، وليس هذا منها، فإن لم يكن من مظان الحذف لم يجز حذفه إلا في ضرورة، وجوازُ (جاءتني الضاربُها زيدٌ) في فصيح الكلام دل على أن (أل) بمنزلة (التي)، فكما جاز (جاءتني التي ضَرَبَها زيدُ)....[٣]

٢. أنهم إذا أرادوا أن وصف المعرفة بالجملة الفعلية، كما وصفوا بها النكرة، فلم يمكنهم ذلك؛ لتنافيهما في التعريف والتنكير، فجاءوا بـ (الألف واللام) ونووهما بمعنى (الذي) ولم يمكن إدخالهما على لفظ الفعل؛ لأنهما من خصائص الأسماء، فحولوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل، فصار اسمًا في اللفظ، وهو فعل في الحكم والتقدير[٤].

٣ ـ إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل؛ لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحق منه بدونها[٥].

٤ ـ أن اسم الفاعل بعد (أل) في تقدير الجملة بدليل عَطْفهم الجملة عليه، وأنهم وصلوا (أل) بالمفرد الذي هو في تقدير جملة، وقد استقر وصلُ الأسماء الموصولة بما ليس بجملة لكن في تقديرها ومعناها، نحو قولك: (جاءني الذي في الدارِ)، و (الذي عندكَ)، فالظرف والمجرور ليسا بجملتين، لكن في تقدير جملتين وفي معناها، ولم يصلوا الحرف قط إلا بجملة صريحة، فيدل ذلك على أنها من قبيل الأسماء الموصولة[٦].

---

(١)ينظر: التعليقة على المقرب (ص:٩٩).
(٢)ينظر: الإيضاح العضدي (ص: ٥٤).
(٣)ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٦٠).
(٤)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٧٨).
(٥)ينظر: شرح الأشموني (١/ ١٦٩).
(٦)ينظر: شرح الجزولية للأبذي(١/ ٤٤٥).

الرأي الثاني: أن (أل) الداخلة على الوصف الصريح كاسم الفاعل حرف موصول، وهو أحدُ ما نُسِبَ للمازني [١].

ولم يُعرّج على ذلك شيخنا الزَّوزَني في حديثه عن خلاف الآراء في المسألة.

ويُستدلُ لصحة رأيهم بالآتي:

١- أن العامل يتخطاها، نحو: (مررتُ بالضاربِ)، فالمجرور هو (ضارب) ولا موضع لـ (أل)، ولو كانت اسمًا؛ لكان لها موضع من الإعراب، ولا يكون اسم في الكلام إلا وله موضع من الإعراب، ولو كانت كذلك لبقي المخفوض والمنصوب والمرفوع في قولك: (جاءني القائمُ)، و (رأيتَ القائمُ)، و (مررتُ بالقائمِ) معربات بلا معرب لها، وذلك لا يجوز[٢].

واعترض على ذلك بأنك إذا قلت: (مررتُ بالقائمِ)، فالإعراب إنما هو في الاسم الذي بعدها.

وأجيب عنه: أن (الألف واللام) جعلت مع الاسم كالشيء الواحد؛ لأن الصلة والموصول كالشيء الواحد، فإذا كانت الصلة اسمًا مفردًا كانت أشد اتصالًا بالموصول وافتقارًا إليه، فجعل الفاعل بجملته (الضارب) في قولك: (قام الضاربُ)، كما إذا قلت: (هذه بَعْلَبَكُّ) صار الاسم المجموع كذلك، فكذلك (الضارب) بمنزلة اسم واحد[٣].

٢- أنها لو كانت اسمًا؛ لكانت من قبيل الأسماء الظاهرة، ولا يكون اسم ظاهر على حرفين أحدهما ألف وصل، فيكون الاسم في الحقيقة حرفًا واحدًا[٤].

٣- أنها لو كانت اسمًا؛ لجاز أن يفصل بينها وبين صلتها بمعمول الصلة، فتقول: (جاءني أل

(١) نَسَبه إليه الأبذي في شرح الجزولية (١/ ٤٤١)، وأبو حيان في التذييل (٣ /٦١)، ، والمرادي في توضيح المقاصد (١/ ٤٣٤)، ، وابن هشام في أوضح المسالك (١/ ١٣٨)، وناظر الجيش في: تمهيد القواعد (٢/ ٦٨٧)، الأزهري في التصريح (١/١٦٠)، والسيوطي في همع الهوامع (١ /٢٩١).

(٢)ينظر: التوطئة لأبي علي الشلوبين (ص:١٦٨،١٦٩).

(٣)ينظر: شرح الجزولية للأبذي (١ / ٤٤٢)، والتذييل (٣ / ٦٢).

(٤)ينظر: التذييل والتكميل (٣ / ٦٢).

زيدًا ضاربُ)، كما يجوز ذلك في (الذي) إذا قلت: (جاءني الذي زيدًا ضربَ)[١].

وأجيب عن ذلك: أن عدم الفصل بالمعمول؛ فلشدة اتصال (أل) بصلتها، وجعلها كشيء واحد إذا كانت الصلة مفردة، بخلاف صلة (الذي) فإنه جملة، بل ذلك يلزم المازني في مذهبه؛ لأنهما عنده حرف، والموصول إذا كان حرفًا غيرَ عامل يجوز أن يُفصل بينه وبين صلته، نحو ما تقول: (يعجبُك ما اليومَ تصنعُ)، تريد: (صنعُك اليومَ)[٢].

وردَّ الشيخ خالد الأزهريُّ والصبانُ رَأْيَ المازني؛ لأن (أل) لو كانت حرفًا موصولًا؛ لأولت مع ما بعدها بمصدر، وأن الضمير يعود عليها نحو: (قد أَفْلَحَ المتَّقِي رَبَّهُ)، وهو لا يعود إلا على الأسماء.[٣]

الرأي الثالث: أن (أل) الداخلة على الوصف الصريح كاسم الفاعل حرف تعريف، ونُسب للمازني[٤]-أيضًا-، والأخفش[٥]، **وصَوَّبه** ابن يعيش[٦]، وابن النحاس[٧].

واختاره الشلوبين[٨]، وابن الحاجب[٩]. **وضَعَّفه** ابنُ مالك (ت/٦٧١هـ)[١٠].

وقد ذكر الزَّوزَني رأي المازني القائل بحرفية (أل) المفاد بها التعريف، عند دخولها على اسم الفاعل، ولم يُرَجِّحْه في كلامه[١١].

---

(١)ينظر: شرح الجزولية للأبذي (١ / ٤٤٢)، والتذييل (٣ / ٦٢).
(٢)ينظر: التذييل والتكميل (٣ / ٦٢).
(٣)ينظر: التصريح (١/١٦٠)، وحاشية الصبان (١/ ٢٥١).
(٤) نُسب إليه في: اللامات للزجاجي (ص: ٥٨)، والمسائل البغداديات (ص: ٥٥٣)، وشرح التسهيل (١/٢٠٠)، و شرح الكافية لابن القواس (ص: ٣٥٠)، وتمهيد القواعد (٢ /٦٨٥).
(٥) نُسب إليه في شرح الجزولية للأبذي (١ /٤٤٠)، والتذييل (٦٤/٣).
(٦)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٧٩).
(٧)ينظر: التعليقة على المقرب لابن النحاس (ص: ٩٩).
(٨)ينظر: التوطئة لأبي علي الشلوبين (ص: ١٦٩).
(٩)ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٦١).
(١٠)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠٠).
(١١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٢٠٤-٢٠٦).

واستدلوا لصحة رأيهم بكون (أل) حرف تعريف لما بعدها، بدليل تأويلها بـ (الذي)، وذلك عند دخولها على الأسماء المشتقة من الأفعال فتعرِّفها، كما تعرف أسماء الأجناس، نحو: (الرجل، والفرس)، فتقول: (الضاربُ، والقائمُ)، ودخلت عليه؛ لتعرفه، حيث يُعرب ما بعدها بالعامل الداخل عليها كـ (الضاربُ زيد)، وقد حسنت ولايتها للعامل؛ لكونها بمعنى (الذي)[١].

ويجاب عن ذلك: بالفرق؛ لأنها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرًا؛ لأن المشتق في تقدير الفعل، فيعود عليها ضمير، و (أل) المعرفة لا يعود عليها ضمير، وإنما نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف[٢].

الراجح: رأي جمهور النحاة القائل: أن (أل) الداخلة على الصفة الصريحة كاسم الفاعل، وغيره نحو: (هَذَا الضَّاربُ زَيدًا) موصولٌ اسميٌّ؛ وذلك لكثرة النحاة القائلين به، ولقوة أدلتهم، ولعدم سلامة الرأيين الآخرين من الطعن، وأن (أل)لو كانت موصولًا حرفيًا لأولت مع ما بعدها بمصدر، كما هو الشأن في الموصولات الحرفية، ولرجوع الضمير إليها في السعة، والضمائر لا تعود إلا على الأسماء.

والله –تعالى– أعلم.

(١)ينظر: التوطئة للشلوبين (ص:١٦٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٧٩)، و اللباب (٢/ ١٢٧).
(٢)ينظر: التصريح (١/ ١٦١).

المسألة الرابعة: العطف بـ (بل) بين النفي والإثبات.

قال الشيخ شمس الدين الزَّوزنيُّ: "...(نَحْوُ: جَاءنِي زَيْدٌ بلْ عَمْرٌو) فإنَّ (بل) صرَفَ المجيء عن زيد إلى عمرو, وأفاد أن الحكم الأول وقع غلطًا،... أوْ (مَا جَاءنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو), فإن (بل) صَرَفَ نفي المجيء عن زيد إلى عمرو, وأفاد أنَّ النفي الأول وقع غلطًا, وأنَّ الصَّواب نفي المجيء عن عمرو, وهذا مذهب المبرِّد, والمشهور أن (بَل) بعد النفي تفيد الإثبات، فلا صرف حينئذ"(١).

وقد صَرَّحَ شمس الدين الزوزنيُّ بأن المشهور في (بَل) إذا سبقت بنفي، فتفيد الإثبات، ولا تفيد صرف نفي المجيء، كما في قولك: (مَا جَاءنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، ووَضَّح أن رأي المبرد هو الصواب، فالمتأمل في هذا يجد أن (بل) إذا وقع بعدها جملة كانت للإضراب عن الكلام الذي قبلها وإثبات الكلام الذي بعدها، وإن جاء بعدها مفردٌ، فكانت عاطفة وتستعمل بعد الإيجاب والنفي والنهي، وإن كانت بعد الإيجاب، فإنما يُؤتى بها لتدارك نسيان أو غلط، وإن كانت بعد النفي والنهي، فيأتي خلاف النحويين على رأيين:

الرأي الأول: أن (بَل) إذا سُبقت بنفي أو نهي، فتفيد تقرير ما قبلها على حالته، وإثبات ضده لما بعدها، هذا إذا كان ما بعدها مفردًا كـ(مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، وهو رأي الجمهور كالمبرد(٢)، وابن السراج (٣)، وابن الوراق (٤)، وابن جني (٥)، ومن وافقهم(٦).

واستدلوا لرأيهم بأن (بل) إذا سبقت بنهي أو نفي كانت لتقرير ما قبلها، وإثبات

(١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٢٢٧،٢٢٨).
(٢)ينظر: المقتضب (١/ ١٢).
(٣)ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٥٧).
(٤)ينظر: علل النحو (ص: ٢٦١).
(٥)ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص: ٩٣).
(٦) كالهروي في الأزهية(ص:٢١٩)، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة(٢٦٢/١)، وابن الأثير في البديع(٣٦٤/١)، والجزولي في الجزولية(ص: ٧١)، والعكبري في المتبع(٤٣٢/٢)، وابن يعيش في شرح المفصل(٢٧/٥)، وابن عصفور في المقرب(ص:٢٣٢)، وابن مالك في شرح التسهيل(٣٦٨/٣)، وأبي الفداء في الكناش(٢/ ١٠٦)، وابن هشام في شرح الشذور(ص:٥٨١)، وغيرهم.

الضد لما بعدها؛ لأنك عندما تقول: (لَا تَضْرِبْ خَالِدًا بَل بِشْرًا)، و(مَا قَامَ زَيْدٌ بَل عَمْرٌو)، فـ(خالد) قد قرر النهي عن ضربه، و(بشر) قد قرر الأمر بضربه، و(زيد) قد قرر نفي القيام عنه، و(عمرو) قد قرر إثبات القيام له، ولذلك لم يجز في ما بعد (بل) من نحو: (مَا زَيْدٌ قَائِما بَل قَاعِدٌ) إلا الرفع؛ لأن (ما) لا تعمل إلا في منفي[١].

الرأي الثاني: أن (بَل) تفيد النفي فقط، ولا تفيدُ إثباتًا؛ لكونها عاطفة، فيكون المعطوف منفيًّا كالمعطوف عليه، فتنقل معنى النفي والنهي إلى ما بعدها، فمعنى قولك (مَا قَامَ زَيْدٌ بَل عَمْرٌو): (بَل مَا قَامَ عَمْرٌو)، **ونُسب** للمبرد[٢]، وأبي الحسين بن عبد الوارث(ت /٤٢١هـ)[٣]، **وذكره** ابن الأثير [٤]، والتفتازاني [٥].

وبالرجوع للمقتضب (١/١٥٠) أجدُ أنَّ المبردَ قال: "ومنها: (بَلْ)، ومعناه: الإضرابُ عن الأول، والإثبات للثاني، نحو قولك: (ضَربتُ زَيدًا بَل عَمْرًا)، و (جَاءَني عَبدُ الله بَل أَخوه)، و(مَا جَاءَني رَجلٌ بل امْرأةٌ)...". أ.هـ.[٦] **فما نُسب إليه** فهو منه براء حيث صَرّح بأن (بَل) تفيد الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، ولكنه قد جعل النفي والإيجاب على السواء، فلم يفرق بينها.

وقد صوَّب الشيخ الزَّوزني رأي المبرد في نصه السابق، فعقَّب بأنه الصواب، وبَين أن المشهور هو رأي الجمهور[٧].

ويُستدلُ لهذا الرأي بأن (بَل) لا يتكلم بها إلا غالط، أو مستدرك، فإذا قلت: (رَأيتُ

---

(١)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٦٨).

(٢) نُسب إليه في شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٦٨)، وشرح الكافية للرضي(٤/ ٤١٨)، ومغني اللبيب (ص: ١٥٢)، والمساعد (٢/ ٤٦٣،٤٦٤)، والتصريح (٢/ ١٧٧).

(٣) نُسب إليه في: ارتشاف الضرب(٤/ ١٩٩٥)، والجنى الداني (ص:٢٣٦)، وتوضيح المقاصد (٢/ ١٠٢١)، ومغني اللبيب (ص: ١٥٢)، والمساعد (٢/ ٤٦٣،٤٦٤)، والتصريح (٢/ ١٧٧).

(٤)ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٣٦٣).

(٥)ينظر: المطول (ص:١٠٢).

(٦) وينظر: المقتضب (٤/ ٢٩٨).

(٧)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٢٢٧،٢٢٨).

زَيدًا بَل عَمْرًا)، إنما أردت أن تقول: (رَأَيتُ عَمْرًا)، فغلطت فتداركت بـ(بَل)، وكذلك في النفي، فقولك: (مَا رَأيتُ زَيدًا بل عمْرًا)، إنما أردت أن تقول: (مَا رَأيتُ عَمْرًا)، فغلطت فأضربت عن الجحد الأول، واعتمدت الجحد الثاني، فيكون الاستدراك في الفعل، وحرف النّفي معًا(١).

وقد أبطل جمع من العلماء ما نُسب للمبرد، وحجتهم: أن ذلك خلاف الواقع من كلام العرب شعرًا(٢)، وأن (بل) حرف عطف، وحرف العطف إنما ينوب من جهة المعنى مناب العامل، فإذا قلت: (مَا قَامَ زَيدٌ بَل عَمْرٌو)، فينبغي أن يكون المعنى: (بَل قَام عمرٌو)، فتنوب (بل) مناب (قَام)؛ لأنه هو العامل في المعطوف عليه، ولا يسوغ أن يكون المعنى (بَل مَا قَامَ عمرو)؛ لأن (ما) غير عاملة، فلا يجوز أن تنوب (بل) منابها من جهة المعنى، وأُورِد على هذا التعليل، نحو: (مَا يقوم زَيدٌ وعمرٌو)، فإن معناه: (مَا يَقومُ زَيدٌ، ومَا يَقُومُ عَمرٌو)، فقد ناب حرف العطف مناب حرف النفي من جهة المعنى(٣).

الراجح: رأي جمهور النحويين القائل بأن (بَل) إذا سُبقت بنفي أو نهي تفيد تقرير ما قبلها على حالته، وإثبات ضده لما بعدها، لأنه رأي جُلِّ العلماء والمبرد، وأمَّا ما زعموا بأنه منسوب للمبرد فهو منه براء، ولم أجد أحدًا رَجّحَه، ولعدم صحةِ ما استندوا إليه من أدلة قد أبطلها النحويون، فالزَّوزَنيُّ هنا جَانبه الصواب وتابع ما نُسب للمبرد؛ مُقتديًا بالتفتازاني.

والله –تعالى– أعلم.

(١) ينظر: البديع (٣٦٤/١)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٤٨٧)، والبرود الضافية (ص: ١٨٤٣).

(٢) كقول الشاعر من البسيط:

لَو اعْتصمَتْ بِنَا لَم تعْتَصِم بِعِدا ... بَلْ أَوْلِيَاءٌ كُفَاةٌ غَير أَوْكَالِ

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٦٨)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٣٤)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٤٨٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٤٢).

المسألة الخامسة: ضمير الشأن، والخلاف في تسميته.

قال شمس الدين الزَّوزنيُّ: "... وَقَوْلِهِمْ بالجر؛ للعطف على: كقَولِهم, أي: ويوضع المضمر موضع المظهر, كقولهم: هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ مَكانَ الشَّأْنِ (زيدٌ عالمٌ) أو القِصَّةِ (زيدٌ عالمٌ هُوَ)، والسَّكَّاكي خصَّص ضمير القصة بما فيه مؤنث, فقال: (هيَ هندٌ مليحةٌ) مكان: القصةُ هندٌ مليحةٌ، وقال في شرح الكافية[١]: يُخْتَارُ تأنيث الضمير؛ لرجوعه إلى المؤنث، أي: القصة، إذا كان في الجملة المفسِّرة مؤنث؛ لقصد المطابقة، لا لأن مفسِّره ذلك المؤنث، كقوله تعالى: ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ**﴾[٢] بشرط ألا يكون المؤنث فضلة، فلا يُختَارُ: (إنها بنيت غُرفَةً)، وألَّا يكون كالفضلة، فلا يختار: (إنهَا كانَ القرآنُ معجزةً)، وتأنيثه وإن لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثًا قياسٌ؛ لأن ذلك باعتبار القصة، لكنه لم يسمع، انتهى كلامه, ولعل المصنِّف جرى على القياس..."[٣].

ويتضح من النص السابق أنَّ الشيخ الزوزنيَّ يوافق رأيَّ سيبويه وجمهور البصريين القائل بتسمية الضمير الذي يأتي في الكلام؛ لغرض تفخيم شأن الخبر في نفس المخاطب بالتنبيه عليه مجملًا، ثم التبيين له مفصلًا بـ(ضمير الشأن) إذا كان مذكَّرًا، و (ضمير القصة) إذا كان مؤنثًا.

واختلاف النحويين في تسميته جاء على رأيين:

الرأي الأول: يُسَمَّى بـ(ضمير الشأن) إذا كان مذكَّرًا، و(ضمير القصة) إذا كان مؤنثًا، ويُسمَّى– أيضًا– ضمير الأمر أو الحديث، وهو رأي سيبويه [٤]، والبصريين[٥].

---

(١)ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٧٠).

(٢)من الآية (٤٦)، من سورة: الحج.

(٣)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٢٠٧).

٤() ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٧٠).

٥() ينظر: الأصول في النحو لابن السراج (١/ ٨٦)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٤٨)، والخصائص لابن جني (١/ ١٠٦)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (١/ ٦١)، وتوجيه اللمع (ص: ١٤١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٣٥ – ٣٣٦)، و شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٦٢)، وشرح الكافية للرضي(١/ ٢٠٤)، =

قال ابن السراج: "ولا تقل: (كانت زيدًا الحمى تأخذ) , ولا: (كان غلامَه زيدٌ يضرب) , لا تُجِزْ هذا إذا كان (زيد، والحمى) اسمين لـ (كان)، فإن أضمرت في (كان) الأمر، أو الحديث، أو القصة، وما أشبه ذلك، وهو الذي يقال له: (المجهول) كان ذلك المضمر اسم (كان) وكانت هذه الجملة خبرها, فعلى ذلك يجوز" (١).

وقال السيرافي (ت/٣٦٨ هـ): "اعلم أن كل جملة فهي حديث أمر وشأن، والعرب قد تقدم قبل الجمل ضمير الأمر والشأن، ثم تأتي بالجملة، فتكون الجملة هي خبر الأمر والشأن؛ لأن الجملة هي الأمر والشأن" (٢).

وشمس الدين الزوزني وافق رأي سيبويه والجمهور، كما هو واضح في صدر المسألة؛ مُقتديًا بقول الرضي الذي نقله عنه، وقد بَيّن أنه يُسمَّى بضمير الشأن للمذكر، والقصة للمؤنث(٣).

الرأي الثاني: يُسَمَّى بضمير المجهول؛ وهو رأي الفراء (٤)، والكوفيين(٥).

قال ثعلب: "من هو قائم جاريتك، ومن هو يقوم جاريتك جيد، ولا يقطع منه ولا ينسق عليه، ويُسَمَّى مجهولًا، وهو يشبه مَنْ هو قائمة جاريتك"(٦).

وسببُ تَسْميته بذلك؛ لأنه لا يدرى عندهم على ماذا يعود(٧).

=
والتعليقة على المقرب (ص: ١٧٧)، والتذييل والتكميل (٢/ ٢٧٤) وارتشاف الضرب (٢/ ٩٤٧).
١() الأصول في النحو لابن السراج (١/ ٨٦).
٢() شرح الكتاب (١/ ٣٤٨).
(٣)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٢٠٧).
٤() ينظر: معاني القرآن(١/ ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣)، (٢/ ٢٧٥).
٥() ينظر: مجالس ثعلب(٢/ ٣٨٦)، والأصول لابن السراج (١/ ١٨٢)، والحلبيات(ص: ٢٥٣)، والخصائص (٢/ ٣٩٧)، والتخمير (٢/ ١٦٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٧٧)، و(٣/ ١١٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٦٣)، والمغنى لابن فلاح (٣/ ٢٠)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس(١/ ٦٤٩)، والتذييل (٢/ ٢٧١)، وارتشاف الضرب(٢/ ٩٤٧)، والمساعد(١/ ١١٤).
٦() مجالس ثعلب (٢/ ٣٨٦).
٧() ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٢٠).

ويُسَمَّى (عمادًا)– أيضًا– عند الكوفيين قال الفراء: "وقوله: ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ**﴾ [(١)]، الهَاء (هاء عماد) يَجوز مكانها (إنّه) [(٢)].

وأطلق عليه ثعلب هذا المصطلح –أيضًا–، فقال: "قال الكسائي وسيبويه[(٣)]: (هو) من ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[(٤)] **عماد**. قال الفراء[(٥)]: هذا خطأ، من قبل أن **العماد** لا يدخل إلا على الموضع الذي يلي الأفعال، ويكون وقاية للفعل، مثل: (إنه قام زيد)، ثم يستعمل بعد فيتقدم ويتأخر، والأصل في هذا: (إنما قام زيد)، فالعماد ك(ما)، وكل موضع فعلى هذا جاء يقي الفعل ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ شيء يقيه" [(٦)].

هذا ولم أر من اعتل لتسمية الفراء وغيره ضمير الشأن عمادًا، ويخيل إليَّ أنه إنما سُمِّي عمادًا؛ لأنه يعتمد عليه في إدخال بعض الأدوات على الجملة الفعلية، وقد كان حقها أن تدخل على الجمل الاسمية، كما هو واضح من كلام ثعلب المتقدم.

الراجح: يرى البحث أن رأي سيبويه ومن وافقه من البصريين، والزَّوزني بتسميته (ضمير الشأن) إذا كان مذكَّرًا، و(ضمير القصة) إذا كان مؤنثًا، ويُسمَّى– أيضًا– ضمير الأمر أو الحديث؛ لأنهم سموه بمعناه، فقد قدروا من معنى الجملة اسمًا، جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدر، الذي هو الجملة في المعنى، حتى يصح الإخبار بتلك الجملة عن ذلك الضمير، أمَّا الكوفيون فقد سموه باسم وصفه، فما يعود عليه مجهول، وتسميته بما يربطه بالجملة التي يخبر بها عنه أولى؛ تنظيرًا لما رجحه الدماميني (ت/٨٢٧ هـ) عندما قال: "وتسمية البصريين أولى؛ لأنهم سموه بمعناه، والكوفيون سموه باعتبار وصفه"[(٧)]. والله –تعالى– أعلم.

---

(١)من الآية (٤٦)، من سورة: الحج.

(٢)معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٢٨).وينظر: (٢/٢٨٧)، و(٣/١٨٥،٣٣٦).

(٣)لم أقف على قولهما في كُتبهما، وفي شرح المفصل لابن يعيش نسبه إلى جماعة من البصريين والكسائي من الكوفيين. ينظر: (٣/١١٤).

(٤) الآية (١)، من سورة: الإخلاص.

(٥) ينظر: معاني القرآن (٣/٢٩٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١١٤).

(٦) مجالس ثعلب(٢/٣٥٤).

(٧)تعليق الفرائد للدماميني (٢/ ١٢٠).

المسألة السادسة: تضمن (إنما) معنى (ما وإلَّا) في توجيه قراءة: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾.

قال شمس الدين الزَّوزنيُّ: "... وإنما كان (إنَّمَا) مفيدًا للقصر؛ لِتَضَمُّنِهِ أي: لتضمن إنَّما مَعْنَى (مَا وَإِلَّا)، فتفيد القصر كما هما يفيدانه, وإنما تضمن (إنَّما) معنى (مَا وإِلَّا)؛ لِقَوْلِ المفَسِّرِينَ: ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ**﴾(١) بِالنَّصْبِ، أي: بنصب (الميتة) مَعْنَاهُ: (مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْمَيْتَةَ)(٢)، فبان أنهم علموا أنَّ (إنَّما) في اللغة بمعنى: (ما وإلَّا), (وَهُوَ) أي: معناه المطَابِقُ لِقِرَاءَةِ، أي: لمعنى قراءة الرَّفْعِ(٣)، بيانه: قال الشيخ أبو علي في الشيرازيات: قال الزجاج: النصب في ﴿**الْمَيْتَةَ**﴾ هو القراءة، ويجوز: ﴿**إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ**﴾، وقال أبو إسحاق: والذي أختاره أنَّ (ما) هي التي تمنع (إنَّ) عن العمل، ويكون المعنى: (مَا حُرِّمَ عليكم إِلَّا الميتةَ)(٤)، وقول أبي إسحاق الزجاج: والذي أختاره يدل على أنَّ لرفعه وجهًا آخر لا يختاره, ولعلَّه ما اختاره السَّكَّاكي(٥) والمصنف(٦) وأعرضَا عن وجه أبي إسحاق؛ لأمرٍ لا نعرفه؛ حيث

(١) سورة: البقرة, من الآية (١٧٣), و سورة: النحل, من الآية (١١٥).

(٢) قال به: الطبري في جامع البيان في تأويل القرآن (٣١٧/٣), والزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٢٤٣/١), والنسفي في مدارك التنزيل وحقائق التأويل(١٥١/١), والطيبي في فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٣/ ١٩٧: ١٩٨).

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط (١١٠/٢: ١١١) : "قرأ الجمهور: حَرَّمَ مسندًا إلى ضمير اسم الله، وما بعده نصب، فتكون ما مُهيئة في إنما, هيأت إن لولايتها الجملة الفعلية, وقرأ ابن أبي عبلة: برفع الميتة وما بعدها، فتكون ما موصولة اسم إن، والعائد عليها محذوف، أي: إن الذي حرمه الله الميتة، وما بعدها خبر إن, وقرأ أبو جعفر: حُرِّمَ، مشددًا مبنيًا للمفعول، فاحتملت "ما" وجهين: أحدهما: أن تكون موصولة اسم إن، والعائد الضمير المستكن في حرم والميتة خبر إن, والوجه الثاني: أن تكون ما مهيئة والميتة مرفوع بحَرَّمَ, وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي: إنما حَرُمَ، بفتح الحاء وضم الراء مخففة جعله لازمًا، والميتة وما بعدها مرفوع".

وتفصيل الكلام –أيضًا– في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٤٢/١: ٢٤٣), و تفسير القرطبي (٢١٦/٢).

(٤) قاله الزجاج (ت:٣١١هـ) وأبو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ) بتصرف.

ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢٤٢/١: ٢٤٣), و المسائل الشيرازيات (٣٩٧/١: ٣٩٩).

(٥) ينظر: مفتاح العلوم (ص: ٢٩١).

(٦) ينظر: دلائل الإعجاز (١/ ٣٢٨).

قالا: "(ما) في قراءة الرفع موصول, صلتة ﴿حُرِّمَ عَلَيْكُمُ﴾, واقع اسمًا لـ (إنَّ)، والمعنى: أن المحرم عليكم الميته والدم....."[١].

ويتضح من النص السابق أنَّ الشيخ شمس الدين الزوزنيّ يوافق رأيَّ جمهور النحويين والمفسرين القائل بأَنَّ (إنما) تتضمن معنى (ما وإلا)، فتفيد للنفي والإثبات، و(ما) كافَّة لا عمل لها حاجبة عمل (إنَّ) فيما بعدها، وقد جاء الخلاف على رأيين من حيث توجيه القراءتين:

الرأي الأول، والتوجيه الأول بنصب ﴿ **المَيْتَةَ**﴾: أن (إنَّما) تستعمل حرفًا واحدًا متضمنة معنى (ما وإلَّا)، وهي تفيد النفي والإثبات، وأن (ما) من (إنّما) كافَّة لا عمل لها تحجب عمل (إنَّ) فيما بعدها، وعليه توجيه قراءة النصب عند الجمهور[٢] في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمُ المَيْتَةَ**﴾ بنصب (الميتةَ)، وهو رأي الجمهور[٣].

ويُستدَلُ لهذا الرأي بتوجيه قراءة النصب في (المَيْتَةَ) على المفعولية بكون (ما) كافّة والفاعل هو (الله) -عزَّ وجل-ثُمَّ تعمل الأفعال التي تكون بعد (إنَّ) في الاسماء، فإن كانت رافعة رفعت، وإن كانت ناصبة نصبت، فقلت: (إنَّما دَخَلْتُ دَارَكَ)، و(إنَّما أَعجبتْني دَارُك)، و(إنَّما مَالي مَالُك)؛ لكون (إنما) حرفًا واحدًا، ولذَلِك نُصِبَتِ (الْمَيْتَةَ) على قراءة الجمهور، وغَيْرُ جَائِزٍ فِي (الْمَيْتَة) إِلَّا النَّصْبَ[٤].

ونفى ابنُ هشام ما نُسب لأبي علي الفارسي في الشيرازيات، فقال: "ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها ولا قاله نحوي غيره وإنما قال الفارسي في الشيرازيات

(١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٣٩٣،٣٩٤).

(٢)تنظر القراءة في: إعراب القرآن للنحاس(١/ ٩٠)، ودلائل الإعجاز (١/ ٣٢٨)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ١٤٠)، والبحر المحيط (٢/ ١١٠)، والإتقان للسيوطي (٣/ ٦٨).

٣() ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٠)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٤٣)، والمسائل الشيرازيات للفارسي(١/٣٩٧: ٣٩٩)، واملاء ما من به الرحمن (١/ ٧٦)، والتعليقة على المقرب (ص: ٧٢)، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي(١/ ١٥١)، والبحر المحيط (٢/ ١١٠).

٤() ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٠)، وجامع البيان للطبري(٣/ ٥٣)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٤٣)، واملاء ما من به الرحمن (١/ ٧٦).

إن العرب عاملوا إنما معاملة النفي وإلا في فصل الضمير" [١].

وقد ذكر الزَّوزَنِيُّ هذا الرأي وأيده وأعترض على المصنف والسكاكي[٢].

الرأي الثاني، والتوجيه الثاني برفع ﴿المَيْتَةُ﴾: أن (إنَّما) ليست حرفًا واحدًا فـ (ما) منفصلة عن (إنَّ)، وهي موصولة بمعنى الذي[٣]، ويظهر هذا الرأي عند توجيه قراءة الرفع في (الميتةُ) من قول الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمُ المَيْتَةَ**﴾، ويكون هذا التوجيه على النحو الآتي:

١- الرفع على أن تكون (ما) بمعنى (الذي)، و(الميتَةُ) خبر (إنَّ)، والعائد محذوف تقديره: (حَرَّمَه الله)، **وهو ما ذكره** الفَرَّاءُ[٤]، والزَّجَّاجُ[٥]، وأبو جعفر النَّحاس[٦]، والعُكبريُّ[٧]، والقُرطُبِيُّ[٨]، **واختاره** السَّكَّاكيُّ [٩]، والخطيبُ القزويني [١٠].

وقد ذكر الزَّوزنيُّ ذلك، فقال: "...ولعلَّه ما اختاره السَّكَّاكي والمصنف وأعرضَا عن وجه أبي إسحاق؛ لأمرٍ لا نعرفه؛ حيث قالا: (ما) في قراءة الرفع موصول, صلتة ﴿**حُرِّمَ عَلَيْكُمُ**﴾, واقع اسمًا لـ (إنَّ)، والمعنى: أن المحرم عليكم الميته والدم..."[١١].

٢ . رفع ﴿**الميتةُ**﴾؛ لكونها نائبةً عن الفاعل، وعليه تكونَ (ما) مهيِّئَةً، ونُسبت القراءة لأبي

---

(١)ينظر: مغني اللبيب (ص: ٤٠٧).

(٢)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٣٩٣،٣٩٤).

٣() ونسبت القراءة لأبي عمرو، ونافع في الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص: ٤٩٥).
ونسبت لابن أبي عبلة في: الكشف والبيان للثعلبي(٢/ ٤٣).

٤() ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٠١).

٥() ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٤٣).

٦() ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٩٠).

٧() ينظر: املاء ما من به الرحمن (١/ ٧٦).

٨() ينظر: جامع البيان للطبري(٣/ ٥٣).

٩() ينظر: مفتاح العلوم (ص: ٢٩١).

١٠() ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (٣/ ٢٥).

(١١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٣٩٣،٣٩٤).

جعفر المدنيّ ومَن معه، وهي بشديد الراء في: ﴿**حُرِّمَ**﴾ [١].

٣ . رفع ﴿**الميتةُ**﴾؛ لكونها خبرًا لـ(إن) مفصولة عن (ما) الموصولة، على قراءة أبي جعفر السابقة ذكره الطبري[٢]، والثعلبي[٣]، وغيرهما[٤].

٤ . رفع ﴿**الميتةُ**﴾؛ لكونها خبرًا لـ ﴿**حَرُمَ**﴾ بلا تشديد على قراءة أبي عبدِ الرحمن السُّلَّمي وعليه تكون (ما) مُهَيِّئَةً، ويصح أن تُرفع ﴿**الميتةُ**﴾ على أنها خبر (إنَّ) في هذه القراءة، والفاعلُ ضميرٌ يعودُ على (ما)، وهي اسمُ (إنّ)[٥].

والشيخ الزوزنيُّ لم يؤيد توجيه الرفع، حيث اعترض على السكاكي والمصنف، ولم ينساق لما اتجها إليه، وظهر ذلك عندما قال: "... ولعلَّه ما اختاره السَّكَّاكي والمصنف وأعرضَا عن وجه أبي إسحاق؛ لأمرٍ لا نعرفه؛ حيث قالا: (ما) في قراءة الرفع موصول, صلتة ﴿**حُرِّمَ عَلَيْكُمُ**﴾, واقع اسمًا لـ (إنَّ)، والمعنى: أن المحرم عليكم الميته والدم..."[٦].

وجدير بالذكر أنه حُكِي عن الربعي في الجنى الداني (ص: ٣٩٧) أن كلمة (إن) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) الزائدة المؤكدة، ناسب أن تضمن معنى الحصر؛ لأن الحصر ليس إلا تأكيد على تأكيد. فإن قولك: (زَيدٌ جَاء لَا عَمْرو)، لمن يردد المجيء الواقع بينهما، يفيد إثباته لزيد في الابتداء صريحًا، وفي الآخر ضمنًا.

١()تنظر القراءة في: الكشف والبيان للثعلبي(٢/ ٤٣)، والمحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٢٣٩) (٤٢٨/٣)، والبحر المحيط(٢/ ١١٠)، والدر المصون (٢/ ٢٣٥).

٢()ينظر: جامع البيان للطبري(٣/ ٣١٨).

٣()ينظر: الكشف والبيان للثعلبي(٢/ ٤٣).

٤() كالقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٢١٦)، وأبي حيان في: البحر المحيط في التفسير(٢/ ١١٠)، والسمين في: الدر المصون(٢/ ٢٣٥)، وغيرهم.

٥()ينظر : الكشف والبيان للثعلبي (٢/ ٤٣)، والمحرر الوجيز لابن عطية(١/ ٢٣٩)، والبحر المحيط في التفسير (٢/ ١١١)، والدر المصون (٢/ ٢٣٦).

(٦)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٣٩٣،٣٩٤).

وتجدر الإشارة– أيضًا– إلى أن ابنَ فلاح اليمنيّ ذهب إلى أنَّ (إنّما) أفادت الحصر؛ لأن (إن) للإثبات و(ما) نافية بأمرين:

الأول: قول الفرزدق:

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارُ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي(١)

لأن الإتيان بالضمير المنفصل كان بالنظر إلى تقدير (إلا) التي يقع بعدها المنفصل، والتقدير: (ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا ومثلي)، وإلا وجب أن يكون مستترًا في الفعل.

والآخر: أن كفّ الشيء يكون بنقيضه؛ إذ لو لم يناقضه لما بطل عمله(٢).

ووسم أبو حيان هذا المذهب بأنه قول ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو، ونصَّ على أنها لا تفيد الحصر بأصل الوضع، كما أنّ الحصر لا يفهم من أخواتها التي كُفت بـ(ما)، وإذا فهم الحصر فإنما يفهم من سياق الكلام، ولم تكن (إنّما) هي التي دلت عليه(٣).

الراجح: يرى البحث أن ما ذهب إليه جمهور القراء والمفسرين والزَّوزني بتوجيه قراءة النصب على المفعولية هو الأرجح ؛ لعدم التأويل فيه، ولكون (إنما) حرفًا واحدًا مفيدًا لما وضع له في القصر بمعنى (ما وإلَّا)، ولإجماع القراء، وقوة مستندهم، وأن ما لا يحتاج إلى تأويل أفضل مما يحتاج إليه.

والله– تعالى– أعلم.

(١)البيت من الطويل، للفرزدق في (ديوانه ٢/ ١٥٣)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٨٢).

(٢) ينظر: المغني لابن فلاح (٢/٩٨٤،٩٨٥).

(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير (١/ ١٠٠).

المسألة السابعة: نصب المضارع بعد الفاء في جواب الرجاء.

قال الشيخ شمس الدين الزَّوزنيُّ: "... وَقَدْ يُتَمَنَّى بِـ (لَعَلَّ)، فَيُعْطَى حُكْمَ (لَيْتَ) في نصب المضارع في جوابه نَحْوُ: (لَعَلِّي أَحُجُّ فَأَزُورَكَ)– بِالنَّصْبِ– إذا كنت مُستبعِدًا لحجك؛ لانتصاب عوائق بينك وبينه؛ لِبُعْدِ المَرْجُوِّ عِن الحُصُولِ علة التمني بـ (لعل)، أي: يُتمنَّى بـ (لعل)؛ لأنه بَعُدَ ذلك المرجو المستعمل فيه (لعلَّ) عن الحصول, والتحق في البُعد عنه بالمحال المستعمل فيه (لَيْتَ).

وبعض من النحاة لم يشترط في انتصاب المضارع في جواب لعلَّ تضمنها معنى التمني، بل قال: ينتصب في جواب الترجي كما ينتصب في جواب التمني..."[(١)].

هذا وقد ذكر الشيخ شمس الدين الزوزنيُّ رأيَّ الكوفيين ومن صار على دربهم، –ونسبه إلى بعض النحويين–، القائل: إن المضارع ينصب في جواب الترجي كما ينصب في جواب التمني، والمتأمل يجد خلاف النحويين في هذه المسألة على رأيين:

الرأي الأول: أن الفعل المضارع يُنصب في جواب الترجي كما ينصب في جواب التمني، وهو رأي الفراء[(٢)]، والكوفيين[(٣)]، واختاره جمع من النحويين[(٤)].

ويُستدَلُ لهذا الرأي لمجيء السماع به شعرًا، ونثرًا.

---

(١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٤٢١،٤٢٢).

(٢)ينظر: معاني القرآن للفراء (٩/٣)، و(٣/ ٣٣٥).

(٣)ينظر: الأصول في النحو (٢/ ١٨٥)، وإعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٤٩)، وشرح التسهيل (٤/ ٣٤)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٧٣)، والمقاصد الشافية (٦/ ٨٤)، وتمهيد القواعد (٨/ ٤١٩٥)، وشرح الألفية لابن عقيل (٤/ ٢٠)، والمساعد لابن عقيل(٣/ ٨٨)، وشفاء العليل (٢/ ٩٣٠).

(٤) كابن خالويه في الحجة (ص: ٣١٥)، والثعلبي في الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٨/ ٢٧٦)، والزمخشري في الكشاف (٤/ ١٦٧) والمفصل (ص: ٤٠٠)، وأحد قولي الأستاذ أبي علي الشلوبين في التوطئة (ص: ١٤١)، وابن يعيش في شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٧٠)، وابن مالك في شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٤)، وشرح التسهيل (٤/ ٣٤)، وابنه بدر الدين في شرح الألفية (ص: ٤٨٧)، والرضي في شرح الكافية (٤/ ٦٣)، وأحد قولي أبي حيان في ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٧٣)، والمرادي في توضيح المقاصد (٣/ ١٢٦٠)، والعيني في المقاصد النحوية (٤/ ١٨٧٩).

فمن السماع شعرًا، قول الشاعر:

عــلَّ صُــرُوفَ الــدَّهْر أو دُوَلاَتِهَــا

يُــدِلْنَنَا اللَّمَّــةَ مِــنْ لَمَّاتِهَــا

فَتَســتَرِيْحَ الــنَّفْسُ مِــنْ زَفْرَاتِهَــا[١]

ومن السماع نثرًا قوله تعالى: ﴿**لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا**﴾[٢] على قراءة مَن قَرَأ بنصب (أَطَّلِعَ)[٣] بإضمار (أن) وجوبًا؛ لوقوعها في جواب الرجاء الذي بمعنى التمني[٤].

ومنه –قوله تعالى–: ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى**﴾[٥] فـ (تَنْفَعَه) منصوب بـ (أنْ) مُضمرة وجوبًا؛ لوقوعها جوابًا للرجاء المقصود منه التمني[٦].

واستدلَّ الكوفيون لمذهبهم من القياس بأنَّه قد سُمِعَ الجزم في جواب الترجي بعد حذف (الفاء)، كما في نحو: (لَعَلَّك تأتي أُكْرِمْك)، فدلَّ هذا على جواز نصب الفعل بعد (الفاء) جوابًا للترجي[٧].

---

(١) من الرجز، ولم أهتد إلى قائلها.

فهي بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء (٣/ ٩)، (٣/ ٣٣٥)، واللامات للزجاجي(ص: ١٣٥)، والخصائص (١/ ٣١٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٣٤).

(٢)من الآيتين (٣٦، ٣٧)، من سورة: غافر.

(٣) وهي قراءة حفص عن عاصم والأعرج. ينظر: الحجة لابن خالويه(ص: ٣١٥)، والحجة للقراء السبعة للفارسي(٦/ ١١١)، والكشف والبيان للثعلبي(٨/ ٢٧٦)، والكشاف للزمخشري(٤/ ١٦٧).

(٤)ينظر: معاني القرآن للفراء(٣/ ٣٣٥)، والكشف والبيان للثعلبي(٨/ ٢٧٦)، والكشاف للزمخشري(٤/ ١٦٧)، والمحرر الوجيز لابن عطية(٤/ ٥٦٠)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٢٦٠).

(٥) الآيتان (٣، ٤)، من سورة: عبس.

(٦)ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٢٨٣)، والتفسير البسيط (٢٣/ ٢١٢)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٤)، وشرح التسهيل (٤/ ٣٤)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص ٤٨٧).

(٧)ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٨٣ ، ١٦٨٤)، وشرح الألفية للأشموني (١/ ٣٥٣).

وقد ذكر الزَّوزَنِيُّ هذا الرأي ولم ينسبه إلى مذهب من مذاهب النحويين[١].

الرأي الثاني: منع نصب المضارع في جواب الترجي ونُقِل هذا عن البصريين[٢]، وإليه مال كثير من النحاة إما تصريحًا، وإما بإسقاط الترجي من عداد الأمور التي ينصب بها المضارع بعد فاء الجواب[٣].

واستدَلَّ أصحاب هذا الرأي بأنَّ الترجي في حكم الواجب، فلا يكون له جواب منصوب[٤].

وقد ذكر الزَّوزَنِيُّ هذا الرأي في مستهل حديثه عن المسألة ولم يؤيده، فذكره وعلل له عندما قال: "... وَقَدْ يُتَمَنَّى بِـ (لَعَلَّ)، فَيُعْطَى حُكْمَ (لَيْتَ) في نصب المضارع في جوابه نَحْوُ: (لَعَلِّي أَحُجُّ فَأَزُورَكَ)– بِالنَّصْبِ– إذا كنت مُستبعِدًا لحجك؛ لانتصاب عوائق بينك وبينه؛ لِبُعْدِ المرْجُوِّ عِن الحُصُولِ علة التمني بـ (لعل)، أي: يُتمنَّى بـ (لعل)؛ لأنه بَعُدَ ذلك المرجو المستعمل فيه (لعلَّ) عن الحصول, والتحق في البُعد عنه بالمحال المستعمل فيه (لَيْتَ)....."[٥].

وتأول البصريون ما استشهد به الكوفيون من جانبين:

(١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٤٢١، ٤٢٢).

(٢)ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٤٩)، وشرح التسهيل (٤/ ٣٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٧٣)، والمقاصد الشافية (٦/ ٨٥)، والمساعد لابن عقيل(٣/ ٨٨)، والتصريح (٢/ ٣٨٦).

(٣)ينظر: معاني الحروف للرماني (ص ٤٣)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٧٠)، والتبصرة والتذكرة للصيمري (١/ ٤٠١)، وشرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٢٦)، والمفصل للزمخشري(ص: ٣٢٥)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٢/ ٤٦٦، ٤٦٧) فذهب إليه في رأيه الثاني، واللباب للعكبري(٢/ ٣٧)، والبديع في علم العربية (١/ ٥٩٥)، والبحر المحيط لأبي حيان ذهب إليه في رأيه الثاني (٧/ ٤٤٦)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٢٦٠)، والمساعد لابن عقيل(٣/ ٨٨).

(٤)ينظر: المساعد (٢/ ٨٨)، وتمهيد القواعد (٨/ ٤٢٠٣)، والهمع (٢/ ٣٩٠).

(٥)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٤٢١، ٤٢٢).

الأول: أن يكون النصب هنا من باب النصب بعطف التوهم؛ لأن خبر (لَعَل) قد جاء مقرونًا بـ (أن) في الشعر كثيرًا، وفى النثر قليلًا، فمن نصب فعلى توهم (أن) الفعل المرفوع الواقع خبرًا كان في الأصل منصوبًا بـ (أن).

والآخر: أن تكون (لَعَلَّ) قد أشربت معنى (ليت)، وذلك إما لبعد المرجو عن الحصول، فأشبه المحال أو الممكن الذي لا طمع في وقوعه، وإما لكثرة استعمالها في توقع المرجو، وتوقع المرجو ملازم للتمني، **وهذا ما ذكره الزَوْزَنِيّ** في صدر المسألة(١).

الراجح: يرى البحث أن ما ذهب إليه الكوفيون ومَن صار على دربهم هو الراجح؛ لبُعده عن التأويلات، ولكونه معتمدًا لصحة مذهبه على السماع والقياس وهما ركنا التقعيد والاستشهاد، ولم يؤيد البحث رأي البصريين؛ لكثرة تأويلاته ووجود التكلف بها، وقد وصف المرادي(ت/٧٤٥ هـ) هذه التأويلات بـ(البُعد)، فقال: "ومذهب البصريين أنَّ الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأولوا ذلك بما فيه بُعْد"(٢)، وأنَّ ما لا يحتاج إلى تأويلٍ أفضل مما يحتاج إليه.

والله –تعالى– أعلم.

(١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٤٢١،٤٢٢).
وينظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٢/ ٤٦٧)، والبحر المحيط لأبي حيان (٧/ ٤٤٦)، والجنى الداني (ص ٧٤)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٢٦٠)،والدر المصون (٩/ ٤٨٢)، والمساعد (٢/ ٨٩).
(٢) توضيح المقاصد (٣/ ١٢٦٠).

المسألة الثامنة: عطف الجمل.

قال الشيخ شمس الدين الزَّوزنيُّ: "... وَمِنْ مُحَسِّنَاتِ الْوَصْلِ تَنَاسُبُ الجُمْلَتَيْنِ فِي الِاسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ)، فإنَّهُ إذا كانت الجملة المعطوف عليها اسمية يحسن أن يُعطَف عليها اسمية، وجاز عطف الفعلية –أيضًا–، وإذا كانت فعلية يحسُن أنْ يعطف عليها فعلية، وجاز عطف الاسمية –أيضًا–....."[(١)].

المراد بعطف الجملة على الجملة: هو ربط إحداهما بالأخرى، وحصول التوافق بينهما في المضمون، ومن ذلك عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس، **وقد أجازه الشيخ شمس الدين الزَّوزني كما هو واضحٌ جليٌّفي نصه السابق،** والمتأملُ في ذلك يجدُ أنَّ للنحاة ثلاثة آراء، فمنهم من أجازه مطلقًا، ومنهم من منعه، ومنهم من أجازه في الواو.

الرأي الأول: جواز عطف الجملة الاسمية على الفعلية مطلقًا والعكس، وذلك مفهوم من كلامهم في باب الاشتغال بترجيح النصب في الاسم المشغول عنه عند عطف الفعلية على الفعلية، والرفع بعطف الجملة الاسمية على الفعلية، وذلك في قولهم: (قَام زَيدٌ وعَمْرًا أَكْرَمته)، إن لم يختلفا خبرًا وإنشاء، وهو رأي جمهور النحويين[(٢)].

وعلتهم في ذلك: أن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما؛ ولأن الاسم وقع بعد عاطف تقدمته جمله فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم بفاصل، فالعطف مشروط بعدم اختلاف الجملتين خبرًا أو إنشاءً[(٣)]، وجعلوا من ذلك قوله

(١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٥١٣).

(٢)ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد (ص: ٦٢)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٦٩)، والبديع في علم العربية (١/ ١٤٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٠٥)، والكافية في علم النحو (ص: ٢٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٤٢)، والكناش في فني النحو والصرف (١/ ١٧٢)، والتذييل والتكميل (٦/ ٣٢٣)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٣/ ٩٥)، والمقاصد النحوية للعيني(١/ ٢٢٤).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي(١/ ٤٠١)، والبصريات (٢/ ٨٩٤)، والبديع في علم العربية (١/ ١٤٨)، وشرح =

تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ (١)، فقد عطف الجملة الاسمية، قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴿٨٤﴾﴾ على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْذَنُ﴾ ، ولا يصح عطفها على الجملة الفعلية الأولى قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ﴾ ؛ لأن القاعدة النحوية تقتضي عند تعدد المعطوفات عليها أن يكون المعطوف عليه هو الذي قبل العاطف مباشرة، إذا كان العاطف مما يفيد الترتيب.

ومنه –أيضًا– مما جاء من الحكم المأثورة: "لِلباطِلِ جَوْلَةٌ ثم يَضْمَحِلّ"(٢)؛ فالجملة المضارعة معطوفة على الجملة الاسمية قبلها.

الرأي الثاني: المنعُ مطلقًا، وحُكي عن ابن جني(٣)، وهو رأي الرازي (٤).

فقد لهج به الرازي في تفسيره كثيرًا، وردَّ به على الحنفية القائلين بتحريم متروك التسمية، وأخذًا من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾(٥)، فقال هي حجة للجواز لا للتحريم؛ لأن الواو ليست عاطفة؛ لتخالف الجملتين بالاسمية، والفعلية، ولا للاستئناف؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقى أن تكون للحال، فتكون جملة

=
الكافية الشافية (٢/ ٦٢١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٤٢)، والكناش (١/ ١٧٢)، والتذييل والتكميل (٦/ ٣٢٣)، والمقاصد الشافية (٣/ ٩٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٢٤).

(١)الآية (٨٤) من سورة: النحل.

(٢)أي: يذهب ويبطلُ. ينظر: محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء (١/ ٢٦٨)، ومجمع الأمثال (٢/ ٢٠٠).

(٣) وَرَد في مغني اللبيب (ص: ٦٣١): " حُكي عن ابن جِنّي أنه قال في قوله:

عاضها الله غلاما بعد ما ... شابت الأصداع والضرسُ نقد

إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال أقدر الواو للاستئناف. وبالرجوع إلى موطن الشاهد في الخصائص (٢/ ٧٣)، تجد ابن جني يجعل "الضرس نقد" جملة من مبتدأ وخبر, وهذا من عطف الجملة الاسمية على الفعلية، والمنقول عن ابن جني منع هذا.

(٤) مفاتيح الغيب للرازي (١٣/ ١٣١،١٣٠).

(٥) من الآية (١٢١)، من سورة: الأنعام.

الحال مقيدة للنهى، ويكون المعنى: لا تأكلوا منه في حال كونه فسقًا، ويجوز الأكل إذا لم يكن فسقًا، أي: لا تأكلوا منه إذا سمى عليه غير الله، وكلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله تعالى(١).

قال ابن هشام: "ولو أبطل العطف بتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر؛ لكان صوابًا"(٢).

الرأي الثالث: أنه يجوز عطف الاسمية على الفعلية بالواو فقط، ونُقل عن الفارسي.

حيثُ نقله عنه ابن جنيفي (سر الصناعة)، وبنى عليه منع كون (الفاء) في: (خَرجْتُ فإذَا الأسدُ حَاضِرٌ) عاطفة(٣).

الراجح: أرى أن القول بجواز عطف الجملة الاسمية على الفعلية هو الأصوب والأولى بالقبول، وذلك لأن المقصود من عطف الجملتين: ربطهما ببعضهما، والإيذان بحصول مضمونهما حتى لا يظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية دون الأولى وتكون الأولى عنده كالغلط كما في بدل الغلط، إذا قالوا: (جاءني زيدٌ عمرٌو)، و(مَررتُ بِرَجلٍ ثَوبٍ)، فأزالوا هذا الظن، والتوهم بربط الجملتين بالأخرى بحرف العطف الواو أو غيرها، وإن كانت الواو أكثر؛ لأنها أم الباب، فكان من ذلك العطف: عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس؛ لوروده في الكلام الفصيح.

والله –تعالى– أعلم.

(١) مفاتيح الغيب للرازي(١٣/ ١٣١).
(٢)مغني اللبيب (ص: ٦٣٢).
(٣)سر الصناعة (١/ ٢٦٣).وينظر: مغني اللبيب (ص: ٦٣٢)، والأشباه والنظائر(٢/ ٢٣٧)، وهمع الهوامع للسيوطي(٣/٢٢٥).

المسألة التاسعة: منع ما سُمِّي بوزن الفعل مُشْتَرَكًا بين الاسمية والفعلية.

قال شمس الدين الزَّوزنيُّ: "... هنا بحثٌ لا بُدَّ من التَّنْبِيهِ له، وهو أنَّ عيسى بن عُمَر النحويّ جعل وزن الفعل سببًا لمنع الصرف سواءً غلب في الفعل أو لم يغلب, بشرط كونه منقولًا عن الفعل, نحو: (كَعْسَبَ)(١)، واستدلَّ بقوله:

أَنَا ابْـــنُ جَـــلَا وَطَـــلَّاعُ الثَّنَـــايَا مَتَـــى أَضَـــعُ الْعِمَامَـــةَ تَعْرِفُونِـــي(٢)

فإنَّهُ منع (جلا) من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وأُجيبَ: أنَّ (جلا) في البيت إن كان عَلَمًا فعدم تنوينه؛ لأنَّهُ محكيٌّ؛ لكون الفعل يسمى به مع الضمير, فيكون جملة, وإن لم يكن علمًا فهو صفة موصوف, أي: أنا ابن رجلٍ جلَا أمره, أي: انكشف، أو جلا الأمور, أي: كشفها..."(٣).

وزن الفعل ينقسم ثلاثة أقسام: (غالب ومختص ومشترك)، فالغالب: هو الذي يوجد في الأسماء والأفعال، وأكثر وجوده في الأفعال مثل: يفعل وأفعل وتفعل. والمختص: هو الذي لا يوجد إلاّ في الأفعال، ولا يوجد في الأسماء إلاّ منقولًا من الفعل وهو فَعَّل وفُعَّل المضعف العين. وأمّا المشترك فهو الذي يوجد في الأسماء والأفعال على التساوي، والذي يمنع الصرف من هذه الأقسام الغالب والمختص خاصةً(٤)، وأما الأبنية المشتركة ففيها خلاف بين النحويين فهناك من منعه من الصرف؛ حملًا على (فَعَل) كـ(ضَرَب)، وهناك من صرفه.

---

(١) الكَعْسَبَةُ: مِشْيَةٌ فيها تقارب وسرعة، وقد كَعْسَبَ فُلَانٌ ذَاهِبًا وَكَعْتَرَ: إذا تَمَايَلَ كالسَّكْرَانِ. المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل (ص: ٢٢٩).

(٢) البيت من الوافر مختلف في قائله.

فنُسِب إلى سُحَيْم بن وَثيل الرياحي اليربوعي (ت:٦٠هـ) في: الكتاب (٢٠٧/٣), وجمهرة اللغة [ج م هـ] (٤٩٥/١), والكامل في اللغة والأدب (٣٠٠/١), والصحاح [ج ل ا] (٢٣٠٤/٦).

والبيت أخرج مخرج المثل فضُرِب للمشهور المتعالَم. ينظر: مجمع الأمثال (٣١/١).

(٣)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٥٥١،٥٥٢).

(٤)ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ٢٦٧)، وتوجيه اللمع (ص: ٣٤٥)، والتعليقة على المقرب(ص: ٣٩٠)، وشرح جمل الزجاجي ط/ الكتب (٢/ ٢٠٦)، وارتشاف الضرب (٢/ ٨٥٧).

والشيخُ شمس الدين الزَّوزَني قد أَيَّد رأي الجمهور القائل بصرف الأبنية المشتركة بين الأفعال والأسماء، إذا سُمِّي بها وفرغت من الضمير حيث إنه اعترض وأجاب عن زعم ورأي عيسى بن عمر، فالمتأمل يجدُ أنَّ الخلافَ جاء على ثلاثةِ آراء:

الرأي الأول: صرف الأبنية المشتركة بين الأفعال والأسماء، إذا سُمِّي بها وفرغت من الضمير، وهو رأي سيبويه(١)، والجمهور(٢).

ويُستدل لهذ الرأي من القياس بأن البِنَاء الذي يشترك فيه الأسماءُ والأفعالُ، وذلك بأن يسمَّى بمثلِ (ضَرَبَ)، و(عَلِمَ)، و(ظَرُفَ)؛ فإنّه منصرفٌ، معرفة كان أو نكرةً, لأنّه يكثر في الأسماء كثرتَه في الأفعال من غير غلبةٍ، فنظيرُ (ضَرَبَ) في الأفعال من الأسماء (جَبَلٌ)، و(قَلَمٌ)، ونظيرُ (عَلِمَ): (كَتِفٌ)، وَ (رَجِلٌ)، ونظيرُ (ظَرُفَ): (عَضُدٌ)، وَ (يَقُظٌ)، وليس ذلك في أحدهما أغلبَ منه في الآخر، فلم يكن الفعلُ أوْلى به، فلم يكن سببًا(٣).

وقد وافق الشيخ الزوزني رأي سيبويه والجمهور عندما ذكر رأي عيسى بن عمر حيث اعترض وأجاب عنه كما هو موضح من نصه السابق.

الرأي الثاني: أنه يُمنع من الصرف الأبنية المشتركة بين الأفعال والأسماء المنقولة من (فَعَل) كأن تُسمي رجلاً بـ(ضَرَبَ) قولًا واحدًا، وهو رأي عيسى بن عمر(٤).

واحتج من السماع بقول الشاعر:

---

(١)ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٠٦،٢٠٧).

(٢)ينظر: شرح الكتاب للسيرافي(٣/ ٤٧٠)، وعلل النحو (ص: ٤٦٧)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص: ٢٧)، وإصلاح الخلل (ص: ٢٧٦)، وتوجيه اللمع (ص: ٤١١)، وشرح الجمل لابن خروف (٢/ ٩٢١)،وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٧٢)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٦٧)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص: ٤٦٥).

(٣)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (ص: ٤٣٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٧٢).

(٤)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (ص: ٤٣٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٧٢).

أَنَا ابْـــنُ جَـــلَا وَطَـــلَّاعُ الثَّنَـــايَا مَتَـــى أَضَـــعُ الْعِمَامَـــةَ تَعْرِفُونِـــي

حيث إن عيسى بن عمر استشهد بعدم صرف الشاعر (جلَا)، فلم ينون كما هو ظاهر في قوله، ولم يشترط غلبة الوزن في الفعل، وهو على وزن (ضَرب)، فدل على أن (ضَرَب) لا ينصرف(١).

ومن القياس بأن المعتَبر في ذلك الأصل؛ فلهذا إذا سميت رجُلًا بـ (زينب) أو (سعاد) منعت ذلك من الصرف، فهذا نظير ذاك(٢).

وأجيب عن البيت السابق من جوانب: الأول: أن يكون الشاعر أراد الحكاية، فهي جملة محكية؛ لأنك إذا سميت (رجلًا) بـ(ضَرَب) جاز أن تحكي حال التثنية والجمع، وإنّما جاز ذلك؛ لأنه قد كان قبل التثنية له حال مستقرة في الاستعمال، فصارت في التسمية كالمستعارة، فلذلك جاز أن يحكى حاله، فكان التقدير: (أَنَا ابن الذي يُقَالُ له جَلَا الأمور وكشفها).

والثاني: أن (جلا)صفة لموصوف محذوف تقديره: (أنا ابن رجل جلا).

والثالث: أن تقدر في (جَلَا) ضميرًا، وإذا قُدِّرَ فيه ضمير، لم تجز فيه إلا الحكاية؛ لأنه جملة، والتسمية بالجمل لا تجوز فيها إلا الحكاية(٣).

وقد ذكر الزَّوزنيُّ رأيَ عيسى بن عمر واعترض عنه وأجاب حيث قال: "... وأُجيبَ: أنَّ (جلا) في البيت إن كان عَلَمًا فعدم تنوينه؛ لأنَّهُ محكيٌّ؛ لكون الفعل يسمى به مع الضمير, فيكون جملة, وإن لم يكن علمًا فهو صفة موصوف, أي: أنا ابن رجلٍ جلَا أمره, أي: انكشف، أو جلا الأمور, أي: كشفها....."(٤).

---

(١)ينظر: علل النحو (ص: ٤٦٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٧٣)

(٢)ينظر: البرود الضافية (ص: ١٩٣).

(٣)ينظر: الكتاب (٣/ ٢٠٧)، و علل النحو (ص: ٤٦٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٧٣)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٦٨)، وشرح ألفية ابن معط (١/ ٤٤٨)، والفاخر (١/ ١٢٦).

وضعف الرضي في شرح الكافية (١/ ١٤٨) أن (جلا) صفة لموصوف محذوف من قبل أن الموصوف بالجملة لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مقدر مخفوض بـ(من) أو(في).

(٤)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٥٥٢).

الرأي الثالث: التفصيلُ، بمعنى: إن اشتهر كون ذلك اللفظ فعلًا مُنع نحو: (ضَرَبَ)، فالأشهر فعليته، وإن اشتهر كونه اسمًا صُرِف نحو: (حَجَر)، ونُسب للفراء[١].

وهذا الرأيُ قريبٌ من رأي عيسى بن عمر، وإنما كان قريبًا؛ لمخالفته لمذهب عيسى فيما غلب استعماله اسمًا، وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلًا؛ ولأن نظر عيسى إلى الوزن بقطع النظر عن المادة، ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن[٢].

الراجح: أرى أن ما ذهب إليه سيبويه والجمهور والزَّوزني هو الصواب؛ لصحة ما استدلوا به، ولعدم صحة ما استدلَّ به صاحبا المذهبين الآخرين، وأن العرب تصرف نحو: (كَعْسَبَ)، و(تَغْلِبَ)، و(اضرب) أفعالًا منقولة إلى العلمية من (فَعْلَلَ)[٣]، ولإجماع النحاة عليه، وإجماعهم حجةٌ.

والله –تعالى– أعلم.

(١) نُسب إليه في: ارتشاف الضرب (٢/ ٨٥٧)، والنجم الثاقب (٦/ ١٦٥، ١٦٦)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ١٦٠).

(٢)ينظر: حاشية الصبان (٣/ ٣٨٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٣/ ٢٠٦)، والمنصف لابن جني(ص: ٣٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٧)، وشرح الأشموني (٣/ ١٦٠)، وهمع الهوامع(١/ ١١٣).

المسألة العاشرة: العطف بـ (ثُمَّ) بين لزوم الترتيب والتراخي وعدمه.

قال شمس الدين الزَّوزنيُّ: "... فقال: "(وَفِي ﴿**ثُمَّ**﴾ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الإِنْذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ) أي: أكثر بلوغًا, أي: وصولًا إلى النفس, وأشد تأثيرًا فيها، وإنما دلَّ ﴿**ثُمَّ**﴾ على أبلغية الإنذار الثاني؛ لِمَا ذُكِرَ في شرح الكافية: أنَّ "ثُمَّ" قد تجيء للتَّدرُّج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي، والبُعد بين تلك الدرج, ولا أنَّ الثاني بعد الأول في الزمان، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه, نحو: "والله ثُمَّ واللهِ"، وقوله: ﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ (١٧) ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ**﴾[(١)] ، وقوله: ﴿**كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (٣) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾"[(٢)] [(٣)].

والشيخُ شمس الدين الزَّوزَني قد أَيَّد رأي الفراء وابن مالك والرضي الذين ذهبوا إلى أن (ثُمَّ) مثل الواو، لا تفيد لزوم الترتيب، ولكنها تستعمل للتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي، وقد استعملها الزوزني دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الإِنْذَارَ الثَّانِي أَبْلَغ، أي: أكثر بلوغًا, أي: وصولًا إلى النفس, وأشد تأثيرًا فيها، وهو مؤيد للمصنف فيما ذهب إليه على اعتبار أن (ثُمَّ) تُستعمل لغير التراخي.

فالمعطوف بـ(ثم) حقه أن يكون وقته بعد وقت المعطوف عليه بمهلة قليلة أو كثيرة، هذا ما ورد عن النحويين، وفي تقدير وقت هذه المهلة من كونه متراخيًا وعدمه خلاف بين النحويين على خمسة آراء:

الرأي الأول: أنَّ (ثُمَّ) تفيد الترتيب كـ(الفاء)، ولكنه يكون بمهلة، أي: يكون الترتيب مُتراخيًا، وليس على الفور، وهو رأي سيبويه[(٤)]، والجمهور[(٥)].

---

(١) سورة: الانفطار, الآيتان (١٧, ١٨).

(٢)الآيتان (٣, ٤) من سورة: التكاثر.

(٣)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٥٦٧،٥٦٨).

(٤)الكتاب (١/ ٤٢٩).

(٥) كالمبرد في المقتضب(١/ ١٤٨)، والزجاجي في حروف المعاني(ص: ١٦)، والسيرافي في شرح كتاب سيبويه(٢/ ٣٣٠)، والدينوري في ثمار الصناعة(ص:٤٨١)، و الرماني في معاني الحروف (ص: ١٠٥)، والصيمري في التبصرة والتذكرة (١/ ١٣١)،والزمخشري في المفصل(ص: ٣٠٤)، والشريف الكوفي في البيان في شرح اللمع(ص: ٢٩٩)، =

قال سيبويه: "ومنه: مررتُ برجلٍ راكب ثمّ ذاهبٍ، فبيَّن أنَّ الذهاب بعده، وأنّ بينهما مُهلةً، وجعله غيرَ متّصلٍ به فصيَّره على حِدةٍ" (١).

الرأي الثاني: أن (ثُمَّ) مثل (الواو)، لا تلزم الترتيب حيث تأتي للترتيب وغيره، ونُسب لقطرب(٢)، وهو رأي الفراء(٣)، والأخفش(٤).

قال الأخفش: "... وقال ﴿ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾؛ **لأنَّ (ثُمَّ) في معنى الواو**، ويجوز أن يكون معناه (لآدَم)، كما تقول للقوم: (قَدْ ضَرَبْناكُم)، وإنما ضربت سيدهم".

ووافقهم ابنُ مالك في أحد رأييه(٥) حيث ذهب إلى أنَّ (ثُمَّ) قد يعطف بها المقدم في الزمان، اكتفاء بترتيب اللفظ، **وأجازه الرَّضي**(٦) -أيضًا- حيث تستعمل للتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي، واستدلا بقول أبي نواس:

إنَّ مـــن ســـادَ ثُمَّ ســـادَ أبـــوهُ ثُمَّ قـــد ســـادَ قبـــلَ ذلـــكَ جَـــدُّه(٧)

=

وابن خروف في شرح الجمل(١/ ٣٢٢)، والمطرزي في المصباح (ص:١١٠)، وابن الخباز في الغرة المخفية(١/ ٣٨٤)، والأصفهاني في شرح اللمع(٢/ ٥٧٦)، وابن يعيش في شرح المفصل(٨/ ٩٦)، وابن عصفور في شرح الجمل(١/ ٢٣٤)، وابن مالك في شرح التسهيل(٣/ ٢١٤)، وشرح عمدة الحافظ(٢/ ٦١١)، وابن أبي الربيع في البسيط(١/ ٣٣٨)، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط(١/ ٧٧٩)، والبعلي في الفاخر(٢/ ٨٢٠)، وغيرهم.

(١)الكتاب (١/ ٤٢٩).

(٢) نُسب إليه في: الصاحبي(ص :١٠٦)، والتذييل والتكميل(١٣/ ٨٧)، والجنى الداني(ص: ٤٢٧).

(٣) نُسب إليه في: شرح الكتاب للسيرافي(٢/ ٣٣٤)، وشرح الجمل لابن عصفور(١/ ٢٣٤)، وشرح التسهيل لابن مالك(٣/ ٢١٤)، والجنى الداني (ص: ٤٢٧). وينظر: معاني القرآن للفراء(٢/ ٤١٥).

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٢٠،٣٢١).

(٥) ينظر: التسهيل (١٧٥)، وشرحه (٣/ ٢١٤).

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي(٤/ ٣٩٠).

(٧)البيت من [الخفيف]، لأبي نواس في: ديوانه (ص: ٢٦١) برواية: (قُل) موضع (إنَّ).

وما أثُبت هو الشائع في كتب النحويين كنتائج الفكر (ص: ١٩٦)، والبديع في علم العربية (١/ ٣٥٩)، والجنى الداني (ص: ٤٢٨)، والهمع (٣/ ١٦٤).

و (ساد الرجل): إذا صار صاحب سيادة ومجد.

=

فالمقصود ترتيب درجات معالى الممدوح، فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جده؛ لأن سيادة نفسه أخص، ثم سيادة أبيه، ثم سيادة جده.

وأجيب عن ذلك بوجهين:

الأول: أن يكون سيادة الجد قبل الوالد، والوالد قبل الولد، ولا يعلم المتكلم ذلك، فيخبر على نحو ما علم لا على الأصل(١).

والثاني: أن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب، والأب من قبل الابن(٢).

وقد أيَّدهم الشيخُ شمس الدين الزَّوزني فيما ذهبوا إليه، فقد رأى أن (ثُمَّ) لا تُستعمل للترتيب مع المهملة فحسب، فقد تستعمل للتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار المهلة، واستأنس بقول الرضي كما هو واضح في صدر المسألة(٣).

الرأي الثالث: أن (ثُمَّ) تلزم الترتيب مع المفردات فقط، وهو رأي ابن الدَّهان، حيث قال: "و (ثم) تلزم الترتيب في المفردات بمهلة، نحو: (مَرَرْتُ بزيدٍ ثم عمرو)"(٤).

الرأي الرابع: أنَّ (ثُمَّ) للترتيب في الزمن مع المفردات، ومع الجمل للترتيب في الإخبار بها لا في وقوعها، وهو رأي الكيشي، حيث قال: "(ثم) لترتيب المعطوف على المعطوف عليه في المنسوب إلى المعطوف مع التراخي في المفردات، وفي الجمل للترتيب المتراخي في الإخبار لا في وقوعها"(٥).

=

والتنظير هنا في: (ثم ساد أبوه ثم قد ساد)، حيث أفادت (ثم) ترتيب درجات المدح من غير نظر إلى الزمان. هذا، وأبو نواس من المولّدين الذين لا يستشهد بشعرهم في النحو.

(١)ينظر: رصف المباني (ص:١٧٤، ١٧٥).

(٢)ينظر: الجنى الداني (ص: ٤٢٩)، ومغني اللبيب (ص: ١٦٠).

(٣)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٥٦٧،٥٦٨).

(٤)الفصول في العربية (ص: ٣٧).

(٥)ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب (ص:٣٩٤،٣٩٥).

الرأي الخامس: أنّ (ثُمَّ) تأتي مكان (الفاء) العاطفة، وحكي عن بعض النحويين[١]، وهو رأي ابن مالك[٢]، وابن الصايغ[٣]، وابن هشام[٤].

واحتجوا بقول الشاعر:

كَهَــزِّ الــرُّدَيْنِيِّ تَحْــتَ الْعَجَــاجِ جَــرَى فِي الأَنَابِيْــبِ ثُمَّ اضْــطَرَبْ[٥]

الراجح: مذهب الفراء، وابن مالك، والرضى، والزوزنيّ، حيث إنه الأولى بالقبول؛ لكثرة ما استشهدوا به , فإن (ثُمَّ) يلزم معها الترتيب في نحو: (لقيتُ مُحمدًا ثم عَلِيًّا)، ثُمَّ إنه لا دليل لجمهور النحويين وابن الدهان والكيشي على ما ادعوه، فمتى اقتضى الكلام لزوم الترتيب مع (ثم) لزمت الترتيب، ومتى لم يقتض لم تلزم, سواء أكان في المفردات أم في الجمل.

والله –تعالى– أعلم.

(١)ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٨٨)، والجنى الداني(ص: ٤٢٧)، والمساعد (٢/ ٤٤٩).

(٢)ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٠٩)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٥٥).

(٣)ينظر: اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٦٩٣).

(٤)ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣٢٧)، ومغني اللبيب (ص: ١٦٠).

(٥)البيت من المتقارب، لأبي دواد الإيادي في: ديوانه (ص: ٢٩٢)، والمقاصد النحوية(٤/ ١٦١٩)

اللغة: الردينيّ: الرمح المنسوب إلى ردينة. العجاج: الغبار. الأنابيب: جمع الأنبوبة وهي ما بين عقدي القصبة.

والمعنى: يصف الشاعر فرسه فيقول: إنه سريع الحركة، وعدوه كاهتزاز الرمح.

والشاهد: قوله: "ثم اضطرب" حيث جاءت "ثم" بمعنى الفاء، فأفادت الترتيب والتعقيب دون التراخي؛ لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين.

المسألة الحادية عشرة: كاف التشبيه بين الاسمية والحرفية.

قال الشيخ شمس الدين الزَّوزنيُّ: "... وَالْأَصْلُ فِي نَحْوِ الْكَافِ، أي: في أداةٍ تَتَّصِلُ بما بعدها اتِّصال المضاف بالمضاف إليه، وهي: إمّا كاف الجرّ في الجارَّة، وإمَّا الاسم الدَّائم الإضافة, كالكاف الاسمية, ونحو, ومِثْل, وشِبْه, أَنْ يَلِيَهُ، أي: أن يلي نحو الكاف الْمُشَبَّهُ بِهِ، فيقال: (زيدٌ كالأسدِ), أو (نحو الأسد)، أو (مثل الأسد)، أو (شبه الأسد).....".[(١)].

والشيخُ شمس الدين الزَّوزَني لم يذكر أو يؤيد رأيًا من آراء العلماء في حرفية أو اسمية (كاف التشبيه) حيث ذكر أن الكاف تأتي حرفًا فتفيد التشبيه، وتأتي اسما بمعنى (مثل) وتفيد التشبيه –أيضًا–ولكن ظاهر قوله تأييده رأي من قال بحرفيتها واسميتها في الاختيار.

وعند تناول هذه المسألة تجد أن النحويين اختفوا في حرفية واسمية (كاف التشبيه) على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أنَّ(كاف التشبيه) حرفٌ، ولا تستعمل اسمًا إلا في الضرورة الشعرية، ومنع ذلك في الاختيار، وهو رأي سيبويه[(٢)]، والجمهور[(٣)].

ويستدلون على كونها حرفًا بقولهم: (جاءني الذي كزيدٍ)، كما تقول: (جاءني الذي في الدارِ)، ولو قلتَ: (جاءني الذي مثل زيدٍ) لم يصلح إلا أن تقول: (الذي هو مثل زيدٍ), حتى يكون لهذا الخبر ابتداء ويكون راجعًا في الصلة إلى الذي فإن أضمرته:

(١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٦٣٢).
(٢) ينظر: الكتاب (١/٤٠٧،٤٠٨).
(٣)كالمبرد في المقتضب (٤/ ١٤٠)، وابن السراج في الأصول (١/ ٤٣٧-٤٣٩)، والسيرافي شرح الكتاب (٢/ ٣١٠)، والفارسي في الإيضاح العضدي (ص: ٢٦٠)، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٣٥)، وابن عصفور في شرح الجمل(١/٤٧٧)، وابن أبي الربيع في البسيط (٢/ ٨٥٠)، والرضي في شرح الكافية (٤/ ٢٦٩، ٣٢٤)، وأبي حيان في التذييل(١١/ ٢٦٢)، وأبي الفداء في الكناش(٢/ ٧٢)، والمرادي في الجنى الداني(ص: ٧٨). وهو المشهور عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢/ ٨١١).

جاز على قبح، وإذا قلت: (جاءني الذي كزيدٍ) لم تحتج إلى هو, ومما يدلك على أنها حرف مجيئها زائدة، والأسماء لا تقعَ موقعَ الزوائدِ, إنما تزاد الحروف(١).

الرأي الثاني: أنَّ (كاف التشبيه) تستعمل اسمًا وحرفًا، ولم يقيد ذلك بضرورة أو غيرها، أي: يصح أن تكون اسمًا في الاختيار؛ نظرًا إلى كثرة السماع، وعليه فيجوز في مثل: (زيدٌ كالأسدِ)، أن تكون (الكاف) في موضع رفع، والأسد مخفوضًا بالإضافة، **ونُسب** للأخفش(٢)، والمبرد(٣)، والفارسي(٤).

وهو رأي الرماني(٥)، والجزولي(٦)، وابن الخباز(٧)، وغيرهم(٨)، **وجعله** السيرافي أجود القولين(٩).

---

(١) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٤٣٧)،والإيضاح العضدي (ص: ٢٦٠هـ)، والجنى الداني(ص: ٧٨).

(٢) نُسب إليه في: شرح الكافية للرضي(٤/ ٣٢٤)، والجنى الداني (ص: ٧٩)، وتمهيد القواعد (٦/ ٣٠٠٥)، وشرح المكودي على الألفية (ص: ١٥٤).

(٣)نُسب إليه في: شرح الكتاب للسيرافي(١/ ٩١)، وبالرجوع إلى المقتضب تجد المبرد يقيد كونها اسمًا باضطرار الشاعر إلى ذلك حيث قال في المقتضب (٤/١٤٠): "وأما الكاف الزائدة، فمعناها التشبيه نحو: (عبد الله كزيد)، وإنما معناه: (مثل زيد) و(ما أنت كخالد)، فلذلك إذا اضطر الشاعر جعلها بمنزلة (مثل)، وأدخل عليها الحروف كما تدخل على الأسماء".

(٤) نُسب إليه في التذييل(١١/ ٢٦٢)، والجنى الداني(ص: ٧٩)، وبالرجوع إلى إيضاحه (ص: ٢٦٠) تجد الفارسي يحكم بحرفيتها، ويستدل لذلك، ويذكر أنها تأتي اسما بقلة، فيقول: "فأما كاف التشبيه فالدلالة على أنها حرف وصلهم الذي بها كثيرًا في حال السعة، وذلك قولهم: (جاءني الذي كزيدٍ)، فصار ذلك بمنزلة: (جاءني الذي في الدار)، ولم يكن عندهم بمنزلة: (جاءني الذي مثل زيدٍ)، وقالوا: (كن كما أنت)، ومعناه: (كن كالذي أنت). ويجوز أن تكون ما كافة، وقد استعملت اسمًا في نحو قول الأعشى:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ".

(٥)شرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٦٧٠).

(٦)ورجح حرفيتها في المقدمة الجزولية في النحو (ص: ١٣١).

(٧) ينظر: توجيه اللمع (ص: ٢٣٦).

(٨) كابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢/ ٨١٢)، وابن الناظم في شرح الألفية (ص: ٢٦٥)، وابن الصائغ اللمحة في شرح الملحة (١/ ٢٤٧)، وابن الوردي في شرح الألفية(٢/ ٣٦٩)، وغيرهم.

(٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٩١).

وهو ظاهر كلام الزَّوزَنِيّ في صدر المسألة، حيثُ صرَّح بجواز مجيء (كاف التشبيه) حرفًا يدل على التشبيه، واسمًا دالًّا عليه –أيضًا– نحو: (مِثل، وشَبه، ونَحو)(١).

ويُستدل لهذا بكثرة السماع شعرًا، كقول الشاعر:

وزِعـــــتُ بكـــــالهِراوةِ أعـــــوَجيَ إذا ونـــــتِ الـــــرياحُ جَـــــرَى وِثابا(٢)

فاستشهدوا به على صحة مجيء الكاف اسمًا؛ لأنها وردت مجرورة في قول الشاعر: بكالهِراوةِ(٣).

وقول الأعشى:

أَتَنْتَهُـــونَ وَلَـــنْ يَنْهَـــى ذَوِي شَـــطَطٍ كَـــالطَّعْنِ يَـــذْهَبُ فِيـــهِ الزَّيْـــتُ

واستشهدوا به لجواز كون (كاف التشبيه) اسمًا؛ لأنها في قوله: (كَالطَّعْنِ)بمعنى: مثل فاعلًا(٥).

وغير ذلك مما ورد كثيرًا من الشعر ما يقوي هذا الرأي(٦).

الرأي الثالث: أن (كاف التشبيه) تكون اسمًا أبدًا؛ لأنها بمعنى (مثل)، وما هو بمعنى اسم فهو اسم، ونُسب لأبي جعفر بن مضاء(٧).

ورده الأكثرون بمجيئها على حرف واحد، ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلا

---

(١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٦٣٢).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في: حروف المعاني والصفات (ص: ٧٧)، والتذييل (١١/ ٢٦٢).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣/ ٣٠٥)، والمقاصد الشافية (٣/ ٦٦٧).

(٤) البيت من البسيط، وهو الأعشى في ديوانه (ص:١١٣)، والأصول لابن السراج(١/ ٤٣٩)، وشرح الكتاب للسيرافي (١/ ٩١)، والإيضاح العضدي (ص: ٢٦٠).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٩١)، والإيضاح العضدي (ص: ٢٦٠)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص: ٢٦٥).

(٦)ينظر: التذييل والتكميل(١١/ ٢٦٢-٢٦٤)، والجنى الداني(ص: ٨٢،٨٣)، والمساعد(٢/ ٢٧٧،٢٧٨).

(٧) نُسب إليه في: الارتشاف (٤/ ١٧١٠)، والجنى الداني (ص: ٧٩)، والمساعد (٢/ ٢٧٧).

محذوف منه أو شاذ، وبورود زيادتها، ولا تزاد إلا الحروف[١].

وأنكر ابن هشام هذا قائلًا: "ولو كان كما زعموا؛ لسمع في الكلام مثل: (مررت بكالأسد)"[٢].

الراجح: رأي الرماني والجزولي والزوزني ومن وافقهم أنَّ (كاف التشبيه) تستعمل اسمًا وحرفًا، حيث إن (الكاف) قد تخرج عن الحرفية لداعٍ يوجب ذلك، فتصير اسمًا مبينًا بمعنى: (مثل)، يجرى عليه ما يجرى على نظائره من الأسماء المبنية، فتكون اسمًا مبنيًا في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب موقعه من الجملة التي لا تستغنى عنه اسمًا، لا حرفًا، وذلك لكثرة الشواهد الواردة في ذلك.

والله –تعالى– أعلم.

(١) ينظر: الجنى الداني (ص: ٧٩)، والمساعد (٢/ ٢٧٧)، وهمع الهوامع (٢/ ٤٥٠).

(٢)مغني اللبيب (ص: ٢٣٩)، ووافقه الشاطبي في المقاصد(٧/٢٥٥)، والسيوطي في الهمع(٢/٤٥٠).

المسألة الثانية عشرة: الأصل في تسمية المصدر فعلًا وحَدَثًا وحَدَثَانًا، ومعرفة أصل المشتقات.

قال الشيخ شمس الدين الزَّوزنيُّ: "... وَالمجاز العُرفِي الخاص كفعلٍ إذا أراد النَّحْويُّ به (الحَدَثِ) أي: المصدر, والعلاقة أنَّ المصدر جزءٌ ممَّا الفعل – عند النحويّ– حقيقة فيه, مثاله قولهم: اسم الفاعل ما اشْتُقَّ من فعلٍ لِمَنْ قامَ بِهِ بمعنى الحدوث، قال في شرح الكافية[١]: أي: من مصدر, وذلك؛ لأنَّ سيبويه يُسمِّي المصدر فعلًا وحَدَثًا وحَدَثَانًا....."[٢].

من خلال النص يتضح أن شمس الدين الزَّوزَني ذكر أن المصدر يُسمَّى فعلًا عند النحويين ولم يُصرح بكون هذا المصطلح كوفيًّا، وذكر أنَّ سيبويه يسميه فعلًا وحدثًا وحَدَثَانًا وهو خاصٌّ بالبصريين، واعتمد على ذلك بقول الرضي كما هو بيّنٌ في نصه السابق.

وعند تناول هذه المسألة تجد أن الكوفيين أطلقوا مصطلح (الفعل) على أشياءَ كُثُر منها المصدر، والبصريين أطلقوا عليه مصطلحات أُخَر ك(الفعل)، و(الحَدَث)، و(الحَدَثَان)، وإليك تقصى المصطلحات في ذلك.

أول من أطلق مصطلح (الفعل) على المصدر الخليل بن أحمد [٣]، ففي كتاب العين يقول: "والأبُوَّةُ: الفعل من الأب" [٤]، وقال سيبويه: "قال الخليل:....وقد يكون الحلب الفعل، والحلب المحلوب" [٥]، فاستعمال هذا المصطلح بصريًّا.

وتجد سيبويه– أيضًا– يُطلقُ (الحَدَث) و(الحَدَثَان) على المصدر، فيقول: "وأعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى **اسم الحَدَثان** الذي أُخذ منه؛

(١) لم يقله بنصِّه. ينظر: شرح الكافية للرضي(٣/٤١٣).
(٢)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٦٣٢).
(٣) مصطلحات النحو الكوفي (ص: ٥٣).
(٤) العين [أ ب و](٨/٤١٨).
(٥) الكتاب (٢/١٢٠).

لأنه إنما يُذْكَر لَيدلّ على **الحدث**، ألا ترى أنَّ قولك: (قد ذَهَبَ) بمنزلة قولك: (قد كان منه ذَهَاب)"(١).

ونقل الرضي عن سيبويه أنه: "يُسمى المصدرُ فعلًا، وحدثًا، وحَدَثَانًا، فإن انتصب بفعله سُمِّي مَفعولًا مُطْلَقًا"(٢).

أمَّا الكوفيون فقد استعملوا مصطلح الفعل فقط؛ للدلالة على المصدر، فمن ذلك قول الفراء في قوله ـ تعالى ـ ﴿إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾(٣): "أكثر القُرّاء على كسر الشين ومعناها: إلا بجَهد الأنفس. وكأنه اسْم وكأن الشِّقّ فِعْل؛ كمَا تُوهِّم أن الكُرْه الاسم وأن الكَرْه الفعل"(٤).

وقول ثعلب: "باب ما جاء وصفًا من المصادر تقول: (هو خصم)، و(هي خصم)، للواحد والاثنين، والجمع، والمذكر والمؤنث على حال واحدة،...وكذلك: (رجل زَوْر)، وفِطر، وصَوم، وعدل، ورِضا، لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه فعل"(٥).

واختلاف نحاة القطرين في إطلاق المصطلحات على المصدر أدَّى إلى اختلاف النحويين في أصل المشتقات على أربعة آراء:

الأول: أن الفعل أصل المشتقات، والمصدر وغيره من المشتقات مشتقة من الفعل، وفرع عليه، وهو رأي الكوفيين(٦).

---

(١)الكتاب (١/ ٣٤). وينظر: (١/ ٣٦).

(٢) شرح الكافية(٣/ ٤٧٠).

(٣) من الآية رقم (٧) من سورة النحل.

(٤) معاني القرآن(٢/ ٩٧). وينظر: (١٥٧/٢).

(٥) الفصيح (ص: ٢٨٨).

(٦) نسب للكوفيين في: الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ص: ٥٦)، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ص: ١٧٣)، والتبيين (ص: ١٤٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٦٠)، ومسائل خلافية للعكبري (ص: ٦٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٧٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٧٨)، وائتلاف النصرة للزبيدي (ص: ١١١).

واستدلوا لمذهبهم بأمور، منها:

١- أن المصدر يعتل لاعتلال الفعل، ويصح لصحته؛ تقول: (قمتُ قيامًا)، فيعتل المصدر لاعتلال الفعل، وتقول: (قاوَمَ قِوَامًا)، فيصح المصدر لصحة الفعل؛ فدل على أنه فرع عليه.

٢ - أن الفعل يعمل في المصدر، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

٣- أن المصدر يذكر توكيدًا للفعل، ولا شك أن رتبة المؤَكَّد قبل رتبة المؤَكِّد، فدل على أن المصدر مأخوذ من الفعل.

٤-أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له (فَعَل، ويَفْعَلُ)، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلًا للمصدر(١).

ويُردُّ على الاستدلال الأول بأن المصدر صح لصحة الفعل، واعتل لاعتلاله؛ طلبًا للتشاكل، ليجري الباب على سنن واحد، ولئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة، وهذا لا يدل على الأصل والفرع، ألا ترى أنهم قالوا: (يَعِدُ)، والأصل فيه: (يَوْعِدُ)، فحذفوا الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة(٢).

ويُردُّ على الاستدلال الثاني بأن هذا لا يدل على أنه أصل له، فإنَّا أجمعنا على أن الحروف تعمل في الأسماء، والأفعال، ولا شك أن الحروف ليست أصلًا للأسماء، والأفعال، فكذلك هاهنا(٣).

ويُرَدَّ على الاستدلال الثالث بأن هذا لا يدل على أنه فرع عليه، ألا ترى أنك تقول: (جاءني زيدٌ زيدٌ)، و (رأيت زيدًا زيدًا)، ولا يدل هذا على أن (زيدًا) الثاني فرع على الأول، فكذلك هاهنا(٤).

---

(١) ينظر: الإيضاح للزجاجي (ص: ٥٦)، وأسرار العربية(ص: ١٧٣)، والإنصاف (١/١٩٠،١٩١)، واللباب للعكبري (١/ ٢٦١).

(٢) ينظر: المنصف لابن جني (ص: ٦٥)، وأسرار العربية (ص: ١٧٤)، والتبيين للعكبري (ص: ١٤٨).

(٣) ينظر: التبيين للعكبري (ص: ١٤٨).

(٤) ينظر: علل النحو لابن الوراق (ص: ٣٠٦)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٤/ ١٨١٦).

وشمس الدين الزوزنيّ وافق الكوفيين، فرأى أن المصدر مشتق من الفعل، والفعل أصل المشتقات، وصرح بذلك في صدر المسألة عندما قال: "... والعلاقة أنَّ المصدر جزءٌ ممَّا الفعل – عند النحويّ– حقيقة فيه, مثاله قولهم: اسم الفاعل ما اشْتُقَّ من فعلٍ لِمَنْ قامَ بهِ بمعنى الحدوث....."(١).

الرأي الثاني: أن المصدر أصل المشتقات، والفعل وغيره من المشتقات مشتقة منه وفرع عليه، وهو رأي البصريين والجمهور(٢).

واحتجوا لصحة مذهبهم بأمورٍ، منها:

١– أنه يُسمَّى مصدرًا، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل؛ فلَمَّا سُمّي مصدرًا؛ دل على أنه قد صدر عنه الفعل.

٢– أنه لو كان مشتقًّا من الفعل؛ لوجب أن يدلَّ على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث، وعلى ذات الفاعل، والمفعول به.

٣– أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

٤– أن الفعل يدلّ على شيئين، والمصدر يدل على شيء واحد، وكما أن الواحد قبل الاثنين؛ فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل.

٥– أن المصدر لو كان مشتقًّا من الفعل؛ لوجب أن يجري على سنن واحد، ولم يختلف، كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلمّا اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس دلّ على أن الفعل مشتق منه(٣).

---

(١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ٦٣٢).

(٢) ينظر: الكتاب(١/ ١٢)، والمقتضب(٤/ ٣٣٥)، والأصول لابن السراج(١/ ١٦٢)، والإيضاح للزجاجي (ص: ٥٦)، وشرح الكتاب للسيرافي(١/ ٤٤)، والعسكريات(ص: ٥٧)، وأسرار العربية (ص: ١٧٣)، والتبيين (ص: ١٤٣)، واللباب(١/ ٢٦٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٧٣).

(٣) ينظر: علل النحو (ص ٣٠٥)، والإيضاح للزجاجي (ص: ٥٦)، والمسائل العسكريات(ص: ٥٧)، وأسرار =

وأجيب عن دليلهم بأن المصدر إنما سمي مصدرًا؛ لأنه مصدور عن الفعل، كما قالوا: (مركبٌ فارهٌ، ومشربٌ عذبٌ): أي: مركوبٌ فارِهٌ، ومشروبٌ عذبٌ، والمراد به المفعول لا الموضع[١].

الرأي الثالث: أن الفعل مشتق من المصدر، والوصف- كاسم الفاعل- مشتق من الفعل، فالفعل فرع، والوصف فرع الفرع، وهو رأي عبد القاهر الجرجاني.

يقول: "القسم الثاني: ما كان مشتقًّا كـ (أحمر، وأسود)؛ لأنهما مشتقان من الحمرة والسواد، وهذا حكم (ضارب، وآكل)؛ لأنهما مشتقان من الفعل الذي هو (ضَرَبَ، وأَكَلَ)، أو (يَضْرِبُ، ويَأْكُلُ)، والفعل مشتق من المصدر" [٢].

وهذا الرأي له وجاهته: فهو يرى أن الوصف أقرب إلى الفعل، والفعل قد صدر عن المصدر، لكنه لم يسلم من اعتراض، قال السيوطي -بعد ذِكره هذا الرأي-: "وردَّ بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين، فبطل اشتقاقه منه، وتعين اشتقاقه من المصدر" [٣].

الرأي الرابع: أن كلًّا من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر، وهو رأي أبي بكر بن طلحة (ت/٦١٨ هـ)[٤]، ويُستدل له بوجود مصادر لا أفعال لها، وبوجود أفعال لا مصادر لها، فلو كان أحدهما أصلًا للآخر؛ لتوقف وجود الفرع على وجود الأصل، وقد وجد أحدهما دون الآخر[٥].

=
العربية (ص: ١٧٣)، وشرح الكافية للرضي (٣/ ٤٠٠)، وائتلاف النصرة (ص:١١١).

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق (ص: ٣٠٥)، والتبيين للعكبري (ص ١٤٧)، وشرح الكافية للرضي (٣/ ٤٠٠).

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (١/ ١٠٩).

(٣) الهمع للسيوطي (٣/ ٩٥، ٩٦).

(٤) نسب لابن طلحة في: الارتشاف (٣/ ١٣٥٣)، والتذييل (٧/ ١٣٤)، وتوضيح المقاصد (٢/ ٦٤٥).

(٥)التذييل (٧/ ١٣٤).

الراجح: بعد عرض الآراء في هذه المسألة يتضح أن الخلاف فيها لا يترتب عليه خلاف في النطق أو الحكم الإعرابي، **اقتداء بقول أبي حيان:** "وهذا الخلاف لا يجدي كبير منفعة؛ إذ ليس خلافًا راجعًا إلى نطق، ولا إلى اختلاف معنى نسب"[(١)]، لكنه إن كان لا بد من ترجيح فإن البحث يرى أن الراجح في هذه المسألة هو رأي الكوفيين والزوزني القائل بأن الفعل أصل المشتقات؛ وذلك لأن الاستعمال اللغوي عليه، فنحن في استعمالنا نشتق من الفعل، فنقول: اسم الفاعل من (ضرب): ضارب، والمصدر منه: (الضرب)، فرأي الكوفيين هو الأقرب للاستعمال اللغوي.

والله –تعالى– أعلم.

(١)التذييل والتكميل(٧/ ١٣٤).

المسألة الثالثة عشرة: اشتقاق لفظ الجلالة.

قال الشيخ شمس الدين الزَّوزنيُّ: "...نَحْوُ: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾(١) قالوا: الله أصله: الإلاه, فِعَال بمعنى مَفعُول, والإلاهةُ: العِبادة, وأَلَه – بفتح العين– أي: عَبَدَ, فإلهٌ بمعنى: مألوهٌ, أي: معبود(٢), فـ(الله) في الأصل من الأعلام الغالبة, كالنجم, كأنه كان عامًا في كل معبود ثم اختَصَّ بالمعبود بالحق؛ لأنه أولى من يُوَلَّه أي: يعبد, وصار مع لام العهد علمًا له"(٣).

ويتضح من النص السابق أنَّ شمس الدين الزوزنيّ وافق رأيَّ سيبويه وابن السراج القائل بأَنَّه مشتق وأن أصله (إلاه) مثل: (فِعَال), ثم دخلت الألف واللام بدلًا عن الهمزة، وفي هذا اختلفت أراء النحويين على رأيين:

الرأي الأول: أن لفظَ الجلالةِ علمٌ بالوضع, وأن الألف واللام لازمة له, ولا يجوز حذفهما منه، حيث إنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق، ونُسب للخليل(٤)، وابن كيسان(٥)، ولغيرهما(٦). واختاره الرَّازي (٧)، والسَّمين(٨)، والخازن(٩).

ويُستدلُ لرأيهم على أن (الألف واللام) من بنيةِ هذا الاسم، ولم يدخلا للتعريف،

---

(١)الآية (١)، من سورة: الإخلاص.

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية [أ ل ه] (٦/٢٢٢٣).

(٣)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ١٨٦).

(٤)نُسب إليه في: الكشف والبيان للثعلبي (١/ ٩٦)، وتفسير السمعاني (١/ ٣٢)، وزاد المسير في علم التفسير للجوزي(١/ ١٦)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٥)، والتعليقة على المقرب(ص: ٥٢).

(٥)ينظر: التفسير البسيط (١/ ٤٤٨)، وتفسير السمعاني (١/ ٣٢).

(٦)كأبي بكر القفال، والحسين بن الفضل . نُسب إليهما في: التفسير البسيط (١/ ٤٤٨).
كجماعة من أهل العربية، والفقهاء كالشافعي وأبي المعالي والخطابي والغزالي والمفضل وغيرهم. ينظر: تفسير القرطبي (١/ ١٠٣)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٥).

(٧)ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١/ ١٤٣).

(٨)ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٢٤).

(٩) ينظر: لباب التأويل في معاني التنزيل (١/ ١٧).

حيث إنه أعرف المعارف، وكقولك: (يا الرحمن) ولا (يا الرحيم)، كما تقول: (يا لله)، فدَلَّ على أَنَّهما من بنية الاسم(١).

الرأي الثاني: أَنَّه مُشْتَقٌّ , وهُو رَأْيُ كثير من أَهل العلم , بعدما أجمعوا على أن الهمزة واللام والهاء أصل واحد في الكلمة، **واختلفوا في اشتقاقه على آراء:**

الأول: رَأْيُ سِيبويه: أن أصله (إلاه) مثل: (فِعَال), ثم دخلت الألف واللام بدلًا عن الهمزة، حيث قال: "وكأن الاسم –والله أعلمُ– (إلهٌ) فلما أُدخل فيه الألف واللام , حذفوا الألفَ , وصارت الألفُ واللامُ خلفًا منها" (٢). ووافقه ابن السراج(٣).

واستدل سيبويه على ذلك بقوله: "ومثل ذلك (أُناسٌ) , فإذا أَدخلتَ الألف واللام قلت: (الناس) , إلا أن (الناس) قد تفارقهم الألف واللام , ويكون نكرةً , واسم الله–تبارك وتعالى– لا يكون فيه ذلك"(٤)، وهو قول الزمخشري –أيضًا–(٥)، وصححه البطليوسي(٦).

---

(١)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤١)، وتفسير القرطبي (١/ ١٠٣).

هذا وقد ذكر الرازي في تفسيره (١/١٤٣،١٤٤) حججًا لذلك، ومُلَخَّصُها : ١- أن هذا اللفظ موضوع للعلمية، ولا يصح كونه مشتقًّا؛ لأن اللفظ المشتق مبهم لا يفيد، ولا يمنع من وقوع الشركة فيه بين كثيرين، فثبت أن هذا اللفظ لو كان مشتقا لم يمنع وقوع الشركة فيه بين كثيرين، ولو كان مشتقًّا، لما كان قولنا: «لا إله إلا الله» توحيدا حقا مانعا من وقوع الشركة فيه بين كثيرين.

٢ . أن من أراد أن يذكر ذاتًا مُعَيَّنة ثم يتبع ذلك بالصفات فإنه يذكر اسمه أولًا، ويذكر عقيب الاسم الصفات، كقولك: (زَيدٌ الفقيهُ النَحْويُّ الأُصُوليُّ)، وإذا عرفت ذلك، فيجب عليك عند ذكر اسم الله، وأردت أن تتبعه بالصفات أن تقول: (اللهُ العالمُ القادرُ الحَكيمُ)، ولا يصح العكس ، فلا يُقَال: (العالمُ القادر الله)، فيدل ذلك على أن «الله» اسم علم.

٣ . أن قول الله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم:٦٥]أن المراد من الاسم في هذه الآية الصفة، وإلَّا لكذب قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ ، فوجب أن يكون المراد اسم العلم، فكل من أثبت لله اسم علم، قال ليس ذاك إلا قولنا الله.

(٢)ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٩٥).

(٣)ينظر: الأصول في النحو (٢/ ١١٣).

(٤)ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٩٦).

(٥)ينظر: الكشاف (٦/١).

وقد أيَّد الشيخ الزَّوزني هذا الرأي حيث صَرّح في نصّه السابق أن الأصل في لفظ الجلالة أن يكون مشتقًّا فنقل من قال باشتقاقه، ثم تلاه بـ(الفاء)، وصرّح أنه من الأعلام الغالبة كالنجم التي كانت مشتقة ولازمها الألف واللام، كعيوق، و(العيوق)... [١].

والثاني: أنه مشتق من (لَاه) على وزن (فَعَلَ)، مثل: (ضَرَب), وعليه دخلت الألف واللام للتعظيم؛ وإبانة له عن كل مخلوق، فهو اسم وإن كان فيه معنى فعل، ونُسب للمبرد[٢].

والثالث: إن أصله (وِلَاه)، فأبدلت الواو همزة، فقيل: (إِلَه)، كما قالوا: (إِسَادة) في (وِسادة)؛ واشتق من (الوله)؛ لأن قلوب العباد توله إليه، ونُسب للخليل[٣]، كقوله عز وجل: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيۡهِ تَجۡـَٔرُونَ ٥٣﴾[٤]، وكان القياس أن يقال: (مولوه) كما يقال معبود، إلا أنهم خالفوا به ذلك البناء ليكون اسما علمًا، فقالوا: (إله)، كما قالوا للمكتوب: (كِتَاب)، وللمحسوب: (حساب)[٥]، ووصفه البطليوسي بأنه غلطٌ بيّنٌ[٦].

والرابع: قال آخرون: أصله من (أله يأله): إذا تحير؛ لأن العقول تأله عند التفكر في جلاله، أي: تتحير، وأصله: (وَلِهَ يَوْلَهُ وَلَهًا) على وزن (تَعِبَ يَتْعَبُ تَعَبًا)، والوَلَهُ: ذهاب العقل، يقال: رجل واله وامرأة والهة ووالِه وماء مُولَه أو ماء مُولَّه: إذا أرسل في الصحراء، فالله سبحانه وتعالى تتحير الألباب والفكر في حقائق صفاته ومعرفته[٧]، وصححه البطليوسي[٨].

=

(٦)ينظر: المسائل والأجوبة (١/٥٥).

(١)ينظر: شرح التلخيص للزوزني (ص: ١٨٦).

(٢)ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٠).

(٣)ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٦٣)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٠).

(٤) من الآية (٥٣)، من سورة: النحل.

(٥)ينظر: زاد المسير في علم التفسير (١/ ١٦)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٠).

(٦)ينظر: المسائل والأجوبة (١/٥٦).

(٧)ينظر: تفسير الماتريدي (١٠/ ٦٤٦)،وتفسير الراغب الأصفهاني(١/ ٤٩)، وسفر السعادة (١/ ١٠).

(٨)ينظر: المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي (١/٥٥).

والخامس: قال بعض اللغويين[١]:أَلِهَ يأْلَه إلاهة، بمعنى: عبد يعبد عبادة، والتأله: التعبد[٢]؛ وأنشد قول رؤبة من [الرجز]:

لِلَّهِ دَرُّ الْغَانِيَـــــــاتِ الْمُـــــــدَّهِ سَـــبَّحْنَ وَاسْـــتَرْجَعْنَ مِـــنْ تَأَلُّهِـــي[٣]

يَعْنِي: مِنْ تَعَبُّدِي وَطَلَبِي اللَّهَ بِعَمَلٍ[٤].

والسادس: قيل: إن (إِلَاهًا) مأخوذ من: (توله العباد)، ونُسب لأبي علي الفارسي، وحكم عليه بالخطأ؛ لأن قولهم: (تأَلَّه) يدل على أن الهمزة فاء الكلمة[٥].

والسابع: قيل: إن الأصل فيه (الهاء) وهي الهاء التي تكون كناية عن الغائب، ثم زيدت فيه لام الملك، فصار (له) ثم زيدت فيه الألف واللام تعظيما، وفخموه توكيدًا وهو قول بعضهم[٦]، ووصفه السمين بالغرابة[٧].

والثامن: مشتق من قولهم: (أَلِهتُ إلى الرجل) إذا فزعت إليه، وروي عن ابن عباس– رضي الله عنه– أنه قال: هو الذي يأله إليه كل شيء[٨]، أي: هو مفزع كل شيء ومستغاثه، لا رب غيره.

الراجح: يرى البحث أن الراجح قول سيبويه وابن السراج، القائل: أن لفظَ الجلالةِ أن أصله (إلاه) مثل: (فِعَال), ثم دخلت الألف واللام بدلًا عن الهمزة ؛ لقوة أدلتهم، وبعدها عن

---

(١) كأبي زيد في: التفسير البسيط (١/ ٤٤٩)، ولبعض النحويين في: زاد المسير في علم التفسير (١/ ١٦)، ونُسب للنضر بن إسماعيل في: الكشف والبيان للثعلبي(١/ ٩٦).

(٢)ينظر: النكت والعيون للماوردي(١/ ٥١)، والمحرر الوجيز (١/ ٦٣).

(٣) البيت لرؤبة في ديوانه: (ص: ١٦٥).

اللغة: المده: جمع ماده. ومده فلانًا يمدهه مدهًا: نعت هيئته وجماله وأثنى عليه ومدحه. و استرجعن: قلن: إنا لله وإنا إليه راجعون.

(٤) ينظر: تفسير الطبري (١/ ١٠٣).

(٥) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٣)، والمسائل والأجوبة (٥٦/١).

(٦) ينظر: تفسير القرطبي (١/ ١٠٣)، ونواهد الأبكار (١/ ١٢٧).

(٧) ينظر: تفسير القرطبي (١/ ١٠٣).

(٨) ينظر: المسائل والأجوبة (٥٢/١،٥٣).

التأويل، وأن مالا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه، ولبعده عن الغرابة.

والله –تعالى– أعلم.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، فخير العمل ما حَسُن آخره، وصلاة وسلامًا على المبعوث رحمة للعالمين إمامنا وقدوتنا- محمد صلَّى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحبه الطاهرين الأبرار.

وبعد:

فقد توصلت بفضل الله تعالى ومنِّه إلى خاتمة البحث، والذي حاولت أن أرسم فيه صورة واضحة المعالم لشخصية محمد بن عثمان شمس الدين الزوزني وثقافته وآرائه النحوية من خلال معايشتي لشرحه على التلخيص، وقد أثمرت هذه الدراسة عن عدة نتائج تتجلَّى فيما يأتي:

١ .كشفت لنا الدراسة عن مكانة شمس الدين الزوزنيّ العلمية، وسعة ثقافته النحوية والصرفية والبلاغية، وعلو كعبه في هذا الفن، وبراعته في التأليف وقدرته على الشرح والمناقشة والتحليل، وتمكنه من أسرار اللغة ودقائقها.

٢ . أفصحت الدراسة عن منهج شمس الدين الزوزنيّ في شرحه، وأسلوبه، واتجاهه النحوي، **فظهر منهجه البصري في آرائه النحوية، وإن وافق الكوفيين في مسألتين فقط.**

= ويتضح ذلك في مسألة (اشتقاق لفظ الجلالة) فصرح أن لفظَ الجلالةِ بأَنَّه مشتق وأن أصله (إلاه) مثل: (فِعَال), ثم دخلت الألف واللام بدلًا عن الهمزة، وهو رأي سيبويه وابن السراج، ومن وافقهم.

= وفي مسألة (العطف ببل بين النفي والإثبات) بين الراجح رأي المبرد وهو: أن (بَل) تفيد النفي فقط، ولا تفيدُ إثباتًا؛ لكونها عاطفة، فيكون المعطوف منفيًّا كالمعطوف عليه، فتنقل معنى النفي والنهي إلى ما بعدها، فمعنى قولك (مَا قَامَ زَيْدٌ بَل عَمرٌو): (بَل مَا قَامَ عَمْرٌو).

*** ولكنه جانبه الصواب في ذلك وعندما **رجعت إلى المقتضب** (١٥٠/١) وجدت أنَّ المبردَ قال: "ومنها: (بَلْ)، ومعناه: الإضرابُ عن الأول، والإثبات للثاني، نحو قولك:

(ضَربتُ زَيدًا بَل عَمْرًا)، و (جَاءَني عَبدُ الله بَل أَخوه)، و(مَا جَاءَني رَجلٌ بل امْرأةٌ)...". أ.هـ(١).

فما نُسب إليه فهو منه براء حيث صَرّح بأن (بَل) تفيد الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، ولكنه قد جعل النفي والإيجاب على السواء، فلم يفرق بينها.

= وفي مسألة: ضمير الشأن، والخلاف في تسميته، وافق رأيَّ سيبويه وجمهور البصريين القائل بتسمية الضمير الذي يأتي في الكلام؛ لغرض تفخيم شأن الخبر في نفس المخاطب بالتنبيه عليه مجملًا، ثم التبيين له مفصلًا بـ(ضمير الشأن) إذا كان مذكَّرًا، و (ضمير القصة) إذا كان مؤنثًا.

= وفي مسألة: تضمن (إنما) معنى (ما وإلَّا) في توجيه قراءة: ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ**﴾ وافق رأيَّ جمهور النحويين والمفسرين القائل بأَنَّ (إنما) تتضمن معنى (ما وإلا)، فتفيد للنفي والإثبات، و(ما) كافَّة لا عمل لها حاجبة عمل (إنَّ) فيما بعدها.

= وفي مسألة: عطف الجمل، وافق شمس الدين الزوزني رأي جمهور النحويين جواز عطف الجملة الاسمية على الفعلية مطلقًا والعكس.

= وفي مسألة: منع ما سُمِّي بوزن الفعل مُشْتركًا بين الإسمية والفعلية، فقد أيّد الشيخُ شمس الدين الزَّوزَني رأي الجمهور القائل بصرف الأبنية المشتركة بين الأفعال والأسماء، إذا سُمِّي بها وفرغت من الضمير حيث إنه اعترض وأجاب عن زعم ورأي عيسى بن عمر.

٣. وقد أيَّد شمسُ الدين الزوزني رأيَ الكوفيين في مسألتين:

الأولى: العطف بـ (ثُمَّ) بين لزوم الترتيب والتراخي وعدمه، فقد أَيَّد رأي الفراء وابن مالك والرضي الذين ذهبوا إلى أن (ثُمَّ) مثل الواو، لا تفيد لزوم الترتيب، ولكنها تستعمل للتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي.

والثانية: الأصل في تسمية المصدر فعلًا وحَدَثًا وحَدَثَانًا، ومعرفة أصل المشتقات، فقد وافق

(١)ينظر: المقتضب (٤/ ٢٩٨).

الكوفيين، فرأى أن المصدر مشتق من الفعل، والفعل أصل المشتقات، وصرح بذلك.

٤ . **كشفت لنا الدراسة عن غزارة المادة العلمية** التي احتوى عليها الشرح؛ وعن طول نفس الزوزني في عرض بعض القضايا النحوية واستقصاء جميع جوانبها، والفصل بينها، والاستدلال لها بشواهد متنوعة، وعلل متعددة.

٥ . **أنبأت الدراسة عن سعة اطلاع شمس الدين الزوزنيّ** بكثرة ما اشتمل عليه شرحه من مصادر متنوعة، بلاغية، ونحوية، ولُغوية مهمة؛ مما يَدلُّ على عكوفه على الكتب، وفهم مكنونها، والوقوف على كثير من كُتُب التُراث.

٦ . **أوضحت الدراسةُ أنَّ شمس الدين الزوزنيَّ** لم يكن نحويًّا فحسب؛ بل كان له العديد من المشاركات في عدد من العلوم والفنون، مما يشهد له بسعة العلم والاطلاع، وسرعة الفهم، ورجاحة العقل، وتنوع الثقافة.

٧. اتَّسمَ شمس الدين الزوزنيُّ بالأمانةِ العلميّة في عزوه للآراء والنقول، ونسبتها إلى أصحابها دون تحريف، أو تبديل، فنراه –غالبًا– قد تحرَّى الدقة في نقل هذه النصوص، ونسبتها إلى مصادرها الأصلية.

٨ . **اعتمد شمس الدين الزوزني على الأسلوب النحوي المنطقي**، فكان كثيرًا ما ينساق وراء كلام الرضي وينقله ويرتضيه ويؤيده–وبيّنت ذلك في مطلب التأثير والتأثر–، كما اتضح في مسألة :

= ضمير الشأن، والخلاف في تسميته، فقد وافق رأي سيبويه والجمهور، كما هو واضح في صدر المسألة؛ مُقتديًا بقول الرضي الذي نقله عنه، وقد بَيّن أنه يُسمَّى بضمير الشأن للمذكر، والقصة للمؤنث.

= ومسألة: الأصل في تسمية المصدر فعلًا وحَدَثًا وحَدَثَانًا، ومعرفة أصل المشتقات، فرأى أن المصدر مشتق من الفعل، والفعل أصل المشتقات.

فهرس المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

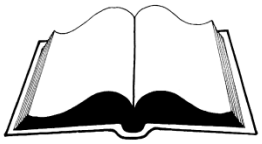

ثانيًا: الرسائل العلمية:

١- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية لجمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم الصنعاني المتوفى سنة ٨٣٧ هـ {دراسة وتحقيقا} رسالة دكتوراه إعداد: محمد عبدالستار علي أبو زيد. إشراف: الأستاذ الدكتور أحمد الزين علي العزازي، والأستاذ الدكتور الطنطاوي جبريل جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، قسم اللغويات.

٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، تحقيق ودراسة: د /عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٣- حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين، راسة مقدمة لنيل درجة التخصص(الماجستير) تحقيق /د. حماد بن محمد الثمالي، إشراف /د. يوسف عبدالرحمن الضبع – جامعة أم القرى-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤- الشاهد الشعري عند الكوفيين دراسة نحوية تحليلية. د/ محمود عثمان رسالة دكتوراه. كلية اللغة العربية بالزقازيق. إشراف أ.د/ عبد العظيم محمد هلال. وأد/ أحمد الزين علي العزازي (١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م).

٥- المغني في النحو لابن فلاح اليمني، رسالة دكتوراة تحقيق / عبدالرازق عبدالرحمن أحمد السعدي إشراف أ.د / أحمد مكي الأنصاري –المملكة العربية السعودية –جامعة أم القرى –مكة المكرمة-كلية اللغة العربية ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.

ثالثًا: المجلات:

الموفقي في النحو لأبي حسن محمد بن أحمد بن كيسان، تحقيق /د. عبد الحسين الفتلي، ود. هاشم طه شلاش- مجلة المورد ببغداد- العدد الثاني ١٩٧٥م.

رابعًا: الكتب المطبوعة.

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزَّبيدي، تحقيق: د / طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب-، الطبعة: الأولى، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق: د / رجب عثمان محمد، مراجعة: د / رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٤- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق الناشر: أضواء السلف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٥- الإرشاد إلى علم الإعراب . للكيشي . تحقيق. أد / عبد الله علي الحسيني. وأد /محسن سالم العميري. جامعة أم القرى (١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م).

٦- الأُزْهيَّة في علم الحروف، تأليف: علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملَوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٧- أسرار العربية لعبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد أبي البركات الأنباري تحقيق : د.فخر صالح قدارة -الناشر : دار الجيل – بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٨- الأشباه والنظائر لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى:

٩١١هـ)الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٩- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لأبي محمد بن عبدالله بن السيد البطليوسي (ت/٥٢١هـ) تحقيق أ.د/ حمزة النشرتي –دار الكتب العلمية بيروت لبنان- الطبعة الأولى – ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.

١٠- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج المحقق: عبد الحسين الفتلي الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

١١- أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية- عرض ونقد -, تأليف: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري (من دون), ط: الأولى، ١٤١٤ هـ.

١٢- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، المؤلف: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، - دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت، الطبعة: الرابعة - ١٤٢٠ هـ.

١٣- إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، -منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

١٤- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: د / فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل- بيروت - لبنان، (من دون) ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٥- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحَسَنِي العلَوِي، تحقيق ودراسة: د / محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٦- أمالي الزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط: الثانية،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٧- أمالي السهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، في النحو واللغة

والحديث والفقه، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة-القاهرة، (من دون).

١٨- املاء ما من به الرحمن لأبي البقاء العكبري -دار الكتب العلمية بيروت لبنان- الطبعة: الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

١٩- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولَّاد التميمي النحوي(ص: ٤٦)، دراسة وتحقيق: د / زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.

٢٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري الناشر : دار الجيل – بيروت الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

٢٣- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٢٤- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق و تقديم: د/ موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد، (من دون)، ١٩٨٢ م.

٢٥- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزَّجَّاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك الناشر: دار النفائس – بيروت الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م.

٢٦- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة:

١٤٢٠ هـ.

٢٧- البديع في علم العربية لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٨- البغداديات لأبي علي الفارسي ،تحقيق / صلاح الدين عبدالله السنكاوي- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني ببغداد، بدون.

٢٩- البيان في شرح اللمع لابن جني، إملاء: الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، دراسة وتحقيق: د / علاء الدين حَمْوَيَّة، دار عمار- عمان، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٣٠- تاريخ إيران بعد الإسلام (٢٠٥هـ/٨٢٠هـ) تأليف: عباس إقبال اشتياني, نقله عن الفارسية وقدم له وعلق عليه: د/ محمد علاء الدين منصور, كلية الآداب, جامعة القاهرة, راجعه: أ د/ السباعي محمد السباعي, دار الثقافة للنشر والتوزيع, القاهرة, (من دون).

٣١- تاريخ الأدب العربي (عصر الدول والإمارات :الجزيرة العربية, العراق, إيران), تأليف: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية, (من دون).

٣٢- التبصرة والتذكرة، لعبد الله بن على بن إسحاق الصيمري . تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى دار الفكر . دمشق . الطبعة الأولى ١٩٨٢ م.

٣٣- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق /د / علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (لا /ت).

٣٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين–الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٥- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب . للدماميني . تح. د/ محمد بن مختار اللوحي

/ عالم الكتب الحديث . إربد الأردن . الأولى ١٤٣٢هـ . ٢٠١١م.

٣٦- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ) المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد)الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٣٧- تذكرة النحاة، لأبي حيَّان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: د / عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.

٣٨- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ألفه: أبو حيان الأندلسي، حققه: أ.د / حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا – الرياض – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى ،الأجزاء من الأول إلى الرابع عشر، ١٤١٧هـ /١٩٩٦م-١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.

٣٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ،تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٤٠- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، أو شرح التصريح على التوضيح للشيخ / خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف الشيخ/ محمد بدر الدين بن أبي بكر عمر الدماميني، تحقيق: د/ محمد بن عبد الرحمن المفدي، مطابع الفرزدق- الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٢- التعليقة على المقرب - شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو- لبهاء الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس (٦٩٨ هـ)تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة –وزارة الأوقاف، عمان الأردن- تاريخ النشر:٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ.

٤٣- التَّفْسِيرُ البَسِيْط لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ) المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام

محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه –عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

٤٤- تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن لـ أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبي إسحاق تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م.

٤٥- تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير- دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

٤٦- تفسير الراغب الأصفهاني لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ) الجزء الأول: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة. تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٤٧- تفسير السمعاني لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (٣/ ٧٢)المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم الناشر: دار الوطن، الرياض – السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٤٨- تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

٤٩- تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة، لمحمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي ،تحقيق / د. مجدي باسلوم - دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٥٠- تفسير الماوردي - النكت والعيون- المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)المحقق: السيد ابن عبد

المقصود بن عبد الرحيم الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، لا/ت.

٥١- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٥٢- توجيه اللُّمع، للعلَّامة / أحمد بن الحسين بن الخباز، شرح كتاب اللمع، لابن جني(ص: ٦٧)، دراسة وتحقيق: أ.د / فايز ذكي دياب، دار السلام- القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، المعروف بابن أم قاسم، شرح وتحقيق: أ. د /عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م.

٥٤- التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: د / يوسف أحمد المطوع، الكويت، ط: الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٥٥- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، دراسة وتحقيق: د/ محمد ابن خالد الفاضل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . سلسلة نشر الرسائل العلمية -١٤١١هـ. ١٩٩١ م.

٥٦- جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة-الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥٧- الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٥٨- الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٥٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٦٠- الحجة في القراءات السبع المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت الناشر: دار الشروق — بيروت الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.

٦١- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تصنيف: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي، و بشير حويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث- دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٦٢- حركة التجديد والإصلاح في نجد, تأليف: عبد الله العجلان, عبد الله العجلان, ط: الأولى ١٤٠٩هـ /١٩٨٩م.

٦٣- حروف المعاني والصفات لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبي القاسم، تحقيق: علي توفيق الحمد الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.

٦٤- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي تحقيق /د. سعيد عبدالكريم سعودي-دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت- لا /ت.

٦٥- الخصائص، صنعة: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية- بيروت، (من دون).

٦٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، بدون.

٦٧- دلائل الإعجاز في علم المعاني لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية —

بيروت –الطبعة: الأولى،١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.

٦٨- ديوان أبي دؤاد الإيادي (ص: ٢٩٢) تحقيق/ غوستاف غرنباوي. دار مكتبة الحياة . بيروت سنة ١٩٥٠ م.

٦٩- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د/ محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز- مصر، (من دون).

٧٠- ديوان حسان بن ثابت (رضي الله عنه)، شرحه وكتب هوامشه، وقدم له: أ /عبد مهنا، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان، ط: الثانية، ١٤١٤هـ /١٩٩٤م.

٧١- ديوان رؤبة بن العجاج، مطبوع ضمن (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة- الكويت، (من دون).

٧٢- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق /د٠ عبدالحفيظ السطلي، مدرس الأدب الإسلامي وفقه اللغة في جامعة حلب –مكتبة أطلس دمشق- ١٩٦٩م.

٧٣- ديوان عنترة ابن شداد تحقيق / محمد سعيد مولدي-المكتب الإسلامي- ١٩٦٤م.

٧٤- ديوان الفرزدق . شرحه وضبطه وقدم له أ / على فاعور. دار الكتب العلمية بيروت . لبنان . ط: الأولى (١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م).

٧٥- ديوان النابغة الزبياني شرح /حمدو طماس –دار المعرفة بيروت لبنان- ط/ الثانية١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٧٦- الرّد عَلى النّحاة لأحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبي العباس دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا الناشر: دار الاعتصام، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

٧٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت/٧٠٢هـ) تحقيق/ أحمد محمد الخراط –مطبوعات مجمع اللغة بدمشق-لا/ت.

٧٨- زاد المسير في علم التفسير لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد

الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)المحقق: عبد الرزاق المهدي الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.

٧٩- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) – دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٨٠- سفر السعادة وسفير الإفادة المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ)المحقق: د. محمد الدالي. تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)الناشر: دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

٨١- سلم الوصول إلى طبقات الفحول لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ«حاجي خليفة» المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي تدقيق: صالح سعداوي صالح إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا عام النشر: ٢٠١٠ م.

٨٢- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،- دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

٨٣- شرح ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي- دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٨٤- شرح الألفية لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٨٥- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لـ محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون –دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٨٦- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: د /عبد الرحمن السيد، د /محمد بدوي المختون، مطبعة هجر - القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٠هـ /١٩٩٠م.

٨٧- شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي (٦١٣ -٦٨٠ هـ) السفر الثاني من أول باب الاستثناء الي آخر باب تخفيف الهمزة. دراسة وتحقيق الباحث: معتق الحربي. رسالة ماجستير جامعة أم القرى -مكة المكرمة (١٤٢٣هـ _٢٠٠٣م) . إشراف: أد: سعد حمدان الغامدي.

٨٨- شرح الجمل لابن الضائع النحوي الأندلسي، تحقيق /د٠ يحيى علوان حسون، -دار بغداد بالعراق- و دار الأمل الجديدة بسوريا —الطبعة /الأولى ٢٠١٦م.

٨٩- شرح الجمل لأبي الحسن علي بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي قدم له ووضع هوامشه وفهارسه /فواز الشعار، إشراف د. إميل بديع يعقوب —دار الكتب العلمية بيروت لبنان- الطبعة /الأولى ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

٩٠- شرح الدروس في النحو لابن الدهان، تحقيق /د / إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي- الطبعة: الأولى ١٤١١هـ١٩٩١م.

٩١- شرح الكافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر تاريخ الطبع: ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م الناشر: جامعة قار يونس — ليبيا.

٩٢- شرح ألفية ابن معط، لعبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس الموصلي، تحقيق ودراسة: د/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي- الرياض- السعودية، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.

٩٣- شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م.

٩٤- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: أ.د / هادي نَهَر، دار اليازوري العلمية- عمان- الأردن، (من دون) ٢٠٠٧م.

٩٥- شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق: د / رجب عثمان محمد، تصدير: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠م.

٩٦- شرح اللمع، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني، تحقيق ودراسة: د / إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية، (من دون) ١٤١١هـ /١٩٩٠م.

٩٧- شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بـ(التخمير)، تأليف: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٩٩٠م.

٩٨- شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٩٩- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ / أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، درسه وحققه: د / تركي بن سَهْو بن نزَّال العُتَيبي، الطبعة / الأولى – مكتبة الرشد الرياض ١٤١٣هـ١٩٩٣م.

١٠٠-شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ. تحقيق: خالد عبد الكريم الناشر: المطبعة العصرية – الكويت - ط: الأولى، ١٩٧٧ م.

١٠١-شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي (ت/٦٦٩هـ) تحيق/ أ.د/ علي فاخر –الطبعة الأولى-١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٠٢-شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن

صالح المكودي المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة) الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.

١٠٣-شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: د/ موسى بنَّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف، (من دون) ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٠٤-شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة (من الأول حتى نهاية باب المخاطبة) إعداد: د / سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

١٠٥-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف: الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة، (من دون).

١٠٦-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني – بغداد، (من دون) ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

١٠٧-شرح قطر الندى وبل الصدى لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: القاهرة الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

١٠٨-شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة (ت /٧٣٣)، تحقيق. محمد محمد داوود-كلية التربية جامعة قناة السويس-ط/ الأولى ٢٠٠٠م.

١٠٩-شرح كافية ابن الحاجب للشيخ عبدالعزيز بن جمعة الموصلي، المعروف بابن القواس، دراسة وتحقيق /د. علي الشوملي –جامعة العلوم والتكنولوجيا بالأردن –دار الأمل إربد المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة / الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١١٠-شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق

كرسالة دكتوراه] لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، – جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.

١١١–شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م.

١١٢–الشيعة والتشيع "فرق وتاريخ" تأليف: إحسان إلهي ظهير الباكستاني (ت: ١٤٠٧هـ) إدارة ترجمان السنة، لاهور , باكستان, ط: العاشرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١١٣–الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين –دار الكتب العلمية بيروت–الطبعة / الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

١١٤–الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين — بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

١١٥–الطرائف الأدبية، (شعر الكاتب الشاعر إبراهيم الصولي) لعبد العزيز الميمني –بيروت: دار الكتب العلمية– ١٩٣٧م.

١١٦–عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين, لأكرم بن ضياء العمري, مكتبة العبيكان, الرياض, ط: الأولى، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.

١١٧–عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم — بيروت– لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ–٢٠٠٤م.

١١٨–علل النحو لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبي الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش – مكتبة الرشد – الرياض / السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

١١٩-الغرة المخفية لابن الخباز شرح الدرة الألفية، تح د. /حامد محمد العبدلي-دار الأنباء-بغداد، الطبعة /الأولى ١٩٩١م.

١٢٠-الغرة في شرح اللمع من أول باب (إن وأخواتها إلى آخر باب العطف) . لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان مع دراسة فكره النحوي . تح / د /فريد عبد العزيز الزامل. ط/ دار التدمرية . الرياض . السعودية / الأولى ١٤٣٢هـ . ٢٠١١م.

١٢١-الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لمحمد بن أبي الفتح البعلي, تحقيق د /ممدوح محمد خسارة, السلسلة التراثية, الكويت, ط/ الأولى، سنة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

١٢٢-فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ) مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

١٢٣-الفصول الخمسون، لابن معط زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة، (من دون).

١٢٤-الفصول في العربية لابن الدهان، تحقيق /د /فائز فارس-دار الأمل -مؤسسة الرسالة، الطبعة /الأولى١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

١٢٥-الفصيح لأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبي العباس، المعروف بثعلب تحقيق ودراسة: دكتور /عاطف مدكور -دار المعارف-.

١٢٦-الفوائد والقواعد للثمانيني، تحقيق د / عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط /١، ١٤٢٢هـ.

١٢٧-قصة الحضارة, لـ وِل ديورَانت, ويليام جيمس ديورَانت (ت: ١٩٨١م), تقديم: الدكتور محيي الدّين صَابر, ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمُود وآخرين, دار الجيل، بيروت, لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس, (من دون).

١٢٨-الكافية في علم النحو لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي. تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر - مكتبة الآداب – القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٠ م.

١٢٩-الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها المؤلف: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ)المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنش الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٣٠-الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: د /محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٣١-كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ.

١٣٢-كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د٠ مهدي المخزومي، د٠ إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال، بدون.

١٣٣-الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٣٤-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ،الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

١٣٥-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)الناشر: مكتبة المثنى – بغداد تاريخ النشر: ١٩٤١م.

١٣٦-الكُناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء بن شاهنشاه، تحقيق: د / رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية- بيروت- لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠٠م.

١٣٧-لباب التأويل في معاني التنزيل المؤلف: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (المتوفى: ٧٤١هـ)تصحيح: محمد علي شاهين الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

١٣٨-اللامات لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٣٩-اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين. تحقيق: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر – دمشق- ط: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

١٤٠-اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان- الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

١٤١-اللمحة في شرح الملحة، تأليف: محمد بن الحسن الصائغ، دراسة وتحقيق: د/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط: الثانية، ١٤٣١هـ /٢٠١٠م.

١٤٢-ما ينصرف ومالا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج (ت/٣١١هـ) تحقيق /هدى محمد قراعة-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٤٣-المتَّبَع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: د/ عبد الحميد حَمَد محمد محمود الزَّوي، منشورات جامعة قار يونس- بنغازي، ط: الأولى، ١٩٩٤م.

١٤٤-مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، ط: الثانية، (من دون).

١٤٥-مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت - لبنان، (من دون).

١٤٦-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن

بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.

١٤٧-المختصر في أخبار البشر, تأليف: أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن شاهنشاه بن أيوب (ت: ٧٣٢هـ) المطبعة الحسينية المصرية, ط: الأولى, (من دون).

١٤٨-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه–مكتبة المتنبي – القاهرة، بدون.

١٤٩-المرتجل في شرح الجمل لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

١٥٠-المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقح مصفى للإمام الجليل/ بهاء الدين بن عقيل، على كتاب التسهيل، لابن مالك، تحقيق وتعليق: د / محمد كامل بركات، دار الفكر – دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م.

١٥١-المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ)المحقق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم. الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٥٢-المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي (ت/٣٧٧هـ) تحقيق/ أ.د/حسن محمود هنداوي –كنوز أشبليا- الطبعة الأولى -١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١٥٣-المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي النحوي الفارسي، دراسة وتحقيق: أ.د / علي جابر المنصوري، دار الثقافة – عمان، ط: الثانية، ٢٠٠٢م.

١٥٤-مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين المحقق: محمد خير الحلواني-الناشر: دار الشرق العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

١٥٥-المسائل والأجوبة لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت /٥٢١هـ)، تحقيق /د٠ مصطفى عدنان محمد العيثاويّ-نادي المدينة المنورة الأدبي- الطبعة /الأولى ١٤٤٠هـ -٢٠١٩م.

١٥٦-المستوفي في النحو لكمال الدين الفرخان، تحقيق /د٠ محمد بدوي المختون ط -دار الثقافة العربية- سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

١٥٧-مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي، تحقيق: د / حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة — بيروت- لبنان، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٥٨-المصباح في علم النحو لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي الشهير بالمطرزي، تحقيق /د٠ عبد الحميد السيد طليب —جامعة القاهرة —دار العلوم، الطبعة /الأولى- مكتبة الشباب، بدون.

١٥٩-مصطلحات النحو الكوفي، للدكتور / عبد الله الخثران-هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة القاهرة-الطبعة /الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١٦٠-المطول على التلخيص ـ لسعد الدين التفتازاني ـ الناشر: دار سعادات ـ لا طبعة (١٣٣٠هـ).

١٦١-معاني القرآن للأخفش المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

١٦٢-معاني الحروف للرماني، تحقيق /أ. د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي أستاذ بجامعة أم القرى مكة المكرمة-دار الشروق- ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٦٣-معاني القرآن لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني. الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٦٤-معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد

الجليل عبده شلبي الناشر: عالم الكتب – بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٦٥-معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب – بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٦٦-معجم البلدان لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

١٦٧-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام تحقيق: د. مازن المبارك / و د. محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

١٦٨-مفاتيح الغيب = التفسير الكبير لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ.

١٦٩-مفتاح العلوم للسكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه/ نعيم زرزور- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٧٠-المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله. تحقيق: د. علي بو ملحم الناشر: مكتبة الهلال – بيروت. ط: الأولى، ١٩٩٣م.

١٧١-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ) المحقق: مجموعة محققين - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة -الطبعة: الأولى-١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

١٧٢-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ. د / علي محمد فاخر، وأ. د / أحمد محمد توفيق السوداني، وأ. د / عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام- القاهرة – ط: الأولى،١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م.

١٧٣-المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د / كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد – العراق، (من دون) ١٩٨٢م.

١٧٤-المقتضب لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة. الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

١٧٥-المقدمة الجزولية في النحو لعيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى. تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد راجعه: د حامد أحمد نيل – ود. فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى جمع تصويري: دار الغد العربي.

١٧٦-المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد، ط: الأولى، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢ م.

١٧٧-منازل الحروف لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبي الحسن الرماني المعتزلي، تحقيق: إبراهيم السامرائي الناشر: دار الفكر – عمان.

١٧٨-المنصف، شرح الإمام /أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، لكتاب التصريف للإمام/ أبي عثمان المازني، بتحقيق لجنة من الأستاذين/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم – القاهرة، ط: الأولى، ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.

١٧٩-موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عليه السلام (تاريخ ما قبل الإسلام) إلى عصرنا الحاضر (١٤١٧هـ/٩٦: ٩٧م), تأليف: أحمد معمور العسيري مكتبة الملك فهد الوطنية, ط أولى, ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٨٠-الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة, تأليف: الندوة العالمية للشباب الإسلامي إشراف وتخطيط ومراجعة: د/ مانع بن حماد الجهني, دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع, ط: الرابعة ١٤٢٠ هـ.

١٨١-نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، حققه وعلق عليه: الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ / علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م.

١٨٢-النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبي الخير، ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى- مصر، (من دون).

١٨٣-النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، للشيخ الكبير/ أبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي، تحقيق ودراسة: د / عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.

١٨٤-نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)الناشر: جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراة)عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٨٥-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

١٨٦-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تح: عبد الحميد هنداوي. الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر. بدون.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث: ٢٩٣
المقدمة ٢٩٧
خطة البحث: ٢٩٨
الدراسات السابقة: ٢٩٩
المبحث الأول: التعريف بشمس الدين الزوزنيّ، وكتابه شرح التلخيص ٣٠١
المطلب الأول: التعريف بالعلامة محمد بن عثمانَ شمس الدين الزوزنيّ ٣٠١
المطلب الثاني: التعريف بكتابه: شرح التلخيص. ٣٠٣
المطلب الثالث: التأثُر والتأثير ٣٠٥
أولًا- تأثُّر العلامة شمس الدين الزوزني بمَن سبقه. ٣٠٥
ثانيًا: أثر العلامة شمس الدين الزوزني فيمن عاصره ومن جاء بعده. ٣٠٧
المبحث الثاني: علاقة النحو بالبلاغة ٣٠٨
المبحث الثالث: آراؤه النحوية والصرفية ٣١٨
المسألة الأولى: عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ٣١٨
المسألة الثانية: بين (أل) التعريف واللام. ٣٢١
المسألة الثالثة: الخلاف في موصولية (أل) وفى اسميتها. ٣٢٥
المسألة الرابعة: العطف بـ (بل) بين النفي والإثبات. ٣٣٠
المسألة الخامسة: ضمير الشأن، والخلاف في تسميته. ٣٣٣
المسألة السادسة: تضمن (إنما) معنى (ما وإلَّا) في توجيه قراءة: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾. ٣٣٦
المسألة السابعة: نصب المضارع بعد الفاء في جواب الرجاء ٣٤١
المسألة الثامنة: عطف الجمل ٣٤٥
المسألة التاسعة: منع ما سُمِّي بوزن الفعل مُشْتركًا بين الاسمية والفعلية. ٣٤٨

المسألة العاشرة: العطف بـ (ثُمَّ) بين لزوم الترتيب والتراخي وعدمه..... ٣٥٢
المسألة الحادية عشرة: كاف التشبيه بين الاسمية والحرفية. ٣٥٦
المسألة الثانية عشرة: الأصل في تسمية المصدر فعلًا وحَدَثًا وحَدَثَانًا، ومعرفة أصل المشتقات..... ٣٦٠
المسألة الثالثة عشرة: اشتقاق لفظ الجلالة..... ٣٦٦
الخاتمة..... ٣٧١
فهرس المصادر والمراجع..... ٣٧٣
فهرس الموضوعات..... ٣٩٧